



مجموعه
الفوائد
الشفوية
شرح على مقدّم
الرحيبه
ع

٢١٦٤٠٨

م

الغواشد الشنشورية في شرح المنهاج الرحبية .

تأليف الشنشوري، عبد الله بن محمد

٩٩٩ هـ . بخط محمد بن السيد علي أغا سنة ١٢٧٤ هـ .

٤٥ ق ٢٧ س ٥٢١ × ٦١ سم

٦٢٩٩
١

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٤٥-١) خطها نسخ

معتاد . طبع

الأعلام ٤ : ٢٧٣ هدية العارفين : ٤٧٣

١- الفرائض ، الفقه الاسلامي و اصوله
٢- المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ

النسخ د - شرح بغية الباحث ه - شرح الرحبية .

٥ / ١٤٦٥
١٤٧ / ٦ / ١٧

هذا كتابنا العالم العلل
 والخبير الفها مع عبد الله
 الشاذلي رضى الله عنه
 شرحها لطيف على
 الرحيل الحاتون علم
 الفرضية نفعتنا
 بما في الدنيا والآخرة
 آمين

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٩٩٩ - ف ٥/١٩٦٥
 العناوين: مجموع أولم: الفوائد الشاذلية في شرح المنظومة الرحيمية
 المؤلف: الشاذلي رضى الله عنه عبد الله بن محمد - R 999
 تاريخ النسخ: ١٢٧٤ هـ
 اسم الناسخ: محمد بن السيد علي آغا
 عدد الأوراق: ٦٧
 ملاحظات:



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له الملك الحق المبين واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله خاتم
النبيين والمرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين صلاة وسلاما دائرا
الى يوم الدين **ولعمري** فيقول الفقير الى رحمة ربه الكريم المحيى
عبد الله الشنشوري **لست** في الغرضي كحبيب قد سألني ولدي
عبد الوهاب وفقه الله للصواب ان اشرح المنظر من الرحيم
اسكن الله مؤلفها الغرف العلية **فما** حبيبه الى ذلك من الاختصاص
احسن مما لك **وعلمت** عمل الطبيب المحيى **وقربت** فيه العمار
اي تريب **وتعرضت** فيه الخراف بين الائمة **وبينت** فيه ما اجتمعت
عليه الائمة **وسميت** الفوائد الشنشورية **في** شرح ابيات
الرحيم **وانا** استل الله المآب بفضل **ان** ينفع به كما نفع
باصله **وان** يصحني وقاربه من الشيطان الرحيم **انه**
رفرف رحيم جواد كريم وهذا او ان الشروع في المصنوع يقول
الملك المعبود **قال المؤلف** رحمه الله تعالى **ص** **بسم الله الرحمن الرحيم**
من اي افق واولى منه اذ **ص** **اول ما** استفتح **ش** اي يندى
من **المفلا** **ش** بالالف الا طروق اي القول وهو اللفظ الموضوع
لمعنى خلافا لمن اطلق على الممثل ايضا كما نقله اجلول السيلوطي
عن ابن حبان رحمهما الله تعالى ويطلق على الراي والاعتقاد مجازا
والقول والمقال والمقالة مصادر لما يقال يقول واصل قال قول
تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا ونحوها لما فتش من القول
قالت وقالا وقيل ونحوها اقول لنفي ما لم يقل وقولني بنسبته الى
رجل يقول ومقول ونحوها كثير القول وقوله **بذكر** **رحم**
اي ما لكتا وسيدنا ومصطفا ومهدينا ومعبودنا كما قال الشيخ
عز الدين رحمه الله تعالى **ايضا** عما يقول الجاحد علوا كبيرا ثم حقق
ما وعد من ذكر الحمد يقول **فالحمد** اي الوصف بالجميل ثابت لله
وكل من صفاته تعالى جميل وصف الله تعالى بجميع صفاته

على ما انتهى أي على انعامه والعدل والأطوار ولم يتعرض لذكر المنعم به
 قال الشيخ سعد الدين التفتناني رحمه الله تعالى أيها المصور
 العيان عن الإحاطة به ولا يتوهم اختصاصه بشيء **مبدأ** منصوب
 على أنه منقول مطلق وهو مؤكّد ويجوز أن يكون مبدئياً للنوع البصر
 لوصفه بقوله **به يجلو عن القلب** العيا أي حمداً لله سبحانه عن
 القلب عماه والقلب معلوم والعيا مقصور يكتب بالياء وهو ضد البصر
 وإطلاقه على عي البصير وهو أصل إطلاق مجازي والعيا الضار
 وهو عي القلب وهي الجهر بالعمى لأن الجاهل كونه متخيراً يشبه الإعمى
 وأما عي البصر ليس بضار في الدية **قال** الله سبحانه وتعالى فإنها
 لا تعمي البصير ولكن تعمي القلوب التي في الصدور وقال قتادة رحمه
 الله تعالى البصر الظاهر بقلته ومنفعة وبصر القلب هو البصر
 النافع انتهى وما حمداً لله تعالى صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم
 لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ولقوله
 صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب أم ترزله الملائكة تستغفر له ما دام
 اسمي في ذلك الكتاب **قال** ثم الصلاة بعد أي بعد ما تقدم
 وهو هنا مبني على الضم كما هو مقرر عند الحاجة والصلاة لغة الدعاء
 والصلاة المطلوبة من الله تعالى رحمة وقيل مغفرة وقيل كرامته
 وقيل شأفه عند الملائكة ذكر هذه الوجوه الشيخ شهاب الدين
الحاكم رحمه الله تعالى وقرنها بالسلام خروجاً من كراهة أفراد
 أحدهما عن الآخر **قال** والسلام أي التحية **على نبي دينه الإسلام**
 وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم **قال** الله سبحانه وتعالى ملة إبراهيم
 هو سماكم المسلمين والنبي انسان أوحى إليه بشرع وإن لم يأمر
 بتبليغه فإن أمر بذلك فرسول الله صلى الله عليه وسلم من الرسول
 وقيل هما بمعنى واحد وهو معنى الرسول والنبي بالضم من البناء
 أي أخبر الله النبي عن الله تعالى وبلا همة وهو لا كثر من
 النبوة وهي الرفعة لأن النبي مرفوع الرتبة والدين ما شرعه
 الله من الأحكام والإسلام هو الخضوع والانقياد لا الوهية

الله تعالى ولا يتحقق إلا بقبول الأمر والنهي والإيمان هو التصديق
 بما جاء من عند الله والقرابة وهما وإن اختلفا مفهوماً فمصدقهما
 واحد فلا يصح في الشرع أن يحكم على أحد بأنه مؤمن وليس بمسلم
 وبالعكس ولا يعني بوحدهما سوى هذه وقوله **محمد** بدل من
 نبي فيكون مجزئاً ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو
 اسم من أسماء نبينا صلى الله عليه وسلم وهو كما نقل ابن الحاتم عن
 أبي بكر الغزي والنوري رهما الله ألفاً اسم واختار هذا الاسم
 لوجوده منها أن الله تعالى ذكره في القرآن العظيم في مساق
 الاستدعاء ومنها أنه أشهر وأكثر استعمالاً في السنة الصحابة
 والتابعين من بعدهم وقوله **خاتم رسل** ربه أي وأنبياؤه
قال الله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين **والصلاة والسلام**
 على الله وهم مؤمنون **ابن** هاشم وبني المطلب وقيل الأمة
 وقيل عترته الذين ينسبون إليه وهم أولاد فاطمة ونسبهم
 وقيل قاربه من قرين وقيل غير ذلك **من بعد** بتعاله
وصحبه من بعده أيضاً وهو اسم جمع لصاحبه بمعنى الصحابة
 وهو من اجتماع مؤمنين ولو ساعة وساقه على ذلك وقيل من
 طالت صحبته له وكثرت بحالته له والخذ عنه وقيل
 غير ذلك وما حمداً لله تعالى وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم
قال ونسئل الله لنا الإعانة فيما توأخينا أي نحونا وقصدنا
 يقال فلان يتوخي أخى ويتأخاه أي يقصده ويتجراّه ويقال تأ
 خيت الشيء تخريته والتخري طلب الإحراق وكثيراً ما يستعمله
 الفقهاء بمعنى الإستهزاء والتجري والتأخي بذل المجهود في
 طلب المقصود ويقال اجتهد في عمل الشئ ولا يقال اجتهد في
 عمل نواه وذكر أبو عبيد التوخي بالذ كر دون التجري وقوله من
الابناء أي من الأظهر والكشف على مذهب منفع يصح
 للمصنف والمكان والزمان بمعنى الذهاب وهو المرور أو محله
 أو زمانه واصطلاحاً ما ترجح عند المجتهد في مسألة ما بعد

والالفاظ النادرة
 التوخي متقاربة فكأن
 الشيخ زكياً رحمه الله
 لا يجتهد في

الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبا وهو المراد هنا وقوله الامام
 اي الذي يعتقده به وقيل غير ذلك وابدل الامام قوله زيد بن ثابت
 الضحاك الصحابي الانصاري الخريزي من بني النجار يلقب بابا
 سميد وقيل ابو عبد الرحمن وقيل ابو خارجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم
 المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة سنة خمس واربعين
 قاله الترمذي وقيل غيره لك ومناقبه كثيرة شهره روي عن ابيه عمر
 رضي الله عنهما انه قال يوم موت زيد مات عالم المدينة وخليفته عمر رضي
 الله عنه بالمجانية فقال من يسئل عن الفرائض فليأت ابي ثابت رضي
 الله عنه وقال مسروق دخلت المدينة فوجدت فيها من الراشدين
 في العلم زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال الشعبي زاد علم زيد بن ثابت
 الانصاري تخلصني بالقرآن وبالفرائض رضي الله عنه **فائدة**
 قد اجمع في اسم زيد رضي الله عنه مناسبات تعلق بالفرائض لم يجمع
 في اسم غيره افراد او جمعا وطرحا وعدد او ضربا فاما الافراد فالراي
 بسبعة وهي عدد اصول المسائل وعدة من يرث بالفرض ووجه والياء
 بنت ووهي عدد الوارثين بالاختصاص والوارثات بالبسط والدال
 باربعة وهي عدد اسباب الارث والاصول التي لا تقول واما اجمع
 فالراي مع الياء سبعة عشر وهي عدد الوارثات بالاختصاص
 والراي مع الدال احدى عشر وهي عدد الوارثات على طريق البسط وزيادة
 مولد الموالاة والياء مع الدال اربعة عشر وهي عدد الوارثين بالبسط
 خلى المولى لانه قد يكون انثى والراي مع الياء والدال احدى عشر
 وهي عدد من يرث بالفرض من حيث اختلاف احوالهم كاسيات
 لانه اصحاب النصف منه والربع اثنان والسدس سبعة وقد جمع
 ذلك بعضهم في ضمن بيت فقال **فصل** في عدد الفروض من هذا
 الجزء **فصل** مرتبا وقيل عباد بن **فصل** في عدد الفروض من هذا
 الجزء وهي عدد شروط الارث وعدة اصول التي تقول واما
 الطرق فاذا طرحت الدال والياء بقي ستة وهي عدد الفروض
 القرآنية وعدة النواضع واذا طرحت الدال من الذي بقي ثلثة

وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الراء والدال من الياء
 بقي ثلثة ايضا وتقدم ما فيها او اما الضرب فاذا ضربت حروفه وهي
 ثلثة في نفسها تبلغ تسعة وهي عدد اصول المسائل على الاربع واكثر
 ما ذكرته عدد اشياء غير ذلك والله اعلم وليرجع الى كلام المؤلف
 رحمه الله تعالى **الفرض** يقع الفاء والراء المعتمد بالفرائض ويقال
 له فارض وفريض كعالم وعلم وفراض وفرضي بسكون الراء
 ايضه واجاز ابن المصنف رحمه الله تعالى ان يقال فرائضي ايضه
 وان قال جماعة ان خطاء والفرائض قال **فصل** في اصول المسائل
 الله تعالى جمع فريضة بمعنى مخرضة اي مقدرة لما فيها من السهام
 المقدرة فقلت في غيرها انتهى اي فقلت على التقصيص جعلت
 لغيا لهذا العلم وسيتا في تعريفه وقوله **اذ كان ذلك** اي المذكور
 من الابانة وتوضيحها من **اهم الفرضي** لمن يريد التصديف في علم
 الفرائض فهو تعليل لما ذكره قال العلامة سبط المارديني رحمه
 الله تعالى **اي** وسأله الله الاعانة لنا في حق صداه من الاظهار والكشف
 عن مذهب الامام زيد الفرضي رضي الله عنه لان هذا من اهم
 القصد فانه لا يخفى ان قصده قال تعالى واستلموا الله من فضل
 قال بعض العلماء لم يامر سبحانه وتعالى بالمسئلة الا ليعطي انتهى وقوله
 علما منصوب على انه مفعول لاجله وهو لغة لقوله اذ كان ذلك من
 اهم الفرض ولقوله توخينا اي لاجل علمنا بان العلم وهو صك الذهب
 الجازم المطابق للواقع وهو خلاف اجمل والالف للترغيق او المعهد
 الشرعي وهو علم النسخ واخذيت والحقه ويحيى بذلك مكانة الله
 له فالعلم من خير ما سعى فيه ومن اول ما له العبد **دعي** قال
 تعالى انما يحبني الله من عباده العلماء وقال تعالى يرفع الله الذين
 آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقال تعالى وقيل رب زدني
 علما والحدوث في ذلك كثير شهيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم لا حسد الا في اثنين رجل اتاه الله العلم بالا فسلط على
 هلاكته في احيى ورجل اتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها

٢

الناس رواه البخاري عن حديث ابيه مسعود ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
من سلك طريقا الى الجنة ياتس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة رواه
الترمذي وحسنه عن ابي هريرة رضي الله عنه وقال **الشافعي** رضي الله عنه
طلب العلم فضل من صلالة النافعة وايسر لجهنم الفريضة افضل من
طلب العلم انتهى وكفى بالعلم شرفا ان كل احد يدعيه وباجمل
بقا ان كل احد يكره **وعلما بان هذا العلم وهو علم الفرائض**
مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء انه اول علم يقدم
بالكلية في الارض حتى لا يكاد يوجد اي شيء لا يقرب من الوجدان
وما فهم الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله تعالى من كلام المؤلف
رحمه الله حيث قال **اي يقرب من عدم الوجدان فليس بظاهر لان**
لا النافعة داخلية في كلام المصنف على يكاد لا يوجد على الوجدان
وانما شاع عند العلماء انه اول علم يقدم لما روي ابيه من جهة احكام
في المستدرك عن ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعا **تعلموا الفرائض وعلموها**
الناس فانها نصف العلم وهو ينسب وهو اول علم ينتزع من
امتي رواه البيهقي في سننه وقال **تقريبه** مخصص ابيه عمر بن
القوي ولما كان علم الفرائض من حيث يتعلق به قليل الموقفة على
علم احكام وتشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض كما في مسائل
اجد وغيره كان عرضة للنسيان فلا بد من هذا حيث صلى الله عليه
وسلم على تعليمه وتعليمه **واما قوله فانه نصف العلم** فانما
ختلف في معناه على وجه اقربها ان الانسان حالة حياة
وحالة ممات وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموت
وقيل غير ذلك مما اضربا عنه خوف الاطالة وقد ورد في علم
الفرائض ايضا من الاحاديث والآثار مما يدل على علمه **فضله** وشرفه
اشياء كثيرة فراجعها في المطولات **وعلمنا ان زيدا الامام**
المذكور خص من بين الصحابة رضي الله عنهم لا محالة قال
ابن الاثير رضي الله عنه في النهاية اي الاحيلة ويجوز ان يكون
من احوال والقوة او الحركة وهي مفصلة منها واكثر ما يستعمل
بمعنى.

بمعنى اليقين او الحقيقة او بمعنى لا بد والميم زائد انتهى فيكون
المعنى وان زيد اخضع حقيقة او يقينا او لا بد **بما جاءه** اي اعطاه
واجبه العظمى والحبا العظمى **خاتم الرسالة** والنبوه سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم **من قوله** صلى الله عليه وسلم **في فضله** اي فضل زيد
ابنه ثابت المذكور **منها** على فضله وشرفه **افرضكم** زيد ذكره
الصلوات ان الترمذي في صحيحه باسناد صحيح عن النبي صلى
الله عليه وسلم بلغنا علم امتي بالفرائض زيد ابنه ثابت وانما قال
قال ذلك صلى الله عليه وسلم **قال** ابنه الهاشمي نقل عن الماور
ي روي رحمه الله تعالى للعلماء في ذلك خمسة اوجه وعدها
الى ان قال **احكام** نه قال ذلك لانه كان اصحهم سبابا وسعهم
جوابا ثم قال **الماوردي** ولاجل هذه المعاني لم ياخذ الشافعي
الا بقوله رضي الله عنه انتهى وقوله **ونا همك** كما اي بفتح الشها
من سيد البشر وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم اي حسبك كما
لانها غائبة تنهاك علم ان تطلب غيرها فهي كغيرك **فكانت**
زيد ابنه ثابت **اولى** من غيره باتباع **التابعي** وتقليد المقلد
لا من اقوالهما هذه الاحاديث والشافعي انه ما تكلم احد من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الفرائض الا وقد وجد له
قول في بعض المسائل وقد هجم الناس بالافتقار **الا زيد**
فانه لم يقل قول الامام **ابن توفيق** وذلك يقتضي الشرف كما في
الفتاوى رحمه الله تعالى **لا سيما قال** ابنه الهاشمي رحمه الله تعالى
من ادوات الاستقناء عند بعضهم والصحيح ليس منها بل
هي مضادة الاستقناء فان الذي بعده اهل فيها فيه قبلها
ومشهور لانها من ذلك من غيره **وقد نجاه** اي بخامد هب
الامام زيد ابنه ثابت المذكور الامام عبد الله بن محمد بن ابي
العباس ابنه شافع ابنه السائب ابنه عبيد ابنه عبد زيد ابنه هاشم
ابنه عبد المطلب ابنه عبد مناف ابنه قصي الشافعي القرشي
المطلبي الحجازي المكي رضي الله عنه ينفق مع النبي صلى الله عليه وسلم

في غير مناف ومناجاة كثيرة وفضائله شديدة وقد صنف الامام رضي الله عنه
 الله عنهم في مناقبه قديما وحديثا وولد رضي الله عنه سنة خمس مائة
 والذي عليه الجمهور انه ولد بخرم وقيل بجستان وقيل باليمن وقيل
 بخيبر من اثم نقل الى مكة وهو ابن سنين وتوفي بمصر ليلة الجمعة
 بعد الغروب اخبر يوم من جمعة سنة اربع ومائتين وهو ابن اربع
 وخمسين سنة ودفن بالقرافة بعد عصر الجمعة وعلى قبره من احلة
 والاصح انما ما هو لائق بمقام ذلك الامام رحمه الله تعالى ومعنى
 كون الشافعي رضي الله عنه مذهب زيد رضي الله عنه انه قد
 ومال اليه موافقة له في الاجتهاد كما سبق في ترويه حيث تردد
 وليس المراد انه قلده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا **فهذا** اي فخذ
 فيه اي في مذهب زيد رضي الله عنه **القول** عن ايجاز اي اختصار
 والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه **مرا** مرها عن وصحة واحد
 الوصم والوصم اسم جمع بمعنى العيب **الاخار** جمع اخر وهو
 الكلام المعنى يقال اخر في كلامه غمق وشبه فيه والبروع
 في جمع مال يمين وشمالا في موضع وفي معنى البيت فخذ
 القول في علم الفرائض علم مذهب الامام زيد بن ثابت رضي
 الله عنه قولا مختصرا واضحا مرها عن عيب اخفا **مقدمة**
 علم الفرائض هو فقه الموارث ولم احسب الموصل لمعرفة ما يخص
 كل ذي حق من التركة وموضوع التركات لا العدة خلافا لمن
 زعم ذلك واعلم انه يتعلق بتركة الميت حقوق خمسة مرتبة
 اولها حق المتعلق بغير التركة كالزكاة واجباته والرهن
 فتقدم على مؤن التجهيز والثاني مؤن التجهيز بالمعروف فان
 كان الميت فاقدا للمال فتجهيز على من عليه نفقته في حال
 الحياة فانه تعذر انفق بيت المال فان تعذر فعلى المسلمين
 وهذا في غير اغنياء المروجة واما الزوجات التي تجب نفقتها فتؤنة
 تجهيزها على الزوج المؤس ولو كانت غنية والثالث الديون
 المرتبة في الذمة فهي مؤخر عن مؤن التجهيز والرابع الوصية

بالتلث

بالتلث فمادونه لاجنبى فان كانت بخلافه لك ففيها تفصيل مذکور
 في كتب الفقه احقوة السابقة وانحاس الارث وهو المقصود
 بالذات في هذا الكتاب وله اركان وهي ثلاثة مورث ووارث وحق
 موروث وله شروط يعلم اكثرها من ميراث الغرق والمهدي
 وسياق آخر هذا الكتاب واما اسباب وموانع ذكرها بقوله
باب الميراث اي وموانعه والباب لغة المدخل الى الشيء وا
 صطلحا اسم لجملة مختصة من العلم تحته فصول ومسائل
 غالبا والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وا
 صطلحا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته
 والميراث يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة
 البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم اخرين وهو مصدر رث
 الشيء وارثه وميراثا وارثا واصله الواو قلبت همزة ويطلق
 بمعنى الموروث والميراث وهو لغة الاصل والبقية وسنة
 خبر مسلم اثبتوا على من فأنكم علم ارث ابيكم ابراهيم
 اي اصله وبقية سنة وشرا ما ضبطه القاضي فضل الدين
 الخوخي رحمه الله تعالى بانه من قابل للميراث يثبت المستحق بعد
 موت من كان له ذلك لغاية بينهما او نحوها وقد ذكرت في
 الترتيب في هذا الضابط اسباب ميراث اي ارث الورث
 اي الادمين وان كان الورث في الاصل اخلق ثلاثة متفق
 عليها كل من الاسباب الثلاثة **بغير** اي صاحبه والمراد المصنف
 بهالوراث اي الارث **وهي** اي الاسباب الثلاثة اولها **انكاح**
 وهو عقد الزوجة الصحيح وان لم يحصل وطئ ولا حلوة وبوط
 من اجابين لقوله تعالى ولا ترضى ما ترك اراوا حكم الى يوم
 وتوارث الزوجات في هذه الطلاق الرجعي باتفاق الامة
 الاربعة ولو كان الطلاق في الصحة لاء الزوجة المطلقة بانها
 في مريض الموت عندنا خلافا للامة الثلاثة فانها ترث عند
 احقية ما تم تنقضى عدتها وعندنا كما بل ما تم تزوج وعند

مهازل بدرجته او درجات محض الذكور فخرج بذلك ابوه بنته الابيه
 ونحوه من كل من في نسبه الميت ابني **الثالث** **الاب الرابع**
احمد له اي للاب اي من الاب اي من جوده وخرج به اجد من جهة
 الام كاب الام وقوله **وان علا** اي محض الذكور كاب الى الاب
 وابيه وكنه او خرج بذلك كل جداد لي بانني وان ورنث وما
 قرنته من جعل الضمير في قوله له عائد الى الاب او الى من عوده الى
 الميت لو جهده احد هما ان فيه عود الضمير الى مذكور في اللفظ
 والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج به اجد ابو الام الا ان يقال
 الجدا ابو الام ليس هذا حقيقة **والخامس** **الاخ من اي جهة**
 كان اي سولو كان من جهة الاب فقط او من جهة الام فقط او من
 جهتهما معا وهو الاخ الشقيق **قد نزل الله به القرآن**
الاخ للاخ ففي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة
 وله اخ او اخت اي من ام كما قرئ به في الشواذ واما الاخ للابويه
 والاخ للاب ففي قوله تعالى في افرسون من النساء وهو يرثها ان
 لم يكن لها ولد **والسادس** **اب الاخ** **المالك** **الي** الميت المعلوم
 من المقام **بالاب** ومن هو اب الاخ للاب او مع الادلاء
 بالام ايضا وهو اب الاخ من الابويه وخرج بذلك **المالك** **بالام**
 وخرجها وهو اب الاخ من الام **فاسمع** سماع تدبر وتفرم واذعان
مقالا اي قول صار قال **ليس بالكذب** لانه مجمع عليه لو ردد في
 القرآن العظيم والاحبار الضحكة وغير ذلك واخبر وان كان
 في الاصل محتمل الكذب فاحضار الباري تعالى واحضار الرسل عليهم
 الصلاة والسلام مقطوع بصحتها وكذا ما اجمع عليه او تواتر
والسابع **والثامن** **العم** **وابن العم** **من ابية** اي الميت والمراد
 عم الميت اخو ابية شقيق وعمه اخو ابية لابيه وابنه او هما
 وخرج بذلك العم للام وبوه **فاشكر** **لذي** اي صاحب **الا**
 بجان اي الاختصار **والتنبيه** اي الايقاع فانه يتمد
 على هؤلاء الورثة بعبارة مختصرة وسياتي في معنى ذلك
 احاديث

احاديث شريفة عند قوله واشكرنا ظله فخره الله خير او رحمة واسعة
والناسع الزوج والعاشر المعق ولما كان المراد المعق وعصبته وصفا
 بقوله ذواي صاحب **الولاء** من المعق وعصبته المنعصبين بانفسهم
فجمل **الذكر** **المجمع** على انهم **هؤلاء** **المعق** بطريق الاختصار وقيل
 بالعبط فحسب عدا لابي وابنه مهازل **والاب** واجداد بوه وان
 علا والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابنه الاخ الشقيق
 وابنه الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابنه العم الشقيق
 وابنه العم للاب والزوج وذو الولاء ومن عدا هؤلاء من الذكور
 فمن ذوي الارحام كابنه الميت وابنه الام وابنه الاخ والعم
 للام وابنه والخال ونحوهم ولما انتهى الكلام على الذكور المجمع
 انهم شرع في ذكر النساء المجمع على انهن قتال **والوارثان** من
 النساء **سبع** **لم يعط غيرهن** **الشرع** اي صلا مجع عليه فان ذوي
 الارحام من الذكور والافات في رتبهم خلاف سندكم اخر الكتاب
 ان شاء الله تعالى فالاولى من النساء **السبع** **بنت** **والثانية**
بنت ابه وان نزل ابوها بمحض الذكور **والثالثة** **ام مشفقه**
 من اشفقت على الشئ خفت عليه والاسم منه الشفقة والامر
 من شافها ذلك **والرابعة** **زوجة** **بانيات** **الحاء** وهو لا ولي
 في المراضى للتخير وان كان الاقرب الا انه تركها **والخامسة**
جن من جهة الام او من جهة الاب او من جهة الاب على تفصيل
 وهو ان امر الام وامها من المليات باناث خلص وام الاب وامها
 من المليات باناث خلص يجمع عليهما فان اذلت اجد بالجد كما
 اب الاب فلا ترث عندا لا كنية وترث عندا كنبلة وان اذلت اب
 الجد كما اب اب الاب فلا ترث عندا كنبلة واما مذهبنا
 ومذهب كنفية فيرث جميع من ذكرنا وكذا كل صفة تدل لجد وان
 واما اجد التي تدل بذكر بية اثنين وليبر عنها بالجد المدلية
 بذكر غير وارث فهي من ذوي الارحام باتفاق الائمة الرابعة
 وستاتي في كلام المصنف رحم الله **والسادس** **معتقة**

طلب العارثان من النساء

وكذا عصبته المنعصبة بانفسهم كاسيائه والسابعة الاخت
من اي اجها كانت كانت اي سواء كانت رقيقة اولاد اولاد هذه عند
بابه نصار بابت اي ظهرت واما عدتهن بالبسط فمطلق البنت
ونصف الابنة والام والجد من قبلها والجد من قبل الاب والاخت
الشقيقة والاخت للزوج والاخت للام والزوجة والمعتقة فائدة
انه الفرع واحد من الذكور ورث جميع المال الا الزوج والام للام
وكل من انفردت من النساء لا يجوز جميع المال الا المعتقة ومن
يقول من العلماء انه كل من انفردت من الرجال يجوز جميع المال الا
الزوج فقط وكل من انفردت من النساء يجوز جميع المال الا الزوجة
واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلثة الابن والاب والزوج وإذا
اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وثلثة الابنة والام والزوجة
والاخت الشقيقة ويمكن اجمع من الصنفين ورث الاولاد والولد
واحد الزوجين وسقط من عدتهن ذكر كما استعرف في الحج والعمرة
اعلم ولما انتهى الكلام على الورثة من الذكور والاناث شرع يبين ما يرثه
كل واحد منهم فقد ما لا يرث بالفرض لتقدمه على التقصيص اعتبارا
وان كان الالف بالتعصيب اقوى فقال باب الغرض المقدرة في
كتاب الله تعالى والثابت بالاجتهاد ومستحبهما والفروض جمع
فرض وهو في اللغة يقال لمان اصلها اجزء والقطع ومنها
التقدير وفي الاصطلاح التقصيص المقتضى شرعا او ارقا خاص الذي
لا يراد الا بالرد ولا ينقص الا بالمول وقد مر المصنف رحمه الله
تعالى على كراهة فرض تقسيم الفروض الدرة الخالفين والتعصيب
فقال واعلم ايضا الناظر في هذا الكتاب بان الالف نوعان
الاولى لهما اي النوعان فرض اي ارث به وتقدم معناه انما
وتعصب اي ارث به كيبالي تقريظ على ما قسمنا اي بهذا المقسم
والثاني لهما اي النوعان الماسية اليه وقد كان الالف بهما والارث
بذلك الاعتبار يكون اربعة اقسام كما ساذكر ان شاء الله
فالغرض في نصوص الكتاب اي القرآن العزيز ستة والمسابع ثلث

بالاجتهاد

بالاجتهاد لا فرض في الارث سواها اي الفروض الستة البتة
اي قطعها والبنت القطع اما السابع الذي هو ثلث البنت في خارج
بقولنا بنص القرآن والفروض الستة احدها نصف وثانيها ربع
وهو النصف ثم نصف الربع وهو الثمن وهو ثلثها واربعا الثلث
وهما منها السدس بنص الشرع في القرآن العزيز وسادسها الثلثان
وهما اي الثلثان التمام للفروض الستة ويقال بمساق اخرى المصنف
والثلثان ونصفها ونصف نصفها ويقال غير ذلك من العبارات
التي اقصوها الرابع والثلث ونصف كل منهما وضعفه وانما اخر
الثلثين عن الثلث والسدس مخالفا لغيره او مخالفا لما سبذكره عنه
ذكر اصحاب ذوي الفروض ليضيق النظم ولانه كره تكرره وما تقدم
كسور مفرقة ثم رغب في حفظ بقوله فاحفظ اي الناظر في هذا الكتاب
ما ذكرته لك في هذا العلم وغيره فاذا حذف المفعول
ياذن بالعموم فكل حافظ امام اي يقدم على غير خصوص ان انضم
الى حفظه فهم المحفوظ بل ربما يدعي ان الحفظ بغيره غير لازم
ويشغى بغيره العلم بالكتابة ايضا لما ورد في معنى ذلك اذا عرفت ذلك
واردت معرفة اصحاب هذه الفروض فالنصف من خمسة افراد
اي كل واحد منهم الزوج الزوج عند عدم الفرع الوارث بالارث
ذكر كان او انثى لقوله تعالى وتكون نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن
لهن ولد وبالحال لم يذكر عدم اشتراط الفرع في او ثلث النصف العلم
بدين مفرقة ما سياتي في رتبة الرابع والثاني الواحد من الاولاد
وهي البنت عند افرادها عن محصبيها وهو اخوها كما سبذكره
لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف والثالث بنت الابن
الواحد عند فقد البنت فالثلث وفقد الابن ايضا وعند افرادها
عن محصبيها من ابي وابي عمها عاقبا سبعا على بنت الصلب لان
ولدا لولد كالولد رقا وجبا الذكر كالذكر والانثى كالانثى والرابع
الاخت الواحدة الشقيقة عند افرادها عن محصبيها من ابي
شقيقه او جد بل عن الاولاد واولادهم الذكور والاناث وعن

فاحفظ امام

الاب في مذهب كل مفتي اي جند لان ذلك مجمع عليه واصل المذهب
 مكان الذهاب ثم اطلق على مذهب اليه المجتهد واصحابه من الاحكام
 في المسائل مجازيا وهكذا وهي الخامسة وفي بعض النسخ وبعد هذا
 الواحد **القاسم الاب** عند انفرادها عن معصية من اخ لابه او جد
 وعن من شرطنا فخره في الشقة ومن الشقاق من ذكر او نفي شقوله
 عند انفرادها عن اي عند انفراد كل واحد منهن **عن معصية** ما ذكرته
 في كل واحدة واصل في ارب كل من الاخيرة النصف قبل الاجماع قوله
 تعالى ان امره هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك
 لانهم اجمعوا على ان الابنة ترث في الاخوة للابوية والاخوة للاب
 دون الاخوة للأم ثم اعلم ان الذي علم من كلام المصنف رحمه الله
 هو ان كل واحد منهن له اربعة من الاربع وما ذكرته غير ذلك
 فانما تركه لغير من المصنفين المتأخرين فيما سياتي ولو ذكرنا
 جميع ما احتلج اليه في جميع الفروض لاذى في التكرار والنطو
 والرابع فرض اشبه ذكر الاول منها بقوله **فرض الزوج ان كان معه**
من ولد الزوج من قبله عن النصف ورده للربع وهو الاب
 او البنت سواء كان منها ومن غير لقوله تعالى فان كان لهن ولد
 فلكم الربع مما تركن وذكرا الشافعي بقوله **وهو اي الربع لكل زوجة**
او اكثر من زوجة الى اربع مع عدم الاولاد الذكور والاناث
للبيت من الزوجة او من غيرها فيما قد راى اي في قوله تعالى وله
 الربع مما تركتم انه لم يكن لكم ولد ولما كان الولد المشمل ولد
 الاب حقيقة صرح باوله والابيه بقوله **وذكر اولاد البنين الذكور**
والاناث يعتمد حيث اعتقدا القول في ذكر الولد في تحجب الزوج
من النصف الى الربع والزوج من الابن لان اولاد الابيه
 كالاولاد عند غيره اربا وحجبا بالاجماع المذكور كالذكور والاناث
 كالانثى قاسا على الاولاد كما قد مر **والنصف** فرض نصف واحد
 وهو المذكور في قوله **للزوجة والزوج الى الربع مع البنين الواحد**
فاكثر او مع البنات الواحد فاكثر لقوله تعالى فان كان لكم ولد

قوله

قوله

فلهن النصف مما تركتم **او مع اولاد البنين الذكور والاناث الواحد والواحد**
فاكثر قاسا على الاولاد كما سبق فاعلم ذلك ولا تظن **الاجماع المذكور**
 في لفظ البنين والبنات واولاد البنين **شطلا** بل الواحد منهم كذا
 كما اوضحته **فاخرهم** اي علم ذلك **والثلاثان** فرضا ربعه اصناف
 ذكر المصنف الاول منهم بقوله **للبنات جميعا** والمراد الاثنتين كذا
 وقد صرح بذلك في قوله **ما ذكرنا** واصل **من اثنتين او اكثر قسمها**
 سمع طاعة وان كان موافقة للجماع **وعاد** ويحتمل انه عباس رضي
 الله عنهما ان الثلثين المتصفين بقوله تعالى فان كن نساء فوق
 اثنتين فلم يكن ثلثا ما ترك فنكر لم يصح عنه والذي صح موافقة الناس
 كما قاله ابن عبد البر في دليل الاجماع فيما زاد على الثلثين الاربعة المذكورة
 وهي قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلم يكن ثلثا ما ترك وفي
 البنين القياس على الاخوين وهذا من حسن الاجابة عن شبهة
 ابن عباس رضي الله عنهما السابقة ان صح عنه وتفي به قوله
 تعالى فوق اثنتين **فاكثر** قوله سمعها منصوب على انه مفعول
 مطلق وعاملة محذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ بجمع الخبر
 عاملة وجوبا يستبان واقع في الطلب وواقع في الخبر فيجوز ان يكون
 قوله سمعها واقعا في الطلب فيكون المعنى فاسمع لمن يقول في استحقاق
 الثلثين فاكثر من البنات الثلثين ويجوز ان يكون من قبل المصنف
 الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت ما ورد عن القول باستحقاق
 الثلثين اكثر للثلثين سمعها والله اعلم ثم ذكر المصنف الثاني
 بقوله **وهو اي الفرض المذكور وهو الثلثان وهو كذا البنات**
الابن ثنتين فاكثر قاسا على كبنات **فاخرهم اي اعلم** **مقال**
 اي قول هذا **فهم صافي الذهن** اي خالصه من كدورات الشكوك
 والاهواء والذهن الغفلة والمراد هنا العقل وقيل له ذهن
 بالضم ذهنا حفظ قلبه ما اودعه وذكر المصنف الثالث
 والرابع بقوله **وهو اي الفرض المذكور وهو الثلثان لاثنين**
شقيقتين او لاب كالمصرع فما يزيد عن الثلثين كثلوث وربع

قوله

Copying University

وهكذا **قضي** اي بما ذكرته من فرض الثلثين مطلقا والآخرين
 فاكثروا وهو المتبادر **الا حرار والعبيد** اي اقرب فان العبد لا
 يكون قاضيا وزوجه ان ذلك امر مجمع عليه لما كان اطلاق الاخيرين
 شاملا للآخرين من الامم صرح بان المراد الاخوات لا بنات اولاد
 لا لام بقوله **هذا** اي ما ذكرته من فرض الثلثين للآخرين فاكثروا
 اذ ان اي الاخوات **لا حرار** وهو الاستيفات **اولاد** **قاضيكم**
 فقط لا لام **قاضيكم** وفي بعض النسخ فاعل **هذا** الحكم المذكور
نصب من الصواب ضد اخطأ وهو من قولهم صاب السهم صوبا وصيبا
 واصاب وقع بالموسم واصاب السحاب الموضع **امطار** **فائدة**
 لا بد من اشتراط عدم المعصية في ارب بنات الاب من الثلثين وفي
 هؤلاء البنات الثلثين ولا بد من اشتراط عدم الاستغناء ارب
 اخوات لارب الثلثين وكل ذلك معلوم وضابط اصحاب الثلثين
 ان تقول الثلثان فرض ثلثي مائة وثلثي فاكثروا من ارب
 النصف وهي عبارة اي الهاشم رحمه الله قال الشيخ زكريا
 رحمه الله وخرج بقوله الثلثين الزوج وقوله مائة وثلثي مثل
 بنت واخت لغيرهم ولا يتصور اجتماع ذلك صنفين لكل منهما
 الثلثان انتهى **والثالث** فرض اثنين احدهما ذكره بقوله **فرض**
الام شرط من عدمين احدهما ان تكون **حيث لا ولد** ذكره كان
 او اني واحدا كان او متعدد اولاد ابني كما سيذكر قريب
 وثانيهما ان تكون **حيث لا من الاخوة** جمع اثنان فاكثروا اثار
 الى ذلك بقوله **وعدد** حقيقة اوله اثنان فليس اجمع على
 حقيقة من ان اقله ثلاثة ووضع ذلك بقوله **كاثنين** اخويه
 او ثلثين اخين وكذلك اخ واخت **اولاد** من الاخوة المذكور
 او البنات والذكور والبنات والبنات المزدوج او مع الذكور
 او البنات او معهما وذلك كله معنى قوله **حكم المذكور** **كالا**
 ولا فرق في الاخوة بين انهم استغناء اولاد او مخلصين ولا بين
 كونهم وارثين او محجوبين او بعضهم محجوبين والمحبوب بالوصف

ولا بد من عدم الاولاد
 ارب بنات الاب من الثلثين
 وفي ارب الاخوات

والثالث

الاولاد

الاولاد والاخوة وجوه كالعديم والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن
 له ولد وولده ابواه فلا منه الثلث مع منهم قوله تعالى فان له اخوة فلو كان
 السدس ولما كان اولاد الابن كالا وولاد اربا وجبا ذكرهم مؤخر الم
 عن الاخوة لان اشتراط عدم الاخوة في اربها الثلث بالنص بخلاف
 اولاد الابن فبالقياس فقال **ولا ابن ابن** واحد كان او اكثر **معها**
 اي الام او بنته اي بنت الابن واحدة كانت او اكثر **فرضها** الثلث
 ان النسخ من ذكر **كالا** **بنته** هذه العبارة قياسا على اولادكم اشركت
 اليه وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يرثها من الثلث
 الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة واقل اجمع
 ثلاثة وروي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه انه قال لا يرثها من الثلث
 الا اخوة الذكور او المذكورين مع الاناث واما الاخوات المصروف فلا
 يرثها عنه السدس عند لان الاخوة جميع ذكور واناث اخلص لا يخلو
 في ذلك والجمهور على خلافهما وجوا بهما مذكور في المطولات ولما كانت
 الام قد لا ترث الثلث وليس هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة
 والاخوات في مثلثين شيئا بالغاوين وبالعمريتين ذكرهما مقدا
 لها على النصف الثاني من ارب الثلث لان ذلك من جملة احوال
 الام مع عدم من ذكره قال وان يكن اي يوجد زوج وام واجب حفظ
 في فريضة **فثلث الباقي** بعد فرض الزوج لها اي ثابت مرتب وهذه
 هي احوال الغراوين والثانية ذكرها بقوله **وهكذا** اللهم ثلث الباقي
 بعد فرض الزوجة اذ كان الاب والام مع **زوجة فصاعدا** اي فذهب
 عددها الى حالة الصعود على الواحد الى رابع فهو منصوب بالحالة من
 العدة ولا يجوز فيه غير النص ولا يستعمل الا بالغا او يتم نقله اليه
 زكريا عن ابن سيرة **فلا تكن** **في العلوم** **قاعدة** بل شمر لها عن ساعد
 الجعد والاشهاد وقم لها على قدم العناية والسلة فان ذلك من
 دليل الرشد فمضى زوج وام واب الزوجة والنصف وللم ثلث الباقي
 وهو في حقيقة السدس للاب الباقي وفي رتبة وام واب الزوجة
 الربع وللم ثلث الباقي وهو في حقيقة ربع وللزوجة الباقي

Copyrighted material

والبقي لفظ الثالث في فرض الام في صورتين وان كان في الحقيقة مد
او بها كما قلنا تاو باع القرآن وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ووافقه الجمهور ومنهم الائمة الرابعة وذلك لاننا لو عطينا الام الثالث
كاملا لهم ما تفضل الام على الاب في صورة الزوج واما ان لا يفضل عليها
التفضل الممهور في صورة الزوجة مع **الف** الام والاب في جهة واحدة
وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال للام فيها الثالث كاملا لظاهر
نص القرآن ووافق ابن سيرين في مسئلة الزوج وابن عباس في مسئلة
الزوجة ثم رجع بعد فراعته من احوال الام عند عدم الفرع الوارث لهذه
من الاخوة الحيات ببقية من يرث الثالث وهو الصنف الثاني
فقال **وهو اي الثالث لا اثنين** اي ذكرين **او اثنين** اي اثنتين
وكذلك ذكر وانثى من ولد الام فقط وهم الاخوة للام **بغير** من
اي كذب **وهكذا** يكون الثالث **ان** كثر **واو** زاد **وا** عن الاثنين
واو هنا بمعنى الواو والمقصود بالجمع بين لفظي الكثرة والزيادة
التاكيد وكذا قوله **فما لهم فيما سواه** اي الثالث **زاد** والابهم لا
يستحقون اكثر منه لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم
شركاء في الثالث والزاد هو الطعام في السفر وفي البيت جناس
نافع مطرف **وتستوي** **ثلاث** **والذو** **ره** **في** **اي** **الثالث** **كما قد اوضح**
المسطور **اي** **المكتوب** **وهو** **القرآن** **العزيز** **في** **قوله** **تعالى** **فهم** **شركاء**
في **الثالث** **فان** **التشريك** **اذا** **اطلق** **يقضي** **المساواة** **وهذا** **ما**
خالف **فيه** **اولاد** **الام** **غيرهم** **فانهم** **خالقوا** **غيرهم** **في** **اشياء** **لا** **يفضل**
ذكرهم **على** **انثاهم** **اجتماعا** **ولا** **افرادا** **ويرتبون** **مع** **من** **ادلوا** **بند** **يجب**
ان **تقصا** **وذكرهم** **ادلى** **بانثى** **ويرث** **هذه** **حصة** **اشياء** **فائدة**
بقي من يرث الثالث **احد** في بعض احواله مع الاخوة **دعي** **من** **يرث**
ثالث الباقي **احد** ايضا في بعض احواله مع الاخوة وسيأتي ذلك كله
في باب **احد** **والاخوة** **وانه** **اعلم** **والسك** **فرض** **حصة** **من** **احد**
ذكرهم **اجملا** **بقوله** **اب** **مع** **الفرع** **الواث** **وامر** **مع** **الفرع** **الوارث** **او** **عدد**
الاخوة **والاخوة** **ثم** **بنت** **بن** **فاكثر** **مع** **بنت** **واحد** **وكذا** **بنت** **اي** **نائلة**
فاكثر

دعوى

فاكثر مع بنت واحد وكذا بنت بن نائلة فاكثر مع بنت به وصرح اعلى منها
وجعل مع الزوج الواحدة وكذا في حال من احواله مع الاخوة وسنأتي **والاخي**
بنت **الاب** **فاكثر** **مع** **الاخت** **الشقيقة** **لواحد** **ثم** **احد** **فاكثر** **وولد** **الام**
الواحد ذكر كان او انثى تمام **العدة** **فهو** **سابع** **وهذا** **كله** **حيث** **لا** **صاحب**
في اجمع ثم ارد في ذلك بيان احالة التي يرث فيها كل واحد منهما **السدس**
فقال **فلا** **يستحقه** **اي** **السدس** **مع** **الولد** **ذكر** **كان** **او** **انثى** **فان** **كان**
الولد **ذكر** **افلا** **ي** **للاد** **غير** **السدس** **وان** **كان** **انثى** **وفضل** **بعد** **الفرع** **شي**
اخذ **ايضا** **تقصيبا** **في** **جمع** **ذلك** **بين** **الغرض** **والتقصيب** **كما** **سنوضح**
ان **شاء** **الله** **تعالى** **فهذا** **هو** **الاول** **من** **يرث** **السدس** **والثاني** **الام** **وقد**
ذكرها **بقوله** **وهكذا** **الامر** **يستحق** **السدس** **مع** **الولد** **ذكر** **كان** **او** **انثى**
واحد **كان** **او** **متعدد** **ابتدئ** **بيل** **الصمد** **جل** **وعلى** **في** **كتاب** **العزيز** **قال**
الله **تعالى** **ولا** **يؤيد** **لكل** **واحد** **منهما** **السدس** **ما** **ترك** **ان** **كان** **له** **ولد**
وما **حسن** **هذا** **الترتيب** **الحسن** **في** **هذه** **المظومة** **فانه** **اعقب** **اب**
بالام **مؤخر** **للمجد** **عنهما** **من** **اجل** **ان** **الله** **تعالى** **جمع** **بينهما** **في** **الاية** **الكريمة**
ولما **كان** **الولد** **في** **الاية** **الكريمة** **خاصا** **بالاصلة** **حقيقة** **وكان** **ان**
كل **من** **الام** **والسدس** **مع** **اولاد** **الاب** **بن** **بالقياس** **على** **الاولاد** **اعقب**
ذلك **بحكمهما** **مع** **اولاد** **الاب** **بن** **فقال** **وهكذا** **يرث** **كل** **من** **الاب** **والام**
السدس **مع** **ولد** **الاب** **ذكر** **كان** **او** **انثى** **الذي** **ما** **زال** **يقف** **ان**
اي **لولد** **اي** **يتبعه** **ويجوز** **بالدال** **المعجزة** **يقضي** **به** **في** **الاب**
وان **يجب** **في** **اسا** **عليه** **الذكر** **كما** **ذكر** **ولا** **انثى** **كالا** **انثى** **فلنخص**
من **ذلك** **الله** **ان** **الاب** **يرث** **السدس** **مع** **الابن** **او** **ابن** **الابن** **والبنات**
او **بنات** **الابن** **وان** **الامر** **يرث** **السدس** **مع** **الابن** **او** **ابن** **الابن** **والبنات**
او **بنات** **الابن** **ولما** **كانت** **الام** **ترث** **على** **الاب** **باختصاص** **السدس**
مع **العدة** **من** **الاخوة** **مطلقا** **ذكر** **ذلك** **بقوله** **وهو** **اي** **السدس**
لها **اي** **الدم** **مع** **الاثنين** **من** **اخوة** **الميت** **فاكثر** **مطلقا** **فلنا** **قال**
ففس **هذين** **اي** **عليهما** **في** **كل** **موضع** **ما** **زاد** **ففس** **بعض** **افراد** **الاثنين**
بما **لم** **تصله** **الا** **يد** **على** **ما** **ملته** **منها** **فانه** **ارثها** **السدس** **مع** **اثنين**

من الاخوة ملخص في خمس وعشرين صورة ينشأ في شرح الترتيب والمثال
اجد وقد ذكره بقوله **واحد** الذي لم يدخل في نسبته الميت انشئ
مثل الاب عند قتل اي الاب في حوز ما يصيبه من الدس من الفرع
المورث بما بينه وبين النقص او غير جامع على ما سبق فيه ان شاء
الله ولا ريب بالنقص عند عدم الفرع المذكور على ما سياتي وفي **مد**
اي ممدوده اي رزقه الموسع وقوله **مد الله** في رزقه اي وسعه فكون
تأكيد القول في حوز ما يصيبه ويصلح ان يكون المراد بقوله **مد** اي
حجبه من قولهم رجل مديد الغامة اي طويل فكان احاجب لغوته مدد
الغامدة اي طويل **ك** اذا تقرر ذلك فالجد كالب عند قتل اثنان
الا في ست مسائل اقصر المصنف على ثلثة منها قد ذكرها اولها
بقوله **الا اذا كان هناك مع اجد اخوه** استقوا لاب فليكن الاب
في ذلك **لكوهم** اي الاخوة في القرب الى الميت وهو **اي الجد**
اي سواء في جهة واحدة لانهم فرع الاب والجد اصله في ثلثة سعة على
تفصيل سياتي في بابهم ان شاء الله تعالى ولها الاخوة للام والاب
واجد في جميعهم سواء كما سياتي ايضا وذكرنا ثانيا بقوله **او بمعنى**
اي والا اذا كان هناك **ابوان** اي اؤامهم ما اي الاب والام **زوج**
فان للام مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجد لو كانت بدله ثلث
جميع المال كما صرح به بقوله **فللام الثلث مع اجد** لو كان بدل الاب
ثلث فكون المسئلة زوجا واما وجد فللزوج النصف ولللام
الثلث كما ملأ والمجد الباقي ولم ننظر في كونها تأخذ اكثر منه
لانها اقرب منه بخلافها مع الاب لانها في درجة واحدة كما تقدم
وذكرنا الثالثة بقوله **وهكذا ليس اجد شبيهها بالاب في زوجة**
الميت وامرأه فان لها مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان
اجد بدل الاب كانت المسئلة زوجة واما وجد فيكون للام الثلث
كاملا وللزوج الربع والباقي للمجد لان اجد وان لم يفضل عليها
التفصيل المملود لا **يحد** وانه ذلك لكونها اقرب منه بخلافها
مع الاب كما تقدم ولما ذكرنا اجد بخلاف الاب في مشاركتة
الاخوة

الاخوة وكان الكلام في تفاصيل احوال ذلك ما يطول آخر حكمهم
الى ان يعقد له بابا يخصه في المحل اللزوم به ونبه على ذلك بالكون
بذكره فقال **وحكمه وحكمهم** اي اجد والاخوة مجتمعين **سياتي**
ان شاء الله تعالى **محل البيان في حالات** الانية في باب معقود
في ذلك يسمى باب اجد والاخوة والمرابعة ما خالف فيه الجد
ان الاخوة لغيرهم وبنيهم يحجبون اجد في باب الولاء بخلاف الاب
والخامسة ان الاب يحجب ام نفسه ولا يحجبها اجد والسادسة
ان الاب في تحبب اب بنت السدس فرضا والباقي بنفسه بلا
خلاف ولو كان الجد بدل الاب فكل ذلك على المخرج وبه قطع الشيخ
محمد الجويني وقوله **النوري** انه الامح والارح وقيل انه يأخذ الباقي
جميعه تقصيرا ورحمة صاحب النعمة وقال انه المذهب
ولم يخرج المرافعي رحمه الله تعالى شيئا من الوجهين فنار في اجد
الاب في جريان اختلاف وان كان المخرج انه كهلونها والرابع ممن
يرث السدس بنت الابن وقد ذكرها بقوله **وبنت الابن** او ثلث الابن
المخاديات **تاخذ** او ياخذان **السدس اذا كانت** او كن مع البنت
الواحدة تكمة الثلثين بالاجماع ولقول ابن مسعود رضي الله عنه
في بنت وبنت ابن واخت ولا قضيين فيهما بقضاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم للبنت النصف وبنت الابن السدس تكمة الثلثين
الثلثين وما بقي فللاخت ردها الجاري وغيره ونسب على ذلك كل
بنت ابن نازلة في اكثر مع بنت واحدة اعلى منها وقد اشار الى ذلك
بقوله **مثلا لا** اي اجعل ذلك مثلا لا تعندك به ويقاس عليه
غيره والخامس ممن يرث السدس الاخت للاب وقد ذكرها بقوله
وهكذا الاخت التي ادلت بالاب فخط فاكتر تأخذ السدس مع
الاخت الواحدة **التي بالابوين** يا اختي تصغيرا **ادلت** تكمة
الثلثين بالاجماع قيا ساعلة بنت الابن فاكتر مع بنت الصلح وتقدر
بالواحدة في كل من البنت والاخت الحقيقة وقول تكمة الثلثين
كل ذلك يخرج ما لو كانت بنت الابن مع بنتين او كانت الاخت للاب

مع شقيقتين فانها لا تهتد السدس بل تسقط ما لم تعصب كاسيات
والسادس من رتبه السدس اجرة فاكتر كما عيناكي وقد ذكرها بقوله
والسدس فرض حرق صحيحة في النسب لاني كولا **واحدة** فاكتر كاسيات
في كل من غيرها سواء كانت **لاما** وكانت **لاب** اي من قبيل الام من
قبل الاب وسواء كان معها ولد ام لا وسواء كان لها خوة او لم يكن
لها ورف في ذلك والسابع من رتبه السدس الواحد من ولد الام وقد
ذكره بقوله **ولدا لام** ذكر ان كان ابني **بنال السدس** اجما عاقله
تعالى والمراد الاخ او الاخت لا الام كما قرئ في الشواذ **والشرط في افراد**
لا نسب للولمة المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم
الثالث كما تقدم وفي بعض النسخ بدل هذا البيت وولد الام له اذا
اذا انفرد سدس جميع المال نصا ورد وهو بمعناه بل اصرح لان
فيه النص صريح بان ذلك قد ورد بالنص اي في القرآن العزيز ولما
انتهى الكلام على من رتبه السدس شرع يتكلم في شي من احوال اجدان
استطرد اذا علم انه اذا اجتمع جدات فتارة يكون في درجة واحدة
وتارة يكون بعضهم اقرب من بعض وعلى كل تقدير فتارة يكون من
جهة واحدة وتارة يكون من جهتين وقد ذكر حكم المتساويات
بقوله **وان تساوي نسب** **اجدان** حيث كان ثنتين فاكتر من جهة
واحدة او من جهتين **وكن كلهن وارثات** بان لا يكون فهن
جدة محجوبة ولا فاسدة وهي التي تدل بكريبتين كما قد مر
وكما سياتي **فالسدس بينهما بالسوية** وان ادلت احداهما او اجدان
بجهتين او اكثر غيرها بجدة واحدة على الارجح عندنا وبه قال
ابوكوف رحمه الله تعالى والثاني وهو يحكي عن ابي سريح رحمه الله تعالى
يقسم السدس بينهما او بينهما بحسب مراتب اجدان اجنتين مثلا
ثلثاه ولذا اصابته ثلثه وهو من اجدان محمد بن الحسن والحسن
وجاعة قال العوفي وهو قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله وقوله
في **الفقه العادلة الشرعية** وفي بعض النسخ المرضية بشير
به الى ما روي احكام على شرط الشيخين انه صله الله عليه وسلم
وقضى

قضى للجدتين في الميراث بالسدس وقيل لاكثر منهما علمهما **فائدة**
اذا كانت احدى اجدتين محجوبة بلب كالحلف جرة ام امر وجه ام اب
مع الاب فالسدس للاولى وعدها والباقي للاب على الارجح وقيل لا ام الام
نصف السدس والباقي للاب لانه الذي حجباه فترجع فائدة اجدت السدس
وهذا عندنا وما عند اخا بلة فالسدس بينهما ولا يحجب نفسه وعن
هذه اجدت المحجوبة احتزرت بقوله انما بان لا يكون فهن جدة محجوبة
والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت اجدان اقرب من الاخرى وهما
من جهتين مقدم ما اذا كانت القرابة من جهة الام فقال **وان تكن**
اجدة قرينة لام اي من جهة الام كام ام حجت ام اب اي من جهة
الاب **بعدى** كام ام اب وكما هو الى اب **وسدس اسلبت** او اخذت
وعدها كما ملوا منها اقرب منها ثم ذكر حكم ما اذا كانت القرابة من
جهة الاب فقال **وان تكن اجدة القرينة بالعكس** من اب او ابان كانت
القرينة من جهة الاب كام الاب والبعدى من جهة الام كام ام ام **فالقولان**
فيهما مذكوران **في كتب اهل العلم** من الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم
منصوصان للامام ابي ابي حنيفة رحمه الله عنه وهما ايضا روايتان عن
زيد بن ثابت رضي الله عنه احدى **الاستسقط البعدى** من جهة الام بالقرينة
من جهة الاب بل يشتركان في السدس **على الصحيح** وبه قال مالك
رحمته الله لان التي من جهة الام وان كانت البعدى اقرب لكون الام
اصلا في الورث اجدان فعدها قرب التي من قبل الاب قوة التي من
قبل الام فاعدها فاستتركا والقول الثاني انها تنحجبها جدها على الاول
من ان القرينة تنحجب البعدى وبه قال ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو المقتضى
به عند اخا بلة رحمه الله **وانفق اجدان** اي المعظم من الشافعية والمالكية
على الصحيح لهذا القول الاول ولما كان في عبارة السابقة وهي
قوله **وكن كلهن وارثات** ايما الى ان من اجدان غير وارثة وهي الجدة
عنها بالغا سدس وهي التي احتزرت عنها فيما سبق بقوله صحيح
بينهما هنا بقوله **وكل من ادلت** من اجدات **اخيرا** **وقد** كام ام اب
الامر فان اب الام غير وارث ويعبر عنها بالتي تدل بكريبتين

فما **احطنا من الموارث** لانها من ذوي الارحام فلا ترث الا عند من
 قال بتوريث ذوي الارحام كما تقدمت الاشارة الى ذلك في الكلام
 على كوارثات فائدة حاصل القول ان اجدات عندنا على رتبة
 اقسام القسم الاول من ادلت بحض ناث كما هو الامم وامها تها
 المدليات باناث خلص والقسم الثاني من ادلت بحض ذكور كام الاب
 وام الى الاب وام الى ابى الاب وهكذا بحض الذكور والقسم
 الثالث من ادلت باناث الى ذكور كما هو اب وكام ام ام الى
 اب وهكذا وكل فائدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة فهي
 وارثة وعند الحنفية وهي المعبر عنها بالجدف الصحاكة والقسم
 الرابع عكس الثالث وهي من ادلت بذكور الى اناث كام ابى
 الام وهي السابقة في قوله وكل من ادلت بغير وارث الى اخره وهي المعبر
 عنها بالفاصلة وهي غير وارثة الا على القول بتوريث ذوي الارحام
 كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الا
 حدة واحدة فقط وباقى اجدات الوارثات كلهن من جهة الاب والكلام
 في اجدات ما يطول وقد اثبت منه في شرح الترتيب بالمرحوم
 وانما علم ثم ذكر حكمها اذا كانت احدي اجدتين اقرب من الاخرى
 وهما من جهة واحدة ولو قدم على البيت كان الشك
وتسقط اجدة البعدى ما بعدة ذات القرى سواء كانتا من جهة
 الام كما هو امها اتفاقا لانها مدلية بها او كانتا من جهة الاب
 والبعدى مدلية بالقرى كما هو اب وامها اتفاقا لانها ادلت
 بها وكانتا من جهة الاب والبعدى مدلية بالقرى كما هو اب وامها
 اتفاقا ايضا لانها ادلت بها بالقرى كما هو اب وام ابى
 الاب على الاصح المنصوص في زوائد الروضة ومن صور هذه
 ما اذا كانت القرى من جهة ابى الاب كما هو ابى الاب والبعدى
 من جهة امها ابى الاب كما هو ام ابى الاب وفيها وجهان ارجحهما
 كما قاله العلامة شهاب الدين ابن الهاشم رحمه الله تعالى
 قال وسندي في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون حتى في الخبر

والمنهاج

والمنهاج ان قرينة كل جهة تتجه بعبادها انتهى والوجه الثاني ان خلا لا تجزى
 كل ثمة كان في السكس وظاهر كلام الشيخ سراج الدين البلغيني رحمه
 الله ترجحه فلاجل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الاحالة قال
في المذهب الاول يعني لا يرجح المفتي في بعض هذه المسائل
 واما بعضها فاتفقا كما قرئته لك فمر بان اختلف في هذه المسائل
 باعتبار المجموع لا باعتبار اجمع وقوله **فعل** ايه الناظر في هذا المكان
مختص اي يكفي من ذكر المسائل في اصحاب الفروض او في اجدات
 ففيما ذكرته كتابه للمبدئي ولا يقصر عن افادة المبدئي وان اراد
 التبرج في ذلك فعليه بالكتب المطولة ومنها كتابنا شرح الترتيب **وقد**
تناهت اي انتهت **قسمت الفروض** بين مستحقها وبين كل منهم
 على ما اردناه **من غير اشكال** اي التباس **ولا غرض** اي غناء **فائدة**
 علم ما تقدم ان اصحاب الفروض ثلثة عشر رتبة من الذكور وهم
 الزوج والاب والابن والاب والجد وتسع من النساء وهن جميع النساء
 الا المعتقة والله اعلم ولما انتهى الكلام على الفروض مستحقها شرع
 في العصبية فقال **باب التعصبات**

مصدر عصب يعصب تعصبا فهو عاصبت وتجمع العاصبات على عصبة
 وتجمع العصبة على عصبات ويسمى بالعصبة الواحدة وعذرة العصبة
 لغة قرابة الرجل لابييه سموا بها لانهم عصبوا به اي احاطوا به وكل
 ما اشتد رجاؤه ففقد عصب به ومنه **العصا** اي العلم ثم
 وقيل سموا بها لتقوى بعضهم ببعض من العصب وهو الدم والمنع
 يقال عصب الشئ عصبيا شدة ته والراس بالعمامة شدة نه
 ومنه العصابة لشدة الراس كما وقيل غير ذلك ومدار
 هذه المادة على الشدة والقوة والاصاطمة والعصبة اصطلاحها
 ما سياتي في قوله **وهو ان شرع في التعصبات** الخ
 اي في الارث به بكل قول مؤخر **مختص** اي مختص
فكل من اصره كل المال عند الاثراد من **القرابات** مع قرابة
 اي الدقارب والموالي من المعتقي وعصبتهم اجماعا لقوله

Copyrighted material

تعالى وهو سبحانه ان لم يكن لها ولد وغير الاخ كالاخ **او كان ما يفضل**
بعد الغرض الشامل للواحد وما زاد له اجماعا لقوله صلى الله عليه
وسلم اكملوا الفرائض باهلها فماتت **فلا** ولي من بعده **فلا**
اف العصبية بالنفس للفضله على غيرها من انواع العصبية
وعلم الغرض كما اختلقت في شرع الترتيب وهذا الترتيب للعاصب
بالحكم والتعريف بالحكم دورى كما هو معلوم عند العقلاء والحكم
العاصب نفسه ثلاث ذكورها الشين وترك الثالث وهو
انه اذا استقرت الفروض التركة سقطت الاخوة الاشقاء
في المشتركة والا الاخت في الولاية وسياقها وانما ترك المصنف
هذا الثالث للعلم به من الثاني والعاصب غيره ومع غيره
كالعاصب نفسه في هذه الاحكام الاول ثم بعد تعريف العاصب
بهذا التعريف المنتقد شرع في علمه هم وهم تحت عشر والمالم
يستوفى عدتهم الى تكافؤ التمثيل فقال **كالاخ** **واجماع**
الى الاب وجد الاب وجد اجد وان علم **والابن عند قرينة** وهو
ولدا الصلب **والبعدي** وهو ابن الابن وان سقط محض الذؤود
كما تقدم **والاخ** لابوين اولاد كالاخ بدليل ما سبق في الفرقان
واين الاخ لابوين اولاد كالاخ بدليل ما سبق في اجمع على
ارثهم من الرجال **والفهم** لابوين اولاد كالاخ بدليل ما سبق
ايضا وكاعمام الميت اعمام ابيه واعمام جده وهكذا **والسيد**
المعتق ذي الانعام بالمعتق ذكرنا ان كان وانق **وهكذا بنوهم**
جميعا اي بنوا الاعمام وبنوا المعتقين وان نزلوا بمحض
الذكور قال **الشئ** بدلالة الدين بسبط الماردينى رحمه الله
في شرح الكفاية وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المعتق
وسكت عن باقي عصبه المتعصبين بالنفس هم انتهى ولكن
اجاب عنه بانهم دخلوا في قوله تسابقا والمولى ولم يذكر
المصنف ميت المال كالم يذكره سابقا في الاسباب **فائدة**
قال ايضا وي رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى
اهبطوا

اهبطوا منها جميعا حال في اللفظ تأكيد في المعنى كانه قال
اهبطوا انتم اجمعون ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط
في زمان واحد لقوله جاء واجمعا انتهى فكذا احسا كانه
قيل بنوهم اجمعون ولا يستدعي ان يكون المراد مجتمعين وهو
حال من المضاف وهو بنوهم واسد اعلم وقوله **وكن لما اذكم**
اي من الاحكام **سميعا** اي سماعا سمع تفهم واذا علم ان علم
انه اذا اجمع عاصبان فالتفانق ليستويان ويستويان
في اجماع والدرجة والقوة فيشتركان او يشتركون في المال
وما ابق الفروض وتارة يختلفون في شئ من ذلك فيجب
بعضهم بعضا وذلك يبنى على قاعدة ذكرها اجماعى رحمه
الله في بيت واحد حيث قال في الجهة النقلة سم ثم تفرقة **وهو**
التفريق بين بالقوة **احصاء** وذكر المصنف بعض ما يقوله **وما**
لدى الدرجة البعدي وان كان قرنى مع الوارث القريب
اذا كان من جهة واحدة **في الارث من حظ ولا نصيب**
يحب به بالاقرب منه درجة وان كان صغيما كان اخ لاب وابن
ابن اخ شقيق فلا شئ للثاني مع الاول اجماعا لكونه بعد منه
درجة وان كان اقرب من الاول وكان ابن وابن ابن وان لم يدل
به وكاب وجد وكان اخ شقيق وابن ابن اخ شقيق اولاد
ولهم شقيق اولاد وابن عم شقيق اولاد فلا شئ للثاني مع
الاول في جميع هذه الصور **فائدة** ما هذه مجازية ولدى
البعدي خبرها مقدم وجاز تقديمه لكونه جارا ومجرا
ومن حظ اسمها مؤخر وهو محمول عن الزائدة لتخصيص
العموم في مسبوغ زيادتها سبق المنفى وكون مجرورها
نكرة ولا يخفى ما في عطف المنفى على اظمان التأكيد فانها
بمعنى واحدة قال القرطبي في تفسيره الصواب المنصوب **حظ**
من الشئ واسد اعلم **والاخ** لام واب **والعم** لام واب **وابن** الاخ
لام واب وابن العم لام واب **اولى من الذي ينظر النسب**

وهو الاخ للاب في الاول والعلم للاب في الثانية وابن الاخ للاب
 في الثالثة وابن العلم للاب في الرابعة في جميعها الا انه اقوي
 منه لا نقول ظاهر عبارته يقتضي تحت الاخ للاخ بالاب في الشقيق
 فانه مدخل بسطر النسب ولا نقول كلامه في المدخل بسطر
 النسب من العصبية وهو الاخ للاب وامه الاخ للاخ فليس
 من العصبية **تنبيه** قد ذكرنا ان ما ذكره المصنف رحمه الله
 بعض الفاعلة التي ذكرها الجعري رحمه الله وغيره واعلم قبل
 ايضا ان ذلك ان جهات العضوية تتبع البنية ثم الدرجة
 ثم الجدة والافرة ثم بنية الافرة ثم العروة ثم الولد ثم بيت
 المال اذا علمت ان فاذا اجتمع عاصبان من كانت جهته
 مقدمة فهو مقدم وان بعد علم من كانت جهته مؤخره فان
 ابن اخ شقيق اولاب مقدم على العلم وذلك معنى قول الجعري
 رحمه الله فالجهة التقدير فاذا اختلفت جهتهما فالقريب درجة
 وان كان ضعيفا مقدم على البعيد **كان** قويا كما مشكله آنفا
 وذلك معنى قول الجعري رحمه الله تعالى ثم بعده فاذا اختلفت
 درجتهم ايضا فالقوي وهو ذو القرابتين مقدم على الضعيف
 وهو ذو القرابة الواحدة كما سبق تمثيله قريبا وذلك معنى قول
 الجعري رحمه الله تعالى وبعدهما التقدّم بالقوة **البيان**
 هذه الفاعلة كما هي في العصبية قد تأتي في اصحاب الفروض
 وفي اصحاب الفروض مع العصبية وعليها مع قاعدة اخرى وهي
 ان كل من ادلى بواسطة جدته تلك بواسطة الاولاد
 ينسب باب احب والله اعلم ولما انتهى الكلام على القسم الثاني وهو
 الاول من العصبية وهو العصبية بنفسه شرع في القسم
 الثاني وهو العصبية بغيره **والابن** ومثله ابن الابن **والاخ**
 شقيقا كان اولاد **مع الاناث** الواحدة فاكثرا مساوية والمساوية
 للذكر في الدرجة والقوة **يعصبا** **في الميراث** فتكون الانثى
 منهن مع الذكر مساوية لها عصبية بالغير والعصبية بغيره
 اربع

اربع البنات وبنات الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب كل واحدة
 منهن مع اخيهما عصبية وترى بنات الابن عليهن بان يعصبا
 ابن ابن في درجتهم مطلقا ويعصبا ابن ابن ابن ابن في
 اذ لم يكن لها شيء في الثلثين من نصف اوسد **او** **او** **او**
 فيه اذ في الثلثين وترى يد الاخت شقيقة كانت اولاد بان يعصبا
 اجدك سياتي في باب اجد والاخوة **امثلة** **مثلة** **مثلة** فاكثرا
 مع ابن فاكثرا المال بينهما او بينهما المذكور مثل حظ الانثيين
 ومثل ذلك بنت ابن مع ابن ابن سواء كان اخاها وابن عمها
 واخت شقيقة مع اخ شقيق واخت لاب مع اخ لاب فاكثرا
 في اجمع بنت وبنات ابن وابن ابن في درجتهم سواء كان اخاها
 او ابن عمها للبنات النصف وبنات الابن مع ابن الابن الباقي
 للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن وابن ابن ابن ابن ابن
 لها النصف والباقي له فلا يعصبا لا يستغنى بها بغيرها بنت
 وبنات ابن فاكثرا وابن ابن ابن للبنات النصف وبنات الابن فا
 كثر **الدرج** **الثلثين** والباقي لابن ابن الاخ النازل فلا يعصبا
 لما مرتب ابن وابن ابن ابن لها الثلثان والباقي له لما مرتب
 وبنات ابن وبنات ابن ابن وابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن
 وبنات الابن **الدرج** **الثلثين** والباقي للبنات النصف
 ابن ابن ابن الابن المذكور للذكر مثل حظ الانثيين وقس على
 ذلك اخت شقيقة اولاد مع جد المال بينهما المذكور مثل
 حظ الانثيين كما سياتي ذلك في باب اجد والاخوة والاصول
 في ذلك كله قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل
 حظ الانثيين وقياس اولاد الابن على اولاد الصليب مع ما سياتي
 في باب اجد والاخوة ان شاء الله تعالى ولما انتهى الكلام على القسم
 الثاني من العصبية شرع في القسم الثالث وهو العصبية مع
 غير وهو ثلثان فقال **والاخوات** الشقيقات اولاد والمراد
 الواحدة فاكثرا ان تكن توجد بنات واحدة او اكثر او بنات

ان كذا لك **فهن** اي الاخوات **معهن** اي البنات **عصبة**
 بقية الصناد وهذا معنى الفرضيين الاخوات مع البنات عصبة
 والاصح اخذ ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه السابق في
 باب السكس حيث قال وما بقي فلاخت وهذا بشرط ان لا يكون
 مع الاخت اخوها فان كان معها اخوها فهي عصبة بالغير
 لا مع الغير **تمة** حيث صارت الاخت الحقيقية عصبة مع الغير
 صارت مع الاخ الحقيقي لغيره للاب ذكر او كانوا اوتانا
 ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت الاخت للاب عصبة
 مع الغير صارت كالاب للاب فحيث بنى الاخوة ومن بعدهم
 العصبات وانه علم ولما هم مما سبق ان جميع الذكور عصبة
 الا الزوج والاب والام وان جميع النساء صاحبات فرض الا
 المستقيم صرح بذلك في النساء بقوله **وليس في النسبة**
كلهن طرأ بغير الطاء اي قطعاً وبغيرها اي عينا **عصبة**
الا انني التي بنت اي بنت **بعثت لرقبة** الرقيقة من ذكر
 وانني فهي عصبة للصديق ولما انتهى اليه نسب اولاء على
 تفصيل مذكور في الولاة سيأتي بعضه ان شاء الله تعالى
تمت الاولى ان كل اخ لغيره كآبى الا في مسائل لا يردون
 الام من الثلث الى السكس ولا يعصبون اخواتهم ولا يرون
 مع اجدد بخلاف ابائهم وان الشقيق ليسقط في الماشركة وبما في
 للاب وبالاخت شقيقة كانت اولاد اذ صارت عصبة مع
 والاخ الا للاب بخلاف ابيه وان الاخ للاب يسقط بالابن
 الشقيق بالاخت للاب اذ صارت عصبة مع الغير ولا يحجب
 ابن الشقيق بخلاف ابيه والله اعلم **الثانية** الودعة اربعة
 اقسام قسم يرث بالفرض وصر من اجمته التي سعي فيها هو
 سبعة الام وولداها واخوتان والزوجان وقسم يرث
 بالنصيب وصر كذا الزوج وهو جميع العصبة بالنفس غير الاب
 واجد وقسم يرث بالفرض وبالنصيب اخرى ولا يجمع
 بينهما

الشقيق
 وبنات الابن في بني الزوجة والبنات
 وبنات الابن في بني الزوجة والبنات

بينهما وهن ذوات النصف والثلثين كما سبق وقسم يرث
 يرث بالفرض وصر بالنصيب وصر بجمع بينهما وصر وهو الابن والجد فان كلا
 منهما يرث السكس مع ابن وابن ابن وحيث يقع بعد الفرض قدما السكس
 او دون السكس او لم يقع شيء ويرث بالنصيب اخلاص الفرض كوارث
 من ذكر او انثى وجمع بين الفرض والنصيب اذا كان معه انثى من الفرض
 وفضل بعد الفرض اكثر من السكس وسبقنا الاشارة الى ذلك والله
 اعلم **الثالثة** وقد يجمع في الشخص حيث تعصب به هو ابن ابن
 عم وكاخ هو معنق يرث باقواهم والا فمعلوم من القاعدة ان
 السابقتين في العصبات وقد يجمع في الشخص حيث فرض ولا
 يكون ذلك الا كاخ الجوس وفي وطى الشهمة يرث باقواهم
 لا سيما على الاربع والقوة باحدا امور ثلاثة الا ان تحب احدهما
 الاخرى كبنيت هي اخت نسام كان يطامجوسى امه فنزل بنتا
 ثم يموت عنها فترث بالبنتية الثالثة ان تكون احدهما لا تحب
 كما هو وبنت هي اخت من اب كان يطامجوسى بنته فنزل بنتا
 ثم يموت الصغير عن الكبرى فترثها با مومة او عكسه
 فترثها بالبنتية الثالثة ان تكون احدهما اقل جبالا جدة
 ام ام هي اخت من اب كان يطامجوسى بنته فنزل بنتا ثم يموت
 الثانية فنزل بنتا ثم يموت السافل عن العليا بعد موت الوسطى
 والاب فترثها بالحدودة دون الاختية فلو كانت اجمته القوية
 محجوبة ورثت بالضعيفة كان يموت السافل في المثال الاخير
 عن الوسطى والعليا فترث العليا بالاختية ولو سطلت الاقوية
 وقد يجمع حيث فرض تعصب به عم هو اخ لام وزوج فترثها
 امكن والله اعلم ولما انتهى الكلام على العصبات اردف ذلك
 بباب المحجب مع ان بعضه قد سبق في العصبات فقا **باب**
الحجب وهو لغة المنع واصطلاحاً منع من قاهرة سبب الارث
 من الارث بالكلية او من افر خطبه وهو سمان محجب بالارصان
 وهو المانع السابقة ومحجب بالاشخاص وهو المزارع عند الطلاق

وهو المقصود بالترجمة وهو قسمان حقيقي وهو سبعة أنواع
ذكرتها في شرح الترتيب منها الان تنقل من فرض الى فرض اقل منه
كحجب الزوج من النصف الى الربع ويعلم اكثرها بما سبق وما
سبقنا من التماس على حجبهم وان قد سبق بعضه في العصبية
وذكرها هنا شيئا منه مقدم على اصول واحد موجب عن
الموت بالاب لانه ادلى به بقوله في احواله اي الاب واحد ثلاث
يشير به الى احواله الثلاثة التي كرتها من الارث بالفرض او
التعصيب وهما وتسقط اجدان من كل جهة اي من جهة
الامم من جهة الاب بالامر اما من جهة الام فلا دلالة لها بها
واما التي من جهة الاب فلكون الامر اقرب من يرث بالامومة فانهم
اي ما ذكرته لك وقس على المشبه فيحجب كل واحد من كل جهة واحد
لا دلالة به في حجب اجدان بعضه على النصف السابق وحجب
كل من الاب واحد اجد التي تدل به دون غيرها وهذا اليسقط
ابن الاب وبنت الابن بالابن وكذا كل ابن ابن او بنت ابن نازلين
باني ابن اقرب فلا ينبغي اي يطلب عن هذا الحكم الصحيح المجمع
عليه سعدا اي ميلا الى حكم باطل بالتقريب ابن ابن مع ابن وتسقط
الاخوة سواء كانوا اولا او اولاد وسواء كانوا اولا او اولاد
او ضنا بالبنين والمراد الواحد فالتر كما هو معلوم وسيصرح
به في بني الابن وبالاب الادنى دون الاعلى وهو واحد كارونا
ذلك في معنى ما ورد في القرآن الغني فان الكهولة من لم يتخلف لها
ولا ولد او كارونا ما يورث ايا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في قوله فما بقي فهو لا يورث رجل ذكر ولا شدة ان كلامه الابن والاب
وكذا ابن الابن ادلى من الاخوة او كارونا ذلك عن الغني
والغني من غيره فانه مجمع عليه ولما كان الابن حقيقة خاصا
باني الصلب وكان ابن الابن في حجب الاخوة اجماعا صريح بدلالة
بقوله ابني البنين كيف كانوا اي على حاله كانوا من قريب
او بعدا ولما كان من العلوم انه ليس المراد ببني البنين
وكذا

وكذا اب البنين في حجب الاخوة اجمع بل الواحد اجماعا في ذلك سواء
صرح بذلك بقوله سيان اي سوا اي احكم المذكور وهو حجب
الاخوة به اجمع الصادق بالابن فما زاد والواحد جمع واحد
فلا يظن اجماعا طائفة ولما كان الاخوة للامم يحجبون من حجب
الاشقاء وزيادة على ذلك صرح بالمراد بقوله وتسقط اي بالام
وكذا بنت الام وهما اي والاخت للأم بالسقاط اي بالحجب
بالجد فاخذه اي ذلك فيها صحيحا على حيث ط وتقتز
لا على ذلك وتز دو بالبنان الواحد فالتر وبنات الابن
كذلك كما صرح به بقوله جمع ودع اناس البنات وبنات
الابن فقل زاد من هذا العلم المستحق عليه ومن غيره فناجس
ان الاخوة للامم يحجبون بسته بالابن وابن الابن والبنات وبنات
الابن والاب واحد اجماعا لا بد الكلمة الاول لان الكلمة
من لم يخلف ولدا فلا ولا ولد او ولد فيهما غير ذلك ما ذكرته في
شرح الترتيب لكن خص بما من الكلمة الاول واحد
فلا يحجبان ولدا للامم بالا اجماع لم بنات الابن الواحد فالتر
يسقطن بتي هات البنات الثلاثين يا فتى لمفهوم قول ابن
مسعود رضي الله عنه السابق في بنت وبنت ابن واخت حيث
قال وبنت الابن الركن تحملة الثلاثين واخت ان ذلك
بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم والفتى في الرصل الثاني او الشيخ
الا اذا عصم من الذكر من ولدا ابن وهو القريب المبارك
سواء كان في درجة بنت الابن او نزل منها لا حثيا بها اليه
على ما ذكر وا اي الغرضي ون وقدمته في باب التعصيب فلا
لابن مسعود رضي الله عنه حيث جعل الفاضل بعد فرض البنات
للاذكور خاصة واسقط بنات الابن تتم ما قلت في بنت الابن
مع بنتي الصلب بحري في كل بنت ابن نازلة مع يسقط الثلاثين
من بنات الابن العالمات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن وكبنت
وبنت ابن وبنت ابن ابن وكبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت

ابنه ابن ابن فلو لم يزل في الصور الثلاثة اذ كان معها
 في وجهها او فصل منها ابن ابن فبعضها كما سبقته الاشارة
 لذلك وانه علم **ومثلها** اي مثل البنات **الاخوات** **الاب**
يدلن بالقراب من اجاب اي جهات الاب والام وهن الاخوات
 الشقيقات اذا اخذن فرضهن **واقيا** وهو الثلثان بان
 كن ثنتين او اكثر **اسقطن اولاد الاب** وهن الاخوات للاب
 سواء الواحد والاكثر وفي قوله **البواجا** ايما الانثى لم
 تحصلهن الا بالكا على الميت **وان يكن اخ له** اي وان
 يكن مع الاخوات للاب **حاضر** ام من **عصم** **واختها** او
 قتلها الباقى بعد الفرض المذكور مثل حظ الانثىين خلوافا
 لابن مسود رضي الله عنه حيث جعل الباقي للاخ للرج دون
 الاخت للاب وقوله **باطنا وظاهرا** فيه اسماء الى ان ذلك حكم
 باخي لبقوده ظاهرا وباطنا ولما كانت الاخوات للاب ليس
 فكانت الابن في جميع الاحكام لان بنت الابن يعصمها من هو
 اشركها اذ لم يكن في الثلثين شيئا ولا كذلك الاخت للاب
 فانه لا يعصمها الا الاخ للرج فقط ولا يعصمها الا اخي الاخ
 وان اضاهت اليه صرح بذلك في ضمن حكم عام فقال
وليس ابن الاخ وابنه وان نزل سواء كان شقيقا اولاد
بالمعصية من مسئلة من بنات الاخ ولاهن من ذوى كرم
 او فوقه في النسب من بنات الاخ كذلك ابن الاخوات **البنات**
 اليه لانه لما لم يعصم في درجته لم يعصم من فوقه بالاولاد
فائدة القريب الميراث هو من لولاه تسقطت الانثى التي
 يعصمها سواء كان اخاها مطلقا او ابن عمها او اشركها
 في اولاد الابن واها القريب الميراث الميراث فهو الذي لولاه
 لورثت ولا يكون ذلك الا سميا وباللذان من **اغ** مطلقا
 او ابن عم لبنت الابن وله صور منها زوج وام واب وبنت
 وبنت ابن فللزوج الربع وللأم السدس وللرب السدس وللبنت

النصف

اغ

النصفه ولبنت الابن السدس فنقول المسئلة الى خمسة عشر فلو كان
 معهم ابن ابن سقطت وسقطت معه بنت الابن لا تستقر في الفرض
 ويكون اذا كان عائلة لثلاثة عشر فلو لاه لورثت كما بينا فهو
 اخ ميسوم عليها والله اعلم **فائدة** ثانية الميت **فائدة**
 فلا يحجب احد الارهانا ولا نقصانا والمحجب بالشخص لا يحجب احد
 ارهانا وقد يحجب نقصانا وذلك في ما ذكرته في شرح الترتيب
 ثبت منها ام واب واخو كيف كانوا فلا بد من الباقي
 للاب ولا شيء للاخوة نجدهم بالاب والله اعلم **فائدة ثالثة**
 احب بالوصف سيأتي دخوله على جميع الورثة والمحجب بالشخص
 نقصانا كذلك وما احب بالشخص ارهانا فلا يدخل على ستة
 وهم الاب والام والابن والبنت والزوج والزوجة وضابطهم
 كل من ادلى الى الميت بنفسه غير المعنق والمعنقة والله اعلم
 ولما انتهى الكلام على العصبات واجب في كل من احكام العاصب
 وان لم يصرح به لكونه معلوما ان اذا استقرت الفروض التي
 يسقط العاصب الا الاخت لغير الام في الذكر والالاخوات في
 في المشتركة كما اشترت في باب النعيب وكانت الاكدرية
 ستاتي في باب اجد والاخوة ذكرهنا المشتركة وعقد لها بابا
 فقال **باب الشك** بفتح الراء فتح
 ضبطها ابن الصلاح والنووي رحمهما الله تعالى اي المشتركة فيها
 وبكسرهما على نسبة الشريك اليها مجازا كما ضبطها ابن
 يونس وحكى الشيخ ابو حامد المشترك بقاء بعد الشين
 وتسمى بالحاربه وبالجمية وبالعصبة لما سيأتي وزعم بعضهم
 انها تسمى بالمنزلة لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل
 عنها وهو على المنبر قال ابن الحارث رحمه الله وفيه نص وان تجد
زوجا واما او جدة **ورثا** اي الزوج والام والجد فورثت
 الزوج والنصف والام والجد السدس **واخوة الام** اثنتان فانك
 هاروا **الثلثا واخوة ايضا لام** واب اي اشقاء كواقيك

لا يوصف بغيره كالعصم
 لا يوصف بغيره كالعصم

ولو كان معه انثى او اثنتان وقد استغفروا اي المذكورون غير
 الا شقا **المال الغرض النصيب** مع نصيب فالمسئلة اصلها ستة
 للزوج النصف ثلاثة وللأمة واحدة والرجل واحد وللأخوة للزوج
 الثلث اثنتان ومجموع الا نصيبا ستة فلم يبق للعصبة الشقيق
 شيئا فكان مقتضى الحكم السابق ان يسقط لا استغراق الغرض
 وذلك هو الذي قضى به عمر رضي الله عنه ولا وهو مذهب الامامية
 والامامية عند بن حنبل رضي الله عنه وهو احد قولين عندنا واحد
 الروايتين عن زيد رضي الله عنه ثم وقت لعرض الله عنه فاراد ان
 يفتي بذلك فقال له زيد بن ثابت **هو ايما فرضوا** وقد
 اياه كان مما اذا اراد الاب الاقربا وقيل قال ذلك احد كونه
 وقيل قال بعض الاخوة لعرض الله عنه **هنا** ابانا كان عجا ملقى
 في اليم فذلك سميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالتزكية
 بين الاخوة للأمة والاخوة الاشقاء كانهم كلهم اولاد ام بعد ان
 استعلمهم في العام الماضي فقبل له في ذلك فقال ذلك على ما قضى
 وهذا على ما يقضي ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم
 زيد بن ثابت رضي الله عنهم في شهر الروايتين عنه وذهب
 اليه الامامية ما للابن عمر رضي الله عنه وهو المذهب المشهور عن الامامية
 الشافعية رحمه الله الذي قطع به الصحابة رضي الله عنهم وهو
 ذكره المصنف بلفظ موافق لما قبل لعرض الله عنه بقوله
فاجعلهم اي الاخوة الاشقاء والاخوة للأمة كلهم اخوة للأمة واحصل
اباهم عجا اي كحي ملقى في اليم اي الجرحى كان اجمع لامر بالنسبة
 بقسمة الثلث بينهم فقط لامر كل الوجوه كما قال **واقسم على**
الاخوة اجمع الاشقاء والذى لا مرفق فقط **ثلث التركة** بينهم با
 لسوية فلو كان مع الاشقاء فيها انثى اخذت كواحد من المذكور
 فهذه المسئلة **المستركة** المشهورة من زمن الصحابة رضي الله
 عنهم الى هذا الوقت ولا بد في قسمة ما واحكم فيها بما ذكره
 هذا لا وكان الاربعة وهي زوج وزوجة من ام واهن
 واثنتان

واثنتان فأكبر من اولاد الام وعصبة شقيق ومحبتران كانها
 وتوجيه كل من المذهبين والمعانيات كما مذكورة في المطولات
 ومنها كتابنا شرح الترتيب **تنبيه** انما قلت بالنسبة لقسمة
 الثلث بينهم فقط للأمة ما لو كان معهم اخوة او اخوات لاب
 فانهم يسقطون بالعصبة الشقيق ولا يغرض للاخت لآب النصف
 وتقول لثلاثة او للاخوة لآب الثلث وتقول العشرة كانوا
 بعضهم وهو توه بطل والله اعلم ثم شرع المصنف رحمه الله
 في شيء من احكام اجد والاخوة وفاد بوعده السابق فقال
باب **الاحكام في الابوين او من الاب فقط** سواء
 كان احد النصفين منهما منفردا عن الآخر او كانا مجتمعين
 والمراد بالواحد كثر من الذكور ومن الاناث او منها والمراد
 ايضا حكمهم معهم وحكمهم معه اما حكمه منفردا عنهم وحكمهم
 منفردا عن غيره فقد تقدم واعلم ان اجد والاخوة لهم فيهم شيء
 من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة
 رضي الله عنهم فذهب الامامية الى بغير رضي الله عنه وابن عباس رضي
 الله عنهما وجماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم جميعا
 ومن تبعهم كابن حنيفة والمزني وابن شريح وابن الهبان وغيرهم
 رضي الله عنهم ان اجد كآب فيجب الاخوة مطلقا وهذا هو المفتي به
 عند الحنفية ومن ذهب الامامية على ابن ابي طالب رضي الله عنه وزيد بن
 ثابت رضي الله عنه وابو سعود رضي الله عنه انهم يرتبون معه على قدر
 تقصير وخلفه ذكرته في شرح الترتيب مع ذكر الأدلة والوجوه لكل
 من الفريقين ومن ذهب الامامية زيد رضي الله عنه هو مذهب الائمة
 الثلاثة مائة والثاني احمد بن حنبل رضي الله عنهم جميعا
 ووافقه محمد وابو يونس واجمهور رضي الله عنهم وهو ما ذكره المصنف
 رحمه الله حيث قال **ويستدركون بما اردناه في اجد والاخوة**
 لامرهم فقط اذ وعدنا في باب الفروض حيث قال وحكم وحكمهم
 سيأتي **فالتقوا ما قول السماع** واسمع سماع لغتهم وادعان

واجمع في هذه حواشي أي طرأ **الكلمات** جمع كلمة وهو القول المفرد **جمعا**
 مصدرا مؤكدا والمراد أنك تصنع ما نورد من العبارات في الجدة والأخوة
 وتجمع أول الكلام وأخره وتفصله وإجماله وتبين بذلك اهتماما
 زائدا على أن تظهر بعض المراد وانما قدم هذا الكلام لأن باب الجدة
 والأخوة خطير صعب المرام فلقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتقنون
 الكلام فيه جدا فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه من سر أن يقتل جارا يقيم
 عنهم فلا يقض بين الجدة والأخوة وعن أبي سعيد رضي الله عنه سئلوا عن
 عضككم وأتركون من الجدة لأحياء الله ولا ينفاه وورد عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه أنه لما طعنه أبو لؤلؤة وحضرته الوفاة قال احفظوا عني
 ثلاثا شيئا لا أقول في الجدة شيئا ولا أقول في الكلمة شيئا ولا
 أؤذي عليكم أحدا إذا ترددت في كلام المؤلف كما أنه قد
 وقوله **واعلم بان الجدة** أي مع الأخوة **ذوي صاحب احوال** باعتبار
 باعتبار أهله والنظر فيهم وجودا وعدما حالان وباعتبار ما ليس
 المفاسمة والثالث وغيرهما خمسة احوال وباعتبار ما يتصور في تلك
 الاحوال **الخمس** احوال باعتبار واحد لصنفين معه واجتماعها
 معه أربعة احوال **التيك** أي اخبرك **عن** أي تلك الاحوال ما تضمنها
 وأما ضمنا من تغاير الكلام **على التوالي** أي ولا يجلب أحده **بناسم**
الأخوة **فهي** أي في تلك الاحوال والمراد بالمفاسمة في عدد تلك
 الاحوال أو من علمتها والمفاسمة إذا لم يعد **القسم** عليه **بالذات** أي
 بالضرر والحاصل بالنقص مما سيدكر سواد كان معهم صاحب
 فرض أم لا وبيان ذلك أنه إما أن لا يكون مع الجدة والأخوة صاحب
 فرض وإما أن يكون فإن لم يكن معهم صاحب فرض فلا خير إلا من
 من المفاسمة ومن تلك جميع المال **فان** **باعتدلتا** **كاملا** **ان كان**
بالقمة عنه أي عن الثالث **نازلا** وذلك في صور غير مخصص بها
 جد وأخوان وأخت فإن لم يكن نازلا عنه بأن كانت المفاسمة
 أخضا وذلك في خمس ضابطها أن تكون **الأخوة** أقل من مثليه
 وهي جد وأخت جد وأخت جد وأخت جد وثلاث أخوات جد وأخت

وأخت أو كانت المفاسمة والثالث شيئا وذلك في ثلاث صور
 وهي جد وأخوان جد وأخت وأختان جد وأربع أخوات فإنه يقال
 الأخوة إذ ذلك كما علم من كلامه السابق فظاهر كلامه اختيار
 التعبير بالمفاسمة حيث استوى الزمان وهو أحد قول ثلاثة ذكرتها
 في شرح الترتيب وهذا كله **ان لم يكن ثم** أي هناك مع الجدة والأخوة
ذو سهام أي أصحاب فروض من الزوجين والإمرء والجدة والبنات
 وبنات الابن **فاقع** **بالبضاح** لك الأحكام **عن استنباط** أي طلب
 الغم من طلب زيادة الأيضاح فإنه قد اوضحها الأيضاح
 المحتاج إليه وسبب في معنى الغناء وشي مما ورد فيها **تنبيه**
 ما ذكره من المفاسمة والثالث حالان من احوال الخمسة التي أشركت
 إليها أول الباب يتبع ثلاثة احوال سبقتها فيما إذا كان معهم
 صاحب فرض ويرجع بحال كما تقدم إلى ثلاثة احوال من عشرة وهي
 ثنتين المفاسمة وثلثين الثالث واستقوال الإمرء يتبع سبعة
 ستاتي أن شاء الله تعالى فيما إذا كان معهم صاحب فرض ولكنه علم
 إذا ترددت في ذلك فذكر ما إذا كان معهم صاحب فرض في ثلاثة
 احوال وهي المفاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال وهي خمسة
 احوال الخمسة بقوله **وقال** **باعتدلتا** **الباقى** **بعد ذوات** **الفرص**
 أي أصحاب **الفرص** فرض وتقدم تعريفه في باب الفروض وتقدم
 من يرث معهم بالفرض **أنفا** **والأرزاق** جمع رزق وهو ما ينفع ولو
 محرما عند أهل السنة والمراد رزق مخصوص وهو لا يرث بالفرض
 أيضا فهذه هو حال الأول والثاني هو المفاسمة وهو مملوك
 ما ذكره بقوله **هذا إذا ما كانت المفاسمة** **بالتقص** **عن** **الذات**
 أي عن ثلث الباقي **بالمزاحة** في القصة لكن الأخوة فإن لم ينقص
 المفاسمة لكونها أخضا من ثلث الباقي وسدس جميع
 فهي أم ومساوية لهما أو أحدهما فهي أيضا على التقضي
 عبارة سابقة ولا يخفى من معنى قوله ذكرنا **الثالث**
وثان **ياخذ سدس المال** **وليس** **عنده** **أسملا** **حقيقة** **بالحال**

Copying University

من الأحوال فإن كانت المفاسمة أو ثلث الباقي ينقص فيها على السدس
فالسدس له فإن سواه ثلث الباقي ينقص كذلك تعلم ما قرئته في كلامهم
سبعة أحوال وهي **أما** أن يتعين له ثلث الباقي فذلك في تخام وجد
خمسة أخوة **وأما** أن يتعين له المفاسمة في تخوم وجد واخوة **وأما**
أن يتعين له السدس في تخوم وجد واخوة **وأما** أن يتولى المقام
المفاسمة وثلث الباقي تخام وجد واخوة **وأما** أن يتولى المقام
والسدس في تخوم وجد واخوة **وأما** أن يتولى له السدس وثلث الباقي
في تخوم وجد وثلثة أخوة **وأما** أن يتولى له الأمور الثلاثة في
تخوم وجد واخوة في هذه الأحوال السبعة مع ذلك الغرض تمت بها الأحوال
المشتركة حيث استوى الأمر والأمر الثلاثة في الباقي في التعبير
الأقوال الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها **فإن** هذا كله
حيث يعنى الغرض أكثر من السدس فإن بقي قد السدس كبنتين وأم
وجد وأخوة أو دون السدس كزوج وبنتين وجد وأخوة أو لم يبق شيء
كبنتين وزوج وأم وجد وأخوة فالحال سدس ويوال أو زان في القول
أن يصح في ذلك وتسقط الأخوة إلا الأخت في الكدرة وستأتي
وصيت أخد سدساً عائلاً كله أو بعضه فالسدس إذا كان يكون
اسماً لا حقيقة كما أشرت إلى ذلك آنفاً والله أعلم **وهو** أي **الحكم** مع **الأخوة**
من الأخوة **عند القسم** أي المفاسمة بينه وبينهن **مثل** أي فيما ذكر
بقوله في **سهم** من كونه مثل حظ الإختين **وإحكم** من كون
الأخت نصيباً معه عصبية بالغير كما أشرت إلى ذلك سابقاً في باب
النصيب لا في جميع الأحكام فلهذا قال **الأم مع الأم فلا تحجبها**
بأنضمامه أي الأخت كأنه ليس **بأن** **المال لها أي الأم** **نصفها**
كاملاً لأنه ليس معها عدة من الأخوة فتزوجه وأم وجد وأخت
للزوجة الربع والأمر الثالث كاملاً والباقي بين أجد وأخت فثلاثة
له **مثلاً** حالها **والسبعة** السبعة بالحق لا تخفى أقوال الصحابة
رضي الله عنهم فيها أولان الأولان غرقها بذكرتها وهي أم وجد وأخت
للأم الثلث والباقي بين أجد والأخوة **أثلاً** **قاسماً** لها **فأصلها**
ثلاثة

ثلاثة ونقص من ثمانية الأخر ثلاثة والجد أربعة والأخت اثنتان
وهذا مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الإمام
الثلاثة **رحمهم الله** وأما عند الإمام أبي بكر الصديق رضي الله عنه فالأم
الثلث والباقي للجد ولأخت والأخت وهو مذهب الإمام أبي حنيفة
رضي الله عنه وفيها أقوال كثيرة ذكرتها مع الغالبها وهي عشرة
وما يتفرع عنها في شرح الترتيب وأثبت فيه بالغلبة العجالة
ما يذكرون من أول الباب إلى هنا هو فيما إذا كان معه أهل الصنف
سواء كان معهم صاحب فرض أم لا ثم ذكر ما إذا اجتمع معه الصنفان
سواء كان معهم أيضاً صاحب فرض أم لا وهو باب العادة وبه
تتم الأحوال الأربعة المثارة إليها سابقاً **فإن** **أخت** **الأب**
فقط وهم الأخوة للأب مع الأخوة الأشقاء **الذي** أي عند **الجد**
أي بعد الأخوة الأشقاء والأخوة للأب في المفاسمة على أحد النقص
بسبب ذلك نصيبه وذلك في ثمان وستين مسألة ذكرتها
في شرح الترتيب والغرضية **وإرض** أي **أترك** **بني الأم** فقط
وهو الأخوة للأم مع **الأجداد** يحجبهم بالجد كما تقدم في باب الحج وإنما
أعاده هنا استطراداً أو لشكك البيت وليس من هذا الباب
وأحكم على **الأخوة** الأشقاء وأب أي أحكم بينهم **بعد** **الجد** المذكور
صحتك أي مثل صحتك **فهم** **عند** **فقد** **أجد** وذلك أنه كان في الأشقاء
ذكر فلا شيء للأخوة لأب وجد واخوة لأب فالأخوة الشقوق بعد الأخوة للأب
على أجد فيستوى للجد أو المفاسمة والثلث فإذا أخذ أحد حظ
وهو ثلث المال بقي الثلثان فيأخذها الأخوة الشقوق ولا شيء
للأخوة للأب وكزوج وجد واخوة شقيق واخوة لأب فللمزوجة الربع
وبعد الأخوة الشقوق الأخوة للأب على أجد فيأخذ أيضاً ثلث الباقي
لاستوائهم مع المفاسمة وهو ربع أيضاً يبقى نصف المال يأخذهم
الشقوق ولا شيء للأخوة للأب وأن لم يكن في الأشقاء ذكر فإن كانت
له شقيقان فلم يها أي الثلثين ولو فضل شيء لكان للزوجة للأب
لكن لا يبقى بعد الثلثين وحصة أجد والغرض أن كان شيء فلا شيء

للزوجة للرب مع الشقيقتين ففي جدد وشقيقتين واخ للزوجة شقيقتين
 والثالث فله ثلث المال والباقي للشقيقتين لانه ثلثان ولا شيء للزوجة
 للرب وان كانت شقيقة واحدة فلهما الى النصف فان بقي بعد حصصهما
 والغرض ان كان نصف المال او اقل فهو للاخت الشقيقة ولا شيء للزوجة
 للرب كزوجته وجد وشقيقة واخوين لآب فالزوج والزوج والزوج
 للمجد ثلث الباقي فيبقى بعد الربع وثلث الباقي نصف المال فيستبد
 الشقيقة ولا شيء للاخوين للرب وكزوج وجد واخت شقيقة واخوين
 للرب فالزوج والنصف ثلثه والمجد لآب او ثلث الباقي سهمين
 ستة ويبقى اثنان من ستة هما اقل من نصف المال فلهما الشقيقة
 ولا شيء للاخوين للرب وان بقي بعد حصصهما المجد والغرض ان كان اكثر من
 نصف المال كان للشقيقة النصف والباقي للزوجة للرب وذلك
 في ست صور على ما ذكرته في شرح الترتيب او ثمانية على ما ذكرته
 في شرح الفارصيه بقول ابن الهائم رحمه الله وذكرته في شرح
 الترتيب ايضا بخلاف في انه النصف من تاذن هل هو بالغرض
 او بالنقصان من المصور التي بقي فيها لولد الاب شي الزيديات
 الاربعة ورضي العشر وهي جد وشقيقة واخ لآب والعم شقيقة
 وهي جد وشقيقة واخ لآب واخ لآب وهي ام وجد وشقيقة
 واخ واخت لآب وشقيقة زيدا وهي ام وجد وشقيقة واخوات
 واخت لآب ولما كان من الاحكام السابقة في الجدة حيث يعجز الغرض
 قدما لآب اخذ احد فقط الزوجة الاخت في الازدكية ومنها
 انه لا يفرض للاخت مع اجد في غير مثل المعادة على نزع فيها
 الاخت في الازدكية وكان يحكم من احكام العاصب انه اذا اشترفت
 الغرض التركة سقطت العاصب الاخت في الازدكية اعقب
 باب اجد والافوة ببيانها لكونها منه بقوله **والاخت شقيقة**
 كانت اولاد **لا يفرض مع اجد لها في غير مثل المعادة فيما عدا**
مسئلة كلها ما زوج وام وهما اي الزوج والام تامهما مع اجد
والاخت او وهما اي اجد والاخت تامهما الزوج والام فاركاهما

اربع

اربعة زوج وام وجد واخت شقيقة اولاد **فا علم فخيرامة عليها**
 اي علمها وان بصيغة المبالغة كمن يلاها تمام بالعالم وفضل العالم
 مشهور وتقدم شي مما يدل على فضل العلم والعلماء في شرح المغنة
 وما ورد في فضل العلماء قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم
 على العابد كفضل عليا دناكم ان الله وملائكته واهل السموات
 واهل الارض ينزلون السماء ليلة القدر في حجرها وعتي كوت في البحر يصلون
 على معلم الناس الخير رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب
 والطبراني عنه الى امامة رضي الله عنه **توفي هذه المسئلة باصام** بالزعم
 بالكره لغة من لينظره بالضم لغة من لا ينظره اي يصاب
بالا كدرية لاوجه كثيرة ذكرتها في شرح الترتيب منها كونه
 كدرية على زيد رضي الله عنه مذهب **وهي اي هذه الا كدرية بان تفرها**
حريه اي حقيقة بذلك فالزوج والنصف وللأم الثلث واصلمها
 من ستة للزوج ثلثه وللأخت ثلثان ويبقى واحد وهو قدر الثلث
 لآب فياخذ اجد فكان مقتضى ما سبق ان تسقط الاخت
 وهو مذهب الحنفية واما مذهب مالك والشيعة واخا بلة تبعوا زيد
 رضي الله عنه فهو ما ذكره بقوله **يفرض النصف لها** اي الاخت
 وهو ثلث من ستة **والسكن له** اي اجد وهو واحد من ستة
حتى يقول المسئلة بالغرض المجمل اي الجماعة التسعة للزوج ثلثه
 وللأخت ثلثان والمجد واحد للاخت ثلثه لكن لما كانت الاخت
 لو استقلت بما فرضها الزاد على اجد ردت بعد الغرض الى النصف
 بالجد فيضم حصته الى حصتها ويقسمان الاربع بينهما الثلثان
 المذكور مثل حظ الانثيين فلهذا قال **ثم يعود ان اي اجد والاخت**
الى كفاية بينهما المذكور مثل حظ الانثيين **كما مضى**
 في قوله وهو مع الانثى عند القسم مثل الغ في سهميه واحكم
فا حفظ اي ما ذكرته لك فكل حافظ امام **واشكرنا**
 بالدعاء له اريد كرم بالجميل وبغير ذلك لانه قد صنع معك معروفا
 بنظرة لك الاحكام وبيانها فزعم الله له ثمة واسعد وقد



Copyrighted material

روى الترمذي وغيره عن ابي امامة بن زيد رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صنع اليه معروفه فقال لغافلته جازاك خير افضل
 ابلغ في الشراء قال الترمذي حديث حسن غريب وروى الترمذي عنه انه
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروفه فان لم يستطع فليذكر من ذكره فقد شكره **فان**
 قد قلنا يضم حصته حصتها ويقتسمان ذلك ان لا نأخذ مجموع
 حصتهما اربعة واذا قسمتها على ثلاثة عدد رؤسها كانا غير
 منقسمين ولا موافقة فاضرب ثلاثة في تسعة فتصير تسعة وعشرون
 للزوج ثلاثة وتسعة وهي ثلث المال والامانان في ثلاثة تسعة
 وهي ثلث الباقي والجد والخت اربعة في ثلاثة باثني عشر فللخت
 اربعة هي باقي الباقي والجد ثمانية هي الباقي فلهذا يلغز بها
 فيقال خلف اربعة من الورثة فورت احد هم ثلث المال والثاني ثلث
 الباقي والثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي وقد ذكرت في شرح
 الترتيب شيئا من المعاني بها ومحترا اركانها والاهوال فيها
 وغير ذلك فراجع فيه والله اعلم ولما انتهى المصنف رحمه الله الى الكلام
 على شيء من المسائل الفقهية شرع في المسائل الحسابية فقال
باب الحساب اي حساب الغنائض وهو تاصيل المسئلة
 وتصحيحها لا علم بحساب المعروف مع انه لا بد من معرفة لمن يريد
 اتقان علم الغنائض كما قال الشيخ بد الدين بسبط المارديني رحمه الله
 في شرح هذا الكتاب **وان تعرفه احسب** اي حساب الغنائض
 المعروف لتتأكد فيه اي احسب المذكور **الى الصواب** وهو خلاف
 الخطا وتعرف القسمة والتفصيل للتركات بين الورثة **وقلم**
النصيب والنصيب للمسائل فان قسمة التركات تبين
 على ذلك وتصحيح المسئلة هو اقل عدد يتاتي منه نصيب كل
 واحد من الورثة صحيحا واصلا وهو مخرج فرضها او فرضها
 ان كان فيها فرض فالتراثا اذا تمحضت الورثة كلها عصبان
 فعد رؤسهم اصل المسئلة مع فرض كل كربة اثنين ان كان
 فيهم

في ثلثة

فيهم اني ومنه يصح ايضا وهذا غير الاول امانة فان تساوى
 فكل واحد والا فعلى حصص ولكان التصحيح مبنيا على
 التاصيل قبله قدم التاصيل فقال **فاستخرج الاصول في المسائل**
 التي فيها فرض **ولا تكن عن حفظها** اي اصول بها اهل اي مقنا اهل
 او متشاغل بقال هلت الشيء وعنه بالفتح والكسرة تناسية وفعلت
 عنه **فانهم** اي اصول المسائل المتفق عليها **سبعة اصول** وهي اثنان
 وثلاثة واربع وستة وثمانية وعشرون اربعة وعشرون واثني
 المختلف فيهما هما ثمانية وعشرون وثلثون ولا يكونان الا في
 باب اجد والزوج والزوج انما اصلان لا تصحح كما بينت وجبة للزوج
 في شرح الترتيب في هذه الأصول الستة ما ان قسم يقول وقسم
 لا يقول وقد ذكرنا في القول **ثلاثة منهن قد يقول** وقد لا يقول
 والقول زيادة في السهام ويلزم هذا النقص في الانصاف وفي بعض
 النسخ بدل هذا البيت قوله اذا فصل فيهما القول ثلاثة يدخل فيها
 القول وما وقع عليه العمل اوله بنصريحه بان جملة الأصول سبعة
 وذكرنا القسم الثاني بقوله **وبعد** اي الثلاثة المذكورة والمراد
 بعدها في الذكر والا فلا ترتيب بين القسمين **اربعة تمام** وهي
 الاثنان والثلاثة والا ربعة والثمانية **لا يقول يعرفها** يعرفها
 اي يثبتها وينزلها يقال اعترافا او غير شئ وتزلزل ولا انزل
 اي كسر وخلل يقال ظهروا لي ثلثكم كسروا والثلثم خللتم اكلوا
 وغيره ولما كان القول يكونه يؤدي الى نقص كل ذي فرض من فرضه
 جعله كاخلل الذي يدخل على المسائل يعرفها اي ينزلها كما وقد
 بدأ بالمسائل التي لا يقول واولها الستة ولها صورتان
 على ما نل كثير منها ما ذكره بقوله **قال** **السدس** واصل الحديث
 وهم اومع النصف كبد ونفت وهم اومع الثلث كام واخوين
 لام وهم اومع سدس اخر حديث وفيهم اومع ثلثين كام
 وبنين وهم اومع نصف وثلث كام واخت سقيقة واخوين
 لام اومع نصف وسدس اخر حديث ونفت ابن وام وهم اومع

نصف ولس ولس ثالث كام وثلاث اخوات متفرقات ارمع
 ثلثين ولس ارحام واخنتين شقيقتين واخت لام من ستة
اسمهم جميع هذه الصور اصلها من سبعة لانها خرجت من
 وماعده مما ذكر معه لمخرجها داخل في السنة فيكون في حالها
 يكنفي بالبرهان مسياتي وكذا اذا اجتمع مع الثلث كزوج وام وعم
 النجاسة بين جميع النصف والثلث ومسطح اثنين وثلثة ما
 ذكر واجمع ما فرضه من الصور ولا يقول فيها بل هي في بعض الصور
 ناقصة وهي التي ذكرت فيها العم وفي بعضها عاولة وهي التي
 لم اذكر فيها وسيا في ما فيه القول انشاء الله تعالى ثم اعلم
 ان الستة قد تكون من فرض واحد وقد تكون من فرضين او اكثر
 كما ظهر لك في التمثيل وامثال في عشر والاربعة والعشرون
 الاثنيان فلا يكونا الا من فرضين فاكروا وقد ذكر الاثنى عشر بقوله
والثلث والرابع كزوج وام واخوين لاه وعم **من اثني عشر**
 لان الثلاث لم يخرج الثلث والاربعة مخرج الربع متباينان وسطحها
 اثني عشر وكذا اذا اجتمع الربع مع الثلثين كزوج وام واخنتين
 شقيقتين وهم او الربع مع السدس كزوج وام وعم وهو
 معنى قوله في بعض النسخ واللس والربع من اثني عشر والربع مع
 النصف واللس كزوج وبنت وبنت ابن وعم وفي جميع هذه
 الصور هي ناقصة ولا يكون في الاثنى عشر صورة عاولة اصلا
 وسيا في الصور التي فيها عاولة ثم ذكر الاربعة وعشرون
 بقوله **والثمن ان ضم اليه السدس** كزوج وام وابن والثلثان
 كزوج وبنتين وابن ابن او النصف والسدس كزوج وبنت
 وبنت ابن وعم والثلثان ولس كزوج وبنتين وام وعم
فاصله الصا دق فيه كل من اي الظن والمخرج **اربعة** يتبعها
 في النسخ **عشرون** **بفرها** اي الاربعة والعبارة المذكورة
احسب جميع حاسب **عشرون** تأكيد وانما كانت هذه المسائل
 من اربعة وعشرين لان مخارج الثمن واللس متواتران لنصف

وحاصل ضرب نصف الثمانية في الستة ونصف الستة في الثمانية
 ما ذكر وكذا فيما اذا ضم للسدس في ما ذكر لان مخرجها دخل
 في مخرج السدس واخا الثمن والثلثان فقط فلا يخرجها
 متباينان ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع
 ثم اعلم ان الاربعة والعشرون في جميع هذه الصور ناقصة
 ولا تكون عاولة وسيا في الصور التي فيها عاولة ولما ان
 الكلام على شيء من صور هذه الأصول الثلاث لا يغير قول سماع
 في ذكر عاولة وما يقول اليه كل منهما فقال **هذه الثلاثة الأصول**
 الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرون **ان كثرت فروضها**
 حتى تراجت فيها **تقول** اجما عا قبل اطلاقها وابن عباس رضي الله
 عنها ما اختلف في ذلك **فتبلغ الستة** في عاولة من سبعة على التوالي
عقد العشر فتقول السبعة ما فيه والعشر كما قلنا
 عقد مفرد وفي كلامه ايما لذلك فتقول السبعة كزوج واخنتين
 شقيقتين اولاديه وهذه اول فرضية عاليت في كسرها كما قلنا
 وشيئت عليه في شرح الترتيب والثمانية كالمباهل وهي
 زوج وام واخت شقيقة اولاد وقيل ايضا انها اول فرضية
 عاليت في الكلام لقب لكل عاولة ولستة كزوج وثلثان
 اخوات متفرقات وام وكا لفراد هي زوج واخنتان لام واخنتان
 لابوين اولاد ولعشر **في صورة مفردة** بين النضيين
متفرقة بينهم تلعب بام الفروع لكثرة ما فرضت في القول
 وهي زوج وام واخنتان لام واخنتان شقيقتان اولاد وفار
 بعضهم ان ام الفروع لقب لكل عاولة الا عشر كزوج وام واخنة
 لام واخت شقيقة واخت لاب **وتالحق التي يليها** اي ثلثي
 الستة في الاخر وهي الاثنى عشر في القول افراد **السبعة عشر**
 فتقول ثلاث عاولات على نواحيها اولاد ثلثة عشر وعشر
 عشر والسبعة عشر فتقول الا ثلثة عشر كزوج وام واخنتين شقيقتين
 وام والافعة عشر كبنيتين وزوج وابوين والى سبعة عشر

كذا في زوجات وجدتين واربعاضات لاهد وثلاث ااضوات
 شقيقات اولاد منهن سبعة عشر امرأة وعالت المسئلة الى
 سبعة عشر دينارا اخذت كل التي من دينار هذا تلقب بام
 الغروج بالجيم وبام الارامل وبالسبعة عشرية وبالدينارية
 الصغرى **والعدد الثالث** في الاصول التي تقول وهو الاربع
 والعشرون **قد يقول** بمئنة سبعة وعشرين كما ينبغي
 وهي زوجة وابوان وابنتان وقد لا يقول كما تقدم تصوير
 وكذلك ما قبله من الاصلين الا خبرين لكن لما كان هذا الاصل
 عولمة واحدة دون ما سبق عبر بقوله التي هي للتعليل المضارع ولا
 تسمى بالجملة لانها تجلت بالقول واذا علمت ما سبق **فاعمل بما اول**
 في حكم العول واقتض به وافقه للمطالبة فانه امر مستقر لا جماع وعمل
 الفرضيين عليها وعلى ما قلناه لك وما اوله في هذا الكتاب من المسائل
 الفقهية وما يتبعها من الاعمال الحسابية فانه مذهب الامام زيد
 ابن ثابت رضي الله عنه ووافقه عليه اكثر الامة ولما انتهى الكلام على
 الاصول الثلاثة التي تقول شرع في الاربع التي لا تقول وادها
 الاثنان فقال **والنصف والباقي** كزوج وبنت اب وبنت ابن او بنت
 شقيقة او بنت لاب او عم فاصلها اثنان وهي اذ ذاك ناقصة
والنصفان كزوج وبنت شقيقة اولاد فاصلها من اثنين وهي
 اذ ذاك عادلة وتسمى هاتان المسائلان بالنصفيتين واليتيميتين
 لتبنيهما بالدم البتة التي لا نظير لها لانه ليس في الفرائض
 مسئلة يورث فيها نصفان فقط بالفرض الا هاتين المسئلتين
 وقوله **اصلها** اي النصف وما بقي والنصفان **في احكام** الثابت
 بين الفرضيين **اثنان** لان محج النصف والنصف في الثانية متماثلان
 والمتماثلان يكتفي باحدهما **والاصل الثاني** مما لا يقول الثلاثة
 وتذكره بقوله **والنصف** فخطا كما هو وعمل الثلثان فقط كبنيتين وعم
 وهي اذ ذاك فيهما ناقصة والثلث والثلثان كل اثنين لاهد واخذين
 شقيقتين اولاد وهي اذ ذاك عادلة **من ثلاثة يكون** اصلها لان محج الثلث
 او الثلثين

او الثلثين ثلاثة وفي اجتماعهما محجها متماثلان واحدهما ثلثه هو
 اصلها **والاصل الثالث** مما لا يقول الاربع وقوله **والربع** فقط
 كزوج وبنت وعم اولاد او مع نصف كزوج وبنت وعم او زوجة
 شقيقة اولاد وعم او مع نصف الباقي كزوجة وابوين **من اربعة مسنون**
 من السنن والسنة الطريقة اي كون الربع من اربعة طريق مندور عند
 احساب في مخارج الكسور وهو ان يخرج الكسر المفرد فالربع سبعة ايام
 فهي خمسة وان كان معه النصف فخرجها داخل في مخربه وان كان معه ثلث
 الباقي فقله كرتة وجهه في شرح التحفة **والثمن ان كان** اي وجد وصرف
 كزوج وبنت او كان معه نصف كزوج وبنت وعم **من ثمانية اصلها**
 ولا يكون كل من اصلها ثمانية والاربع الا ناقصا **فهذه** الاصول الاربع
 وهي الاثنان والثلثة والاربعة والثمانية **هي الاصول الثمانية**
 في الذكر وهي لا يدخل **العول عليها** بل هي اما ملازمة النقص وذلك
 الاربع والثمانية واما ناقصة او عادلة وذلك الاثنان والثلثة كما
 قدمت الاشارة لذلك **فاعلم** ما ذكرته لك في الاصول المسائل وغيرها
ثم اسلك النصح فيها اي في جمع الاصول المذكورة ان احتاجت اليه
 على ما سياتي **واقسم** مصححيها بين الورثة على ما سياتي **فاللهم** تقدم
 الى الاصلين المختلف فيهما هما ثمانية عشر وستة عشر ثون وانهما
 لا يكونان الا في باب اجد والاضوة فاما الثمانية عشر فاصل كل ثلثة
 فيها سدين وثلث ما بقي وما بقي كما هو وجد وخمس اخوة لابوين اولاد
 واما الستة والثلثون فاصل كل مسئلة فيها ربع وسدين وثلث ما بقي
 وما بقي كزوج وبنت وعم وبنت اب وبنت ابن او بنت شقيقة
 او بنت لاب او عم وبنت اب وبنت ابن او بنت شقيقة او بنت لاب
 توجيه ذلك في شرح التحفة في مخارج الكسور والله اعلم ثم اعلم ان
 المسئلة قد تصح من اصلها فلا تحتاج لعمل وتصح وقد اشار الى
 ذلك بقوله **وان تكن المسئلة من اصلها تصح** بان انقسم نصيب كل
 فريق من اصل المسئلة عائلة او غير عائلة عليهم وذلك في جميع ما ذكرته
 من الامسئلة العائلة وغير العائلة ما عدا المثال الذي مثلك به
 في الاصل ثلاثة في اجتماع الثلث او الثلثين السابق **فترك القول**

احتساب ضرب على الفرق او الفرقين المنقسم عليه او عليهم في اصلها ان كان **مفرقا**
الفرق الذي لا يتجاوز المسألة **فاحصل كل من الورثة سهمه من اصلها مكررا**
ان لم تقل او عائل **عولها** انه عالت فيكون ناقصا بنسبته ما عالت
به الى المسئلة عائل او غير عائل فان نسبته ما عالت به الى المسئلة
عائلة او غير عائلة اليها عائلة كان ذلك ما بقصه من نصيبه
الكامل لولا العول وان نسبت لك اليها غير عائلة كان ذلك
ما بقصه من نصيبه لعائل فقي زوج واثنين سقطين اولاد
اصلها ستة وتقول لسبعة فعالت بواحد فان نسبت الواحد
للسبعة كان سبعة فنقص من كل من الزوج والاثنين سبع
حصته الاصلية التي كانت له لولا العول وان نسبة الواحد ستة
كان سدسها فنقص لكل من الزوج والاثنين سدس حصته العائلة
وقد لا يصح المسئلة من اصلها فتحتاج الى تصحيح وعمل وقد ذكره بقوله
وان ترى السهام وتسمى الخط والنصيب **نسبت تنقسم على ذوى** اي
اصحاب الميراث فتقسم صحبة فاتبع ما رسم من الطرق التي ذكرها
الفرضيون **واطلب طريق الاختصاص في العمل بالوفى** اي بالنظر
في الوفاء لعائل تجد بين الميراث وسهامها موافقة **والضرب للوفى**
على الوجه الذي فترخص من ضرب الكامل فلا تقول على العدد الكامل
في شيء من الاعمال متى حصلت الموافقة **بجانبك الفل** اي الخطا صنعة
والا فواقيت الموافق على حاله ولم ترده الى وفقه ونصرفت فيه بالاعمال
الائنة وضربت ما انتهى اليه العمل في اصل المسئلة لصحت من ذلك ايضا
لكن يطول ويعسر ويكون من الخطا الصناعات فافهم ذلك فلا تفر
واردد الى الوفاء الفرق الذي يوافق سهامه واضرب به اي الوفاء المذكور
ان كان الا لشمار على فريق واحد وان كان على اكثر من ذلك فيعد
عمل اخر سياتى وقوله **في الاصل** اي المسئلة غير عائلة او بعول ان
كان عائل فانت ان فعلت ما ذكر **احادق** اي العارف المنقن
او الحاكم يقال صدقته بالكسرى اعرضه وانقضته ويقال صدق العمل
بالفتح والكسر حدقا وحدقا وحذقة احكمه وقوله **ان كان جنسا**
واحد

واحد او اكثر يشير به الى ذلك تنظيرين كل فريق وسهامه فاما
ان تبين سهامه واما ان توافقته فان باينته سهامه بعينه
بحاله وان وافقه سهامه رددته الى وفقه لا فرق في النظر بين كل
فريق وسهامه بين ان يكون المنكسر عليهم فريقا او اكثر من فريق
ثم ان كان المنكسر عليه فريقا واحدا ضربته او وفقه في اصل
المسئلة كما ذكر وان كان المنكسر عليهم فريقا وهدفت الموفى منها الوفاء
واقبت البايين منها بحاله فتحتاج بعد ذلك لعمل اخر سياتى في كلامه **فاخفظ**
ما ذكرته لك **ودع انك عنك اجدال** علم الباطل قال ابن القيم رحمه الله
في النهاية معنى حديث ما اوتي قوم اجدال الا ضلوا اجدال مقابلة الحق
بالجهل والمجادلة المناظر والمخاصمة والمراد به في حديث اجدال على الباطل
وطلب المقابلة به فاما اجدال لاظهار الحق فان ذلك محمود لقوله تعالى
وجادلهم بالتي هي احسن انتهى وفي مختصر الصحاح المقرطى رحمه الله
بالكسر جدلا احكم خصومه وجادله جدلا ومجادلة خاصة انتهى
والمر اجدال والمخاصمة قال المقرطى رحمه الله في مختصر الصحاح ما ربه
او ما ربه مرء جادله انتهى وقال المنذرى رحمه الله في كتاب الترغيب
والترهيب الترهيبة المراد اجدال وهو المخاصمة والمجادلة وطالب التمر
بالغلبة والترغيب تركه للمحق والمبطل انتهى فعلمنا ان اجدال والمر
مراد فان وان العطف فيهما عطف المترادفين وفي الحديث الشريف
الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ترك المرء وهو سبطل
بنى الله له بيتا في رياض الجنة ومن تركه وهو حقى بنى له بيتا في النار
ومن حسن خلقه بنى له بيتا في اعلى هارواه ابوداود والترمذى
مرحمهما الله عن ابي امامة رضي الله عنه وركبوا اجدال قال المنذرى
رحمه الله نفع الواء والباء الموحى والضاد المعجمة وهو حو لها انتهى
وفي اجماع الكبير لجلال الدين السيوطى رحمه الله من رواية البيهقي
رحمه الله عن ابي عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من طلب العلم ليهيى به العلماء وليجاري به السفهاء وليصرف
وجه الناس اليه فهو في لنا اذا تقرر ذلك فانكنا السهام على

الروس اما ان يكون على فريق او على فريقين او على ثلاثة او على اربعة
اربعة عند كل خمسة وانما كل خمسة لا يتجاوز الا انكسار الفريضة
ذلك عند الجميع فان كان اربعة ففريق واحد نظرت بين ذلك
الفريق وسهامه فان باين الفريق سهامه ضربت عدد الفريق في اصل
المسئلة او مبلغها بالعمول ان عالت فما بلغ منه نصيب وان وافق الفريق سهامه
فأورد ذلك للفريق الى رفته واضرب وبقته في اصل المسئلة او مبلغها بالعمول
ان عالت فما بلغ منه نصيب وذلك معنى ما قدمه المصنف رحمه الله تعالى
والفريق سمي ايضا غنيا وحقوا او راسا وصفا والمزاد جماعة اشتروا
في فرض او فيما يتبعه الفرض وقد يطلق على الواحد المفرد ولا يقال للثلاثة
فقول بنت وعثمان اصلها اثنان وجزء سهمها اثنان للمباينة ونصيب
من اربعة ام وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
ونصيب من تسعة ام وتسعة اعمام اصلها وجزء سهمها تسعة كالتى قبلها
للموافقة زوجة وعثمان اصلها اربعة وجزء سهمها اثنان للمباينة
ونصيب من ثمانية زوجة وستة اعمام اصلها وجزء سهمها تسعة كالتى
قبلها للموافقة بنت وام وثلاثة اعمام اصلها وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
ونصيب من ثمانية عشر بنت وام وستة اعمام اصلها وجزء سهمها
ونصيب كالتى قبلها للموافقة زوجة وخمس شقيقات اصلها ستة ونصيب
سبعة وجزء سهمها ستة للمباينة ونصيب من خمسة وثلاثين وكذا
لو كانت عدة الشقيقات عشرين للموافقة زوجة وخمس بنين او حما
وثلاثون ابنا اصلها ثمانية وجزء سهمها خمسة ونصيب من اربعين
للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية زوج وام وثلاث بنين
او اربعة عشر ابنا اصلها اثني عشر وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
في الاولى والموافقة في الثانية ونصيب من ستة وثلاثين زوج وام
وخمس شقيقات واربعون شقيقة اصلها اثني عشر ونصيب من ثمانية
عشر وجزء سهمها خمسة في الاولى والموافقة في الثانية ونصيب من خمسة
وستين زوج وام وابنان واربعة وثلاثون ابنا اصلها اربعة
وعشرون وجزء سهمها اثنان للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية
ونصيب

ونصيب من ثمانية واربعين زوجة وابنان وثلاث بنات واربع وعشرون بنتا
اصلها اربعة وعشرون ونصيب من ثمانية وعشرون وجزء سهمها
ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية ونصيب من احدى مائتين
ام وجزء سهمها تسعة اشقا اولاد او سبعون اخا كذلك اصلها ثمانية
عشر على الاربع وجزء سهمها تسعة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية
ونصيب من مائة وستة وعشرون زوجة وام وجزء سهمها تسعة
اشقا اولاد وستة كذلك اصلها ستة وثلاثون على الاربع وجزء سهمها
ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية ونصيب من مائة وثلاثين
تخييه اذا تأملت هذا التعليل ووجدت الانكسار على فريقين واصلت ان
في اصول من اصول التسعة وانه في اصل اثنين لاثنان في الموافقة
بين السهام والروس لان الباقي بعد النصف واحد والواحد بيان في كل
عده وان النظر بين الروس والسهام بالمباينة او الموافقة لا المماثلة
والمداخلة ووجه ذلك كما ذكرته في شرح الفارصية ان المماثلة
بين الروس والسهام ليس فيها انكسار والمداخلة ان كانت الروس
واصله في السهام فذلك وان كان بالعكس فنظر باعتبار الموافقة
لان كل متداخلين متوافقان مع ان ضرب الوقت اخص من ضرب
الكل والله اعلم ولما انتهى الكلام في الانكسار على فريقين شرع بتكلم
في الانكسار على فريقين وبقاس عليه الانكسار على ثلاثة واربعة
واعلم قبله ان المفروض في ذلك نظرين النظر الاول بين كل فريق
وسهامه وقد قدمه المصنف مع الانكسار على فريق واحد فاما
ان يوافق كل من الفريقين سهامه واحا ان يباين كل منهما
واما ان يوافق فريقين سهامه ويبان الآخر سهامه فلهذا
ثلاثة احوال فابنت فيها المباينة بتمامه ووفق الموافق والنظر
الثاني بين المبتدئين بالنسبة ربع وقد ذكره بقوله **وان ترى الكسر**
على اجناس اثنين فاكتر لكن لم يكمل كلامه الا في اجنسين
فقط وذكر اخر الباب انه يقاس على ذلك ما زاد **فانها** اي ان
الواقع بين المبتدئين في **الحكم عند الناس** الفرضيين فهو

خمساء العدين
على اربعة اقسام تتماثل
وتماثلان ومتوافقتان
فالتماثلان هما المتساويتان
والمتوافقتان هما المتساويتان
والمتوافقتان هما المتساويتان
والمتوافقتان هما المتساويتان

أريد به اخصوص كافي قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس
قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقاتلهم حسبا الله وهم الوكيل
تخص في اربعة اقسام وهي التماثل والمداخل والتوافق والمباين
يعرفها الماهر اي احاذق في **مكالم** الفرضية وحسابية فانها
اصل ليد في الفرائض وحساب علمية مدان اثر الاموال الفرضية
ثم بين الاربعة بقوله **ماثل** اي عدد مماثل للعدد غيره فهما متماثلان
اي متساويان كخمسة وخمسة **من بعد** اي لا كعدد **منا** بعد
اكثر منه فهما متباينان كاثنتين واربعه قال الشيخ بدي الدين
سبط المارديني رحمه الله وهو ان يكون اقلهما جزء من اقلها
اي ينسب الا الاكثر باجزئية كنصفه وثلاثة وعشرون ونصف
ثمنه وهذا هو تعبير العراقيين من المتقدمين والمناخرين يعرفون
عنهما بالمنداخلين انتهى وقد ذكر في شرح التحفة في علم الفرائض
ان جزء الشيء هو كسره الذي اذا سلط عليه افناه ومعلوم ان
الا صغر اقل من الاكبر دون العكس فلهذا التعليل فيهما على ما بينه
ايضا في تعريف المنداخلين هما الذي لا يفتي اصغرهما **الكبرها** و**اجدها**
في الذكر **موافق** **مصاحب** لعدد اخر فهما متوافقتان ويقال لهما
شتر كان ايضا وهما الذي يكون بينهما موافقة في جزء من الاجزاء
ويقال ايضا المتوافقتان هما الذي لا يفتي اصغرهما **الكبرها** وانما
ينبغيها عدد ثالث كاربعة وستة فان الاربعة لا تغني الستة وتفتي
كل منهما الاثنان فهذه ثلثة اعداد بينهما وبين ثلثة ثلثة اخرها هذه
النسب السابقة ويعبر عنها بالاشتراك **والرابع** **العدد المباين**
العدد المخالف فهما متباينان ومتخالفان **ينبذ عن تفصيل**
اي تفصيل النسب الاربعة هذه **العداد العارفة** اي العالم بالاعداد
بحسابية والفرضية وقد اوضحتم الكلام فيها وبيان ما يتوقف
به النسب في الطرق في شرح الترتيب اذا علمت النسبة من هذه
النسب بين المبتدئين من رؤس الفريقين او اوقافها او رؤس
عبد عن عديدين الكثير والاطمأن وفق ترتيب **خذ من** **العدد** **بين** **المبتدئين** **المماثلين** عددا
الكثير فالظليل اقل من الظاهر كالسبعة من عشرة او كالعشرة من
العشرين والمداخلة افناه والثاني والثاني والثاني والثاني والثاني
والثاني والثاني والثاني والثاني والثاني والثاني والثاني والثاني

واحد واكتف وحين الاجزاء فيكون الماخوذ من السهم فاضربه في اصل
المسئلة ان لم يعمل او في مبلغها بالمول ان عالت كما سياتي **وخذ من**
المبتدئين **الناسبين** اي المنداخلين **العدد الزائد** اي الاكبر والثاني
بجسه عن الاصغر فيكون جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة او مبلغها
بالمول ان عالت كما سياتي **واضرب** في المبتدئين المتوافقتين **صحيح**
الوقوف اي الرابع من اعداد العددين **في العدد المتوافق** **واسلك**
بذلك اي ما حصل **انهم اطرأ** اي اوضرها فان المنهاج هو الطريق
الواضح وذلك بان تضرب ما حصل من ضرب وفق احداهما في كامل
الآخر في اصل المسئلة او مبلغها بالمول ان عالت لان ذلك جزء السهم
كما سياتي **وخذ من** **العدد المباين** من المبتدئين **الاخر** **واضرب**
في العدد الثاني المباين له فاحصل فهو جزء السهم فاضربه في اصل
المسئلة ان لم يعمل او في مبلغها بالمول ان عالت **ولا تداهن**
اي لا تصانع قال القرطبي رحمه الله تعالى المداخلة والاداهان المصاحف
وقيل راهنت بمعنى واريت وادهنت بمعنى غشيت **فذلك** اي
ما فصلته في النسب الاربعة وهو احدى المتماثلين والاكبر المنداخلين
ومطابق وفق المتوافقتين وكامل الاخر ومطابق وفق احد المتوافقتين
وكامل الاخر **فمن** **المباينين** **جزء** اي خط **السهم الواحد** من اصله
او مبلغها بالمول ان عالت من التصحيح ووجه تسعته بذلك
كما قال ابن الهائم رحمه الله انما اذا قسم المصالح على الاصل تاما او عائلا
خرج مولان احاصل من الضرب اذا قسم على احد المضروبين خرج المضروب
الآخر والمطلوب بالقسمة هو نصيب الواحد من المقتسم عليه من جملة
المقسوم عليه وهو اصل او المنتهى اليه بالمول يسما سها واحظ
سعي جزا فلذلك قيل جزء السهم اي خط الواحد من الاصل والمنتهى
اليه **فاعلم** اي جزء السهم المذكور واحفظ **واحد** **ان تضل**
وتفقد بعض الشئ ان تبيع عنه **واضرب** اي جزء السهم المذكور
في الاصل ان لم يعمل ويعول ان عال وفي قوله **الذي** **تأصل** تأكيد
للاصالة **واضرب** اي اضبط ما ضم وما تحصل بالضرب

Copy

فري ما تصح منه المسئلة واقسم اي ما تحصل وهو ما صحت منه المسئلة
 بين الورثة بوجه من الادوية التي ذكرها الفرصيون وذكرنا بعضهم في شرح
 الترتيب **فهم** ان نصيب حصص كل فريق من اصل المسئلة في حصة السهم
 فان كان الفريق شخصيا واحدا اخذ وان كان جماعة فاقسم على
 عدد هم يخرج ما لكل وارث ما صحت منه المسئلة **فاقسمه فاقسم**
اذا صح لانك قد صحت المسئلة بالقواعد السابقة وهي قواعد صحيحة
يعرف الاصح قال الفرطوني رحمه الله تعالى الاصح الذي لا يقد على الكلام اصل
 والذي لا يفسد ولا يبين كلامه والذي في لسانه عجمه والافصح بالجم
والفصح البليغ **قال الفرطوني** ايضا فصح بالضم فصاحة صار فصيحاً
 اي بليغاً انتهى ما ذكرنا فاعلم ان الانكسار على فريقين في ثلثي عشر
 صورة وذلك لان كل فريق منهما اما تسبانية سهما **واما**
 ان توافق فريقا سهما وبنيان فريقا سهما فهذه ثلثة احوال
 كما تقدم والمستان في تلك الاحوال الثلاثة اذا نظرت بينهما بالنسبة
 الاربع فلا يخلو ان من واحدة منهما واربعة في ثلثة بالثاني عشر وان
 نظرت باعتبار العول وعدمه كانت الصور ثم اعلم ان الانكسار
 على فريقين لا ياتي في اصل اثنين ويتاتي فيما عداه من احوال
 اذا تم ذلك فلتعمل الانكسار على فريقين بالثاني عشر مثلاً ففهم
 اخوة لام وثلثة اعمام واصليها ثلثة وجزء سهمها بالاعمام
 في المبانية وتصح من تسعة وفي اربعة وجزء سهمها اصليها
 اربع وجزء سهمها ثمانية المداخلة في المبانية وتصح من تسعة
 وثلثين وفي اربع جدات وست اعمام اصلها ستة وجزء سهمها
 اثني عشر للموافقة في المبانية وتصح من اثنين وربعين وفي اربع
 زوجات وثمانين اصلها ثمانية وجزء سهمها عشرون
 للمبانية وفي المبانية تصح من مائة وستين وتسمى **بها** عشرون
 كل مسئلة عموماً **الباني** اي بين كل فريق وسهامه وبين الفرق
 بعضها بعضاً وفي اربع اخوة لام وثلثة بالثاني عشر
 اصلها ستة وتقول السبعة وجزء سهمها اثنان للمسائلة

في الموافقة وتصح من اربعة عشر ولو كانت **الاخوة** لام فيها ثمانية
 ايضا كانت **مثلاً** المداخلة في الموافقة وكان جزء سهمها اربعة
 وتصح من ثمانية وعشرين ولو كانت **الثقيقات** اربعة وعشرين
 واولاد الام ثمانية مع الاقر كانت **مثلاً** المداخلة في الموافقة وكان
 جزء سهمها اثني عشر وتصح من اربعة وثمانين وفي زوج واربعة
 اخوة لام والثلث عشرة شقيقة اصلها ستة وتقول التسعة وجزء
 سهمها ستة المبانية في الموافقة وتصح من اربعة وثمانين وفي اربع
 زوجات وثمانين اصلها اثنا عشر ولا يحول فيها وجزء سهمها
 اثنان لان نصيب الجدات وهي اثنان يوافق عدد هن بالنصف
 والنصف الاربعة اثنان ونصيب العمين وهو ثلثة بيان اعدادهما
 واثنان واثنان تماثلان فيكفي بالبين منهما فهما جزء السهم
 كما قلنا وتصح من اربعة وعشرين فهذه **مثال المسئلة في موافقة**
احدا الصنفين سهما ومبانية الاخر سهما وفي اربع زوجات
 اثنين وثلثين بنتا وابوين اصلها اربعة وعشرون وتقول
 السبعة وعشرين وجزء سهمها اربعة المداخلة في مبانية احد
 الصنفين نصيبه وموافقة الصنف الاخر نصيبه وتصح من
 مائة وثمانية وفي جدات وثلثين لا تدل واحدة منهما به وثة
 اخوة اشقا اولاد اصلها ثمانية عشر وجزء سهمها ستة
 المبانية في مبانية احد الصنفين نصيبه وموافقة الاخر
 نصيبه وتصح من مائة وثمانية وفي اربع زوجات وثلثين
 اخا شقيقا اولاد وجمداً وام اصلها ستة وثلثون وجزء سهمها
 اثني عشر للموافقة في مبانية احد الصنفين نصيبه وموافقة
 الاخر نصيبه وتصح من اربعة وثمانين وثلثون فقد استوفيت
 الانقسام الاثني عشر **بها** مثلاً مفرقة في جميع اصول المسائل
 يعول او غير يعول ما عدا اصل اثنين قال المؤلف رحمه الله تعالى
فهذه اي الاحكام التي فيها **من احكام** تاصيل المسئلة
 وتصحيحها وما ينبغي عليه وهو النصب بين الاعداد **مما** يقع اجماع

جمع جملة بسكونها واجمالة ما في ذلك الكلام وعند بعض النحاة واعلم منه
 عند بعضهم **ياي على مثلين** **ما** من اي تلك اجمل **العمل** في الانكسار
 على ثلاث فرق وعلى رتبة من غير نظائر في العمل بل باختصار ولا
اعتساف بكسر الحين في اي ركوب خلاف الطريق بل هي على الطريق
 جادة بين الغرضين او احسان فاقع من القناعة وهي الرضى باليسير
 من العطا من قوتهم تنع بالكسر قوعا وقناعة اذ رضى والاصاوي
 في فضل القناعة ككثرة شهادتها منها ما روي اليه في الزهد
 عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز
 لا يفنى وفي النهاية لابي الاثير رحمه الله حديث عن من قنع وذلك من
 طمع انتهى واما قنع بالغنى فمعناه سال وقوله **فهو كاف** اي مغب
 عن غيره **فالمثل** في بيان العمل في الانكسار على ثلاث فرق وعلى رتبة
 عند من يتاخر عنده وفي امثلة من ذلك اعلم انه اذا وقع الانكسار
 على ثلاث فرق واربعة فذلك نظران كما تقدم في الانكسار على
 فرقتين ولهما ان تنظر بين فرق وسهامه فاما ان يتباين او يتقاربا
 فان يتباين فابق ذلك الفرقين تمامه وان توافقه فذلك
 الفرقين الموفقين وان توافقه مكانه ثم تنظر بين الفرقين الثاني وسهامه
 كذلك وان توافقه فابق الفرقين او وافقه ثم تنظر بين الثالث وسهامه
 كذلك ثم بين الرابع وسهامه كذلك فهذا هو النظر الاول والنظر
 الثاني بين اللبثان لبعضهما من بعض فان تماثلت كلها فاكنتف باحدهما
 فهو جنة السهم وان تداخلت كلها فاكبرها جزء السهم وان تباينت
 كلها فمحصيها جزء السهم وان توافقت او اختلفت فاوجه
 منها طريق الكوفيين وهو ان تنظر بين مبتدئين منها وتحصل
 اقل عدد ينقسم على كل منهما فاحصل فانظر بينه وبين ثالث
 وحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما وما حصل فانظر بينه وبين
 رابع ان كان وحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فاحصل فهو
 جزء السهم فا ضرب في اصل المسئلة او مبكفها بالعول ان عالت
 فاحصل فهو المطلوب وهو ما تصح منه المسئلة فاذا اردت تسعة
 المصالح

المصالح فا ضرب حصص كل فريق من اصل المسئلة في جزء السهم او قسم
 على ذلك الفرقين ان كان متعدد يحصل بالراصة من النصيب وان
 كان الفرقين شخصا واحدا حصل من ضرب حصصه في جزء السهم
 فهو ماله من النصيب اذا انفرد ذلك فله مثل امثلة من الانكسار
 على ثلاث فرق ولا يتاخر ذلك الا في الاصول الثلاثة التي تقول وفي اصل
 ست وثلاثين فغنى عن جدات وخمس اخوة لاه وخمسة اعمام اصلها
 ستة وجزء سهمها خمسة ونص من ثلاثين ولو كانت الاعمام
 عشرة كان جزء سهمها عشرة ونص من ثمانين وضعفها وفي جدتين
 وثلاثين اخوة لاه وخمسة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ثلثون
 ونص من مائة وثمانين وهي صما وفي جدتين وثمانية اخوة لاه وخمسة
 عشر شقيقة اصلها ستة وتقول لسبعة وجزء سهمها ست وثلاثون
 ونص من مائتين واثنين وخمسين وفي اربع زوجات واثني عشر
 وستة وثلاثين شقيقة اصلها اثني عشر وتقول لثلاثة عشر وجزء
 سهمها ستة وثلاثون ونص من اربع مائة وثمانية وستين وفي
 اربع زوجات وعشرين بنتا واربعين قربة وعم اصلها اربعة وعشرون
 وجزء سهمها عشرون ونص من اربع مائة وثمانين وفي زوجتين واربعة
 جدات وبنات اب في الدرجة الرابعة حتى لا يحجب احد من
 اخوات وعشرون اخوة لاه اصلها ستة وثلاثون وجزء سهمها عشرة
 ونص من ثمانمائة وستين فقس على ذلك ومن الانكسار على رتبة
 فرق ولا يتاخر ذلك الا في اصل اثني عشر وضعفها فغنى زوجتين واربعة
 جدات وثمانين اخوة لاه وستة عشر شقيقة اصلها اثني عشر
 وتقول لسبعة عشر وجزء سهمها اثنان ونص من اربعة وثلاثين
 وفي مسئلة الامتحان وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات
 وستة اعمام اصلها اربعة وعشرون وجزء سهمها الف ومائتان
 وستون ونص من ثمانية مائتين الف ومائتين ومائتين ومائتين
 فيقال خلف اربعة فرق من الورثة كل فريق منهم اقل من عشرة ومع
 ذلك صحت اكثر من ثلاثين الف ما صوردها وتسمى ايضا **صما**

فتس على ذلك وانه اعلم ولا انتهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة
 لميت واحد شرع في تصحيح المسائل بالقسمة لميتين فالأثر وهو المسمى
 بالمناسخة فقال **باب المناسخات** جمع مناسخة
 من النسخ وهو لغة الازالة او التغيير والنقل وشرعا رفع حكم شرعي بالبيان
 اخذ في اصطلاح الفرضيين ان يموت من ورثة الميت الاول واحد والاثر
 قبل قسمة التركة وقد يكون بعض الموتى من ورثة ورثة الاول ونسبة
 الاصطلاح للغوي ظاهر اذا اقر ذلك فثمة يموت من ورثة الاول
 ميت فخط وتارة يموت أكثر في الحاصل تارة يمكن الاختصار قبل العمل
 وتارة لا يمكن فهذه اربعة احوال اقتصر المصنف منها على حال واحد
 فقال **وان يموت من ورثة الاول ميت اخر بقية اخاء وهو الميت الثاني**
قبل القسمة لتركه الميت الاول لم يمكن اختصار تصحيح حساب
 للمسئلة الاولى واعرف **مسئلة** اي الميت الثاني من تصحيح المسئلة
 الاولى واجعل **مسئلة اخرى** تأتت اخراي صحت للميت الثاني مسئلة
 كما قلنا في التفصيل فيما قدما في باب حساب من تأصيل المسائل
 وتصحيحها فاذا عرفت مصحح المسئلة وسهام الميت الثاني من
 المسئلة الاولى فاعرض سهام هذا الميت الثاني على مسئلة فلا
 يخلو من ثلثة احوال لانه اما تنقسم سهامه الميت الثاني
 على مسئلة واما ان توافقها واما ان يتباينها فان انقسمت
 عليها فلا حاجة الى الضرب وتصحح المناسخة فما صحت منه الاولى
وان تكن سهام الميت الثاني من مسئلة الاولى لميت عليها
 اي على مسئلة الثاني فنقسم فان وافقها فارجع **الحال** اي وفي
 مسئلة الثاني **هذا** اي بالرجوع للوفيق في الوفاق قد حكمنا في حكم
 به الفرضيون وحساب وبين كيفية المنظر في الموافقة بقوله **والنظر**
 اننا لناظر في هذا الكتاب بين الميت الثاني ومسئلته كما سبقناه
 فان وافقت مسئلة الميت الثاني **السهام** اي سهامها **فخذ**
هدية وفي المسئلة الثانية **تماما** فهو قائم مقامها
 فقوله هدية جملة دعاء معترضة بين الفعل ومفعول فاضرب

اي الميت الثاني

اي

اي الوفاق المذكور واضرب جميعا اي المسئلة الثانية في السابقة اي
 الاولى **ان لم يكن بينهما اي** بين المسئلة الثانية وسهام الميت
 الثاني من الاولى **سواء** بل كان بينهما تباين فقط لما قدمت في
 تصحيح المسائل في النظر بين السهام والرواسي لانه لا يتأثر الرواسي
 بالمائلة والمدخل لان الثانية هناك كالدروس هناك وقد علمت الاحوال
 الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسئلته او موافقتها
 او مباينتها ما قدرت به كلام المؤلف رحمه الله تعالى واذا اضرمت الثانية
 او وضعت في **الاولى** لا ولي مما يلزم منه تصحح المناسخة واجامعة الاولى
 والثانية فاذا اردت قسمة هذه اجامعة على ورثة الاولى والثاني
 فمن له شيء من الاولى اضرب مضروباً في كل الثانية عند التباين او في
 وفيها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **وكل سهم من الاولى في جميع**
المسئلة الثانية يضرب عند التباين او في وفيها عند التوافق عالية
 اي غير اخلاص من الضرب المذكور في قولنا ذلك الوارث صاحب تلك السهام
 التي ضربتها في الثانية او في وفيها من مصحح المناسخة ومن له شيء
 من الثانية اضرب مضروباً في كل سهام مورثه من الاولى عند التباين
 وفي وفيها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **واسهم المسئلة الاولى**
 وهي الثانية **ففي سهام** الميت الثاني من المسئلة الاولى **تضرب**
 ان لم يمكن بين مسئلة الثاني وسهامه موافقة بل كانت المباينة او في
وفيها القام ان كانت بينهما موافقة فاحصل من الضرب في كل من كان له
 فهو حصته ذلك الوارث في الثانية الذي ضربت سهامها في تلك السهام
 او في وفيها من تصحيح المناسخة واذا اوردت وتخص من ميتين فاجمع
 مال بينهما والا حصار لصحة المناسخة بان يجمع حصص الورثة فان
 سادى مجموعها مصحح المناسخة فهو صحيح والا فهو غلط فاعلم **فهذه**
 الطريقة التي ذكرها **طريقة المناسخة** التي مات فيها من ورثة الاولى
 ميت فقط فارق اي اعلم **هنا** اي بهذه الطريقة اي بغيرها **مسئلة**
 اي مسئلة **فضل** من قولهم فضل الرجل فضل صا رداً لفضل والفضل
 ضد النقص **شأن** اي امر يخصه عالية قلل القرطبي رحمه الله في مختصر

١٢

فمستحقه فقالوا من الناضح فقال ابن اسيد حين ولاء
 النبي صلى الله عليه وسلم فله ذلك سميت بالمؤمنة فيبقى من سئل
 عنها ان يخص عن الميت الا وله كالمخص عنه حتى بن الكتم لا خلاف في
 كما استغناه واعلم انك لو علمت في المناسخة كل مسألة على حدة
 بحيث لا تعلق لواحد بما عوى لصح المحن يطول ويغوت القصد من تسعة
 المسائل على حساب واحد **تتم** جميع ما تقدم فيها اذا مات ميت
 فخط من ورثة الاول ولم يكن الا خنصار قبل العمل وهو حال
 من احوال اربعة سبقت الاشارة اليها واحال الثاني ان يموت
 اكثر من ميت سواء كانوا اظهروا من ورثة الاول او كان فيهم من
 هو من هو من ورثة الاول وفي ذلك اوجه عشرة ذكرتها
 في شرح الترتيب شهرها واعلم ان خنصار جامعة لمسئلة الميت
 الاول والثاني كما استغناه واجعلها اولى بالنسبة للميت
 الثالث ومسئلة الميت الثالث ثمانية بالنسبة لها وانظر
 بينهما وبين سبها الثالث من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما
 يقتضيه احوال من القسام وتوافق وتباين فان كان معك رابع قال
 جامعة الثلاثة اولى ومسئلة الرابع ثمانية واعلم ان ذلك في خامس
 وسادس وهما جزاها بلغ منه بقعة مسئلة المناسخة جامعة للمسائل
 اولئك الاموات وانما ذلك بمكان ذكره الشيخ زكريا رحمه الله في شرح
 الكفاية بقوله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وابنتان ثم مات
 الاب عن الباقي واخ لابن من ثم الام عن الباقي وام وعم ثم جدي
 البنتين عن زوج ومن بقي في المسئلة من اربعة وعشرين وتوافق
 خط من الاول بالربع فنصحبان من مائة واثنين وستين من له
 شيء من الاول ضرب في ستة او من الشافعية فمى واحد فللزوج
 ثمانية عشر وللورثة بقية عشرين ولكل بنت ستة وخمسون وللأخ
 خمسة ثم ماتت الام عن ام وبنتي ابن وعم فثلثها ستة وثلاثون
 في خطها من الاولين بالثالث فتصير الثلاثة من ثمانية وسبعة
 وعشرين من شيء من الاولين ضرب في اثنين او من الثلاثة

فمى ستة فللزوج ١١ وله ستة وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون
 وللأخ عشرة وللورثة الثلاثة ستة ولعمها ذلك ثم ماتت احد البنتين
 عن زوج وام واخت فثلثها من ثمانية توافق خطها بالنصف فتصير
 الا ربع من مائة ومائتين وستة وتسعين من شيء من الثلاثة الا
 ضرب في اربعة او من الاربعة فتصير ستة وستين فللزوج الاول التي هي ام
 الاربعة مائتان واربعة وسبعون والبنات المائة تسعين وستة
 عشر وللأخ اربعون وللورثة الثلاثة ستة وثلاثون ولعمها ذلك
 وللزوج الاربعة مائة وستة وتسعون **تتم** احال الثالث والرابع
 ان يموت بعد الاول ميت او اكثر ويمكن الا خنصار قبل العمل ويحى
 اخنصار المسائل وهو انواع ذكرها في شرح الغارضية والارتقب
 منها ان تخصص ورثة من بعد الاول فبين بقي من ورثة من قبل
 ويؤتون كلهم كلهم بمطلق العصبية سواء كان معهم من رث من الاول
 فقط بالعرض ام لا كزوجة وعشرين من غيرهما كانوا كلهم واحد
 بعد واحد حتى يمتح الزوجة من الاول اذا ثلثان فتعذر كان الاول
 مات عن زوجة وابنتين فقط فتصير بالاختصار من ستة عشر للزوجة
 اثنان ولكل ابن سبعة ولوسبكت طريق المناسخة ليصحت من عدة
 كثير ثم رجعت بالاختصار لما ذكره ولو خلف الاول اولاد فقط من غير
 زوجة فما توا واحد بعد واحد حتى يمتح اثنان فكانت مات عن اثنين
 فقط فتصير من اثنين **تتم** كما يمكن الا خنصار قبل العمل كذلك
 يمكن الا خنصار ايضا بعد العمل وتسمى خنصار السهام وهو ان
 يوجد بعد تصحيح المسائل في جميع الاضواء استراك فترجع
 المسئلة وكل نصيب الى الوفاق كزوجة وابن وبنت منها فقبل القسمة للمزوجة
 ثلث البنت عن من بقي وهم امها واخوها فتصير المناسخة من اثنين وبعين
 للزوج ستة عشر والابن ستة وخمسون والنصيبا مشتركان بالثلث
 فترجع المسئلة الى ثمانية تسعة وكل نصيب الى ثمة فترجع نصيب الابن
 الى سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين واذا استركت الا نصيبا
 كلها الا نصيبا منها فلا خنصار ومن اراد المزيد من هذا الخيلة

بكتابنا شرح الترتيب واسمه علم ولا انتهى الكلام على الارث المحقق وما
يتبعه شيء في الارث بالنقد ورواياتنا وهو انواع فدا منها
بالحنفي المشكل فقال **باب ميراث الحنفي المشكل والمنقود**
والحنفي ما خذ من الـ ضايف وهو القتي والتكسر ومن قولهم حنت
الطعام اذا اشتبه امره فلم يخلص طعمه وهو الذي له التاثير في الارث
اوله بقية الاشبه واحده منها والمشكل ما خذ من شكل الامر مشكولا
واشكلا والتبس والحنفي ما دام شكلا لا يكون ابا ولا اما ولا جدا ولا ابنا
ولا زوجا ولا زوجة وهو محصور في اربع جهات البنوة والاخوة والعمومة
والولاء والكلام فيه في مقامين احدهما فيما يتضح به وما لا يتضح به
ومحله كتب الفتحة والثاني في اربعة وارث من معة وقد ذكره بقوله
وان يكن في **مستحق المال من الورثة** **حنفي** في الاشكال **بما**
الاشكال والمراد به كونه حنفي مشكلا باقيا على اشكاله لم يتضح بكونه
ولا بانوته فاقسم التركة بين الورثة والحنفي **على** التقدير الاقل لكل
من الورثة والحنفي ان ورث بتقدير المذكور ولا بنوته متفاضلون كان
حنفي مع ابن واضح فالأقل نصيب الابن والحنفي والمواضع كون الحنفي
ذكر اضبط الحنفي الثلث والواضح النصف ويوقف السدس وكزوج وام
وحنفي شقيق فلا ضرف حق الحنفي ذكرته وفي حق الزوج والام بنوته
واليقين اي المتيقن الذي لا شك فيه وهو الاقل فيما سبق او لعدم ان
ورث باحدهما فقط كولد عم حنفي ومعتق فلا يرث له بتقدير الانوثة ولا
يعطى المعتق شيئا لا احتمال ذكرته وكزوج وام وولدي ام وحنفي لاب
فلا يعطى شيئا في حال لا احتمال ذكرته فيسقط الاستفراق الفروض
والا ضرف في حق الزوج ولا مير وولدي الام انوثة لعولها اذ ذلك
لنسخة واذا علمت كل من الحنفي ومن معة بالا ضرف يوقف المشكوك
فيه الى الا تضاعف الاصل تنبسا او تضاعف ولا بد من جريان
النواصب ونيفتمر الجمل هنا للضرورة وهذا كله اذا ورث بتقدير
الذكورة ولا بنوته متفاضلا وياخذها فقط كما قدمنا الانسان
لذلك فان ورث بها متساويا كولد ام ومعتق فالام واضح فله

تختص

تختص جواب الامر **حق النسخة** اي النسخة التي الميراث في الواضع الظاهر
فان ما قبلناه وهو المعتمد مذهب الشافعية ومذهب الحنفية انه
يعامل الحنفي وحده بالا ضرف فان كان الحنفي فلا يعطى شيئا ولا يوقف
شيء ومذهب المالكية لا يصف نصيبه كروايتي ان ورث بها متفاضلا
وان ورث باحدهما فقط فلا نصيبه وان ورث بها متساويا فالام
واضح ومذهب الحنابلة ان لم ير جبا تضاعف فكلما اكبر وان رث
اتضاعف فكلما شافعية واسم علم **فان** **ثانية** الحنفي حنة احوال
احدها ميراث بتقدير المذكور ولا بنوته على السواء كابوين وبنت وولد
ابن حنفي ثانيا بتقدير المذكور الكيفية وولد اب حنفي ثانيا عكسه
كزوج وام وولد اب حنفي رابعا بتقدير المذكور فقط كولد اب
حنفي خامسا عكسه كزوج وشقيقة وولد اب حنفي واسم علم **فان**
الثالثة في ميراث الحنفي اما على مذهبنا فنقسم المسئلة
بتقدير انوثة ذكرته فقط وتقدر انوثة فقط ثم تقدر بين المستحقين
بالنسبة الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المستحقين بالنقد
فما كان فهو اجماعه فاقسمها على كل من الحنفي وبقيته الورثة وانظر
اقل النصيبين لكل منهم فادفعه له ويوقف المشكوك فيه الى البيان الاصل
واما على مذهب الحنفية فنقسم المسئلة على قدر الاضرف في حق الحنفي
وحده واعطه الاضرف وبقيته الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير
فلا يعطى شيئا واما على مذهب المالكية فتعدهم خلوق في كيفية
العمل فعلى مذهب اهل الاحوال تحصل اجماعه كما علمت على مذهبنا
ونصير كما في عدده الى الحنفي واهوال اخنات لم تقسم على كل
حالة فما اجمع لكل شخص فاعطه من ذلك بمثل نسبة الواحد
لخالق الحنفي واخلات حنفي ابن واضح وولد حنفي بتقدير المذكور
ومن اثنين وبتقدير الانوثة من ثلاثة واجامعه لها ستة الجمة
فمنها نصف عندنا فتعطي لكل اثنين والواضح بنوته ويوقف
سهم وعند المالكية تضرب هذه الستة في اثنين حالتي الحنفي
فتضع من اثنين الحنفي بتقدير المذكور ستة وبتقدير

الا ثلثة اربعة ومجموع اخصني عشرة نصفها خمسة فهي له والواضع
تقدر ذلك في اخصني ستة وتقدر ان وثنته ثمانية ومجموع اخصني
اربعة عشر نصفها سبعة فهي له واما عند اخصني ثلثة
والواضع الثلثان فليس على ذلك والله اعلم ولما انتهى الكلام على
اخصني شرع في المفقود فقال **واحكم على المفقود** اذا كان من جملة الورثة
حكم اخصني اي يحكمه من معاملة الورثة احاضرين بالاضرة في قسم
من تقدير حياته وموته **ذكر ان كان او هو اني** يعني سواء كان المفقود
ذكرا وانثى فمن يرث بكل من التقديرون واتحدوا رقة يعطاه ومن
يختلف اونه يعطى الاقل ومن لا يرث في احد من التقديرين
لا يعطى شيئا ويوقف المال والباقي حتى يظهر احوال بموته او حياته
او يحكم قاض بموته اجتهادا على ما سببته وهذا هو الصحيح من
مذهبنا وهو قول النابغ والولوي وابن الفاسم عن مالك وقول
الامام احمد ومقابل الصحيح عند وجهان **احدهما** يقدر موته في حق
الجميع فان ظهر خلافه غيرنا احكم قال الوبي وهذا المعنى قاله
بن الحسن انه ان جعل القول قول من المال في يوم انتهى والوجه
الثاني تقدر حياته في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا احكم وهل
يؤخذ من احاضرين كغيب على هذه الوجوه لا يخفى تغير احكم
قال الشيخ ذكرى الله في خلافة كرم في البسيط وقال ايضا واعلم
انه اذا كان الموقوف بين احاضرين لا حق للمفقود فيه على كل تقدير
جاز ان يصطلي احاضرون عليه كما نقله السبكي عن ابن منصور
انتهى **فان** كيفية حالات المفقود ان تحمل الكل حال من حاله
مسئلة وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسائلين فما بلغ فينته
تصيح فاقسمه على كل من تقدير يظهر الاقل فيعطاه كل وارث ولو
الشكوك فيه كما سبق **مسئلة** زوج حاضر واخوان لاجل حاضرتان
واخ لاجل مفقود فتقدر بموت الاخ يكون المسئلة من سبعة بالهول
وتقدر حياته اصلها من اثنين ونصف من ثمانية والمسلتان
متباينتان ومطلحا ستة وخمسون فهي اجماعه فالاضرة

حق الزوج مائة الاخ فله اربعة وعشرون من ضرب ثلثة في
ثمانية والاضرة في حق الاربعة عشرين حياته فله كل سبعة من ضرب
واحد في سبعة مجموع ما اخذت ثمانية وعشرون ويوقف ثمانية
عشرين الزوج والاضرة عشرين والاخ المفقود فان ظهر حيا كان
منه اربعة والاخ اربعة عشر **مسئلة** اخ لاجل مفقود في حق
وحد حاضران فان كان الاخ لاجل لاجل حيا فالجد الثلث والشافعي
الثلثان لانهما من مثل المعاددة فهي من ثلثة فان كان
ميتا فالمال بينهما بالسوية فيكون من اثنين فيقدر في حق واحد
حياته وفي حق الاخ مائة فاجامعة ستة بالمباينة للجد ثلثان
والشافعي ثلثة ويوقف سهم بين اجد والاخ لا شيء للمفقود
فيه فالاخ واجدان يصطلي في السهم المذكور كما تقدم فيما نقله
عن ابن منصور والله اعلم **فان** **ثانية** ما تقدم فيما اذا
كان المفقود وارثا فان كان مودنا فحكم انه يوقف ما له في حقه
الحيث موتته ببينة او حكم القاضي بموته اجتهادا عند غيبي
من لا يعيش مثله اليها في غالب المعاددة والمشتهور عندنا
لا تقدر تلك المدة بل المعتد غلبة الظن باجتهاد الحاكم وهذا هو
المشهور عند مالك والشافعي رحمهما الله تعالى وقيل تقدر ببينة
سنة نقله الوبي عن ابن احكم وعنه ابن ابي حبيب رحمهم الله في
ثلثة اقال اخر ثمانية وتسعين ومائة وفي رواية عن ابي حنيفة
دعاه الله بعد تسعين سنة وفي رواية عنه ايضا بمائة وتسعين
سنة ومما قيل به من الموع فيمن ولا رة لاسل قديم وفرق الامام احمد
رحمه الله بين من يرجو عديان كان الغالب على سفره السلامة كما اذا
سافر للتجارة او ترحلة فيوقف ماله وينظر به تمام تسعين سنة
وان كان لا يرجو رجوعه بان كان الغالب على سفره السلامة كما اذا
كان في سفينة فانكسرت او قاتلوا عداو او اخطأ من هلك من
بحر او خرج من بين اهلها فتقدر فاذا مضى اربع سنين قسم ماله بين
ورثته صينشد والله اعلم ولما انتهى الكلام على المفقود شرع في تحمل

فقال **هذا حكم حمل ذوات** اي صاحبها **الحمل** الذي يرتب اقرب بعض
النقاد يرتب حمل الورثة الموجودون بالاضر وجوده وعدمه وذكره
وانقضى وانقراضه وعدده ويوقف المالك فيه الى الوضع الحمل كله حيا
حياته مستقر او ميان احواله فلذلك قال المصنف رحمه الله **فان حملك**
في القصة بين الورثة الموجودين ان لم يصبروا واطلبوا او بعضهم القصة
قبل الوضع على النكاح والقل فمن حججهم بعض النقاد لا يعطوا شيئا
ومن لا يخالف قضيه دفع اليه ومن يخالف قضيه وهو مقدم
اعطى الاقل وان كان غير مقدم فلا يعطى شيئا فعلى هذا لا يعطى
اخو الحمل شيئا لانه لا يضبط لعدد الحمل عندنا على الاصح وقيل ان
اربعه وبعثا على بقية الورثة بالاضر بقدر الاربعه ذكرنا او انا
وهو قول في حنفية ومالك والشافعية والحنابلة ومنهم من يعطى المالكه
وهم من العلماء من يقولون ان الحمل اثني وعيمان الورثة بالاضر
ببقية المذكورين فلهما اولى احدهما والا ثلثه وهو احناء له ومحمد
والمولوي وهم انه ومن العلماء من يقولون ان الحمل اثنان وعيمان الورثة
بالاضر واحد لانه الغالب ويعامل الورثة بالاضر من بقية الورثه
فان ثلثه وهو قول الليث ان سعدا الى يوقف رحمه الله وعلمه كقول
عند حنفية ويؤخذ هذا الحكم من الورثة ثم ما قلناه من القصة
قبل الوضع هو المعتمد عندنا وقال القفال رحمه الله في توقف القصة
الحال الوضع مطلقا وهذا هو الاصح من مذهب المالكية ثم اعلم
اذا وضعت الحمل ميتا عاد الموقوف للموجودين وكان الحمل امرا
ولو كان انفصا له ميتا بجانته على امره لوجب الغرم وورثت الغرم
عنه دون الموقوف لاجل نفوذ بقية الورثة كالعقد بالفسخ
لذلك ايضا **الحمل** خلف امته حاملها واخا شقيقا فلا
يعطى الاغ شيئا مادامت حاملها بالاجماع وبعد ظهور الحمل لا يخفى
الحكم **مسألة** خلف ابنا وزوجه حاملها فلا تامة عند المالكية الى
الوضع وتعطى الزوجه الثمن عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى الاغ
شيئا عندنا حتى تضع وعندنا احناء بله ويعطى الاغ الثلث لبله
ويوقف

ويوقف ثلثاه لانهم يقدرونه بالثمن والاضر كونهما ذكورا عند
الحنفية يعطى الاغ نصف الباقي بعد رونه واحدا والاضر كونه ذكرا
ويؤخذ منه كغسل الاصل ان تضع **مسألة** خلف زوجه
حاملها وابوين فالأب ضرر في حق الزوجه والابوين ان يكون الحمل عددا
من الاناث فتعطى الزوجه ثمنها عائلها والابوين عائلها ولا يعطى
عائلها في اجمع من اربعة وعشرين سنة وعشرون في ذوات الزوجه
ثلاثة من سنة وعشرون وللأم اربعة من سنة وعشرون في ذوات الزوجه
سنة عشر ومذهب احناء بله كذلك ومذهب الحنفية
يعطى الزوجه الثمن ثلثه من اربعة وعشرين والام اربعة
منها والاب كذلك ويوقف ثلثه عشر عند المالكية لا تامة الى
الى الوضع **مسألة** خلف اما حاملها واما فالاضر في حق الام كونه
حاملها عند اقلها السدس وفي حق الاب عدم تعدده فيعطى لها
والاب ثلثين ويوقف ثلثي سدس ثمنها بين الام والاب فلا شيء
لحمل منه وعند احناء بله كذلك وعند حنفية لها ثلث وللزوجة ثلثان
ويؤخذ منها كغسل الاصل ان قلنا عددا من الامهات وعند المالكية
لا تامة الى الوضع والله علم ولما انتهى الكلام على مسائل الحمل شرع
في تكام في ميراثه الغرمي والهدمي لان في بعض مسائل توقف الى
البيان او الصلح فقال **باب ميراث الغرمي والهدمي ونحوهم**
وقد قدمت ان شروط الارث يعلم بعضها من ميراث الغرمي
وهذا لوان يمانها فتقول اعلم ان شروط الارث ثلثة احدها
ويختص بالقضاء العام باجهة المقضية للورث وبالدرجته
التي اجمع فيها المورث والوارث تفصيلا فلو شهد شخص عندنا
بان هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه تفصيلا
العلماء في الورثة فمن كان الشاهد من ابيس يوارث وارثا
الشروط الثاني تحقق موت المورث كما اذا شهد ميتا او احقة
بالاموات حكما وذلك في المفقود الذي حكم بكونه الغاضي اجتهادا
كما تقدم في بابها واحقة بالاموات فقد يراودك في اجنين الذي

٢٨

نفصل بجنازة على حدة توجب الغزاة اذ لا يورث عنه غيرها كما تقدم في
باب حمل الشرط المات في تحقق حياته الوارث بعد موت المورث
حياته مستقر والحاقه بالاحياء تقدير الحمل انفصل حيا حياة
مستقر لو لم يظهر وجوده عند الموت ولو نطفة او علقه اذ انقرو
ذلك فينزع من الشرطين الا حرم ما ذكره بقوله **وان تمت قوم**
متوارثون من رجال او نساء او منهما وهو في الأصل اسم
للرجال دون النساء قال القرطبي رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح
والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على وجه
انتهى وهو المراد هنا وقوله **هم** يكون الدال للفعل من قومه
هم مبتدأ البيان ههنا اي سقطه وبفتح الدال اسم البنات المهور
وقال القرطبي في مختصر الهدى بالتحريك ما تقدم من جوانب البير
فيها والهدى بالكسرة كسر لها التوب البالي **او غرق** في الماء يقال غرق
بكسر الراء في الماء والغرق والشرقا بفتحها فهو غرق وغرق وغرقه يشد يد
الراء المنفوخة في الماء غرقه فهو مغرق وغرق **او احرق** اي ازال
قال القرطبي في مختصر الهدى **التي جردوا** وحدثنا نازل وحدثنا نازل
معروف واخبرني ضد القديم انتهى وفي النهاية لابن الاثير في حديث
المدنية من احديث فيها حديثا او اوى حديثا احديث الامام حاد في الحديث
الذي ليس بمقتضا ولا معروف في السنة انتهى وقوله **عم اجمع** اي من القوم
المذكورين ومثل احداث النازل بهم بقوله **كالخرف** بفتح الخاء والراء
وقال الشيخ بدر الدين بسط المارديني رحمه الله بكسر الخاء المهملة وفتح
الراء انتهى ووجه الاول ما قاله ابن الاثير رحمه الله في النهاية حديث
الفتح دخل مكة وعليه علامة سوداء حرقاينة قال الزمخشري رحمه الله
الحرقاينة هي التي على لون ما حرقه النار كما انها منسوبة بزيادة
الالف والنون الي الحرق بفتح الخاء والراء وقال يقال احرق بالنار
واحرق معها انتهى وقال فيها ايضا حرق النار بالتحريك لهدى
وقد يكون انتهى اي وان مات متوارثان فاكثرا بانهم ياتي
عليهما او غرقهم او غرقهم او في معركة قتال او في اسر وفي غيبة
ولم

ولم يكن يعلم حال السابق منهم اي لم يعلم عينه بان علم ان احدهم مات
قبل الاخر لكن لم يعلم عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا معية او علم انهم ماتوا
معاً فلا يورث **او هقا من اهل** اخر منهم والمزاحق الزاهب يقال
زحقت ورحله اذا خرجت وزحقت النفس بالكسرة لغة اي فلا يورث
ميتا اخر منهم اخا جاعا فيما اذا علم موتهم معا وانما اذا لم يعلم
اما معا او مرتبا فيعند زيد بن ثابت وبه قال مالك والشافعي
وابو حنيفة رحمه الله وكان عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض
من تلاد احوالهم دون طريقه او به قال احمد رحمه الله وهذا عند الحاجة
عالم ببيع المذاعى فان ادعى ورثت كل ميت تاخر مورثهم ولا ينفقة
او تقارضت بينناهما طفق كل واحد منهما على ابطال دعوى صاحبه
وحينئذ لا توارث بينهما فيكون احكم اذ ذاك كذا كذا راي وللمراد
بالتلاد ماله الذي ينفق والطريق ما ورث من الميت الذي معه
ويجوز اختلاف المذكور فيما اذا علم السابق ولم يعلم عين السابق
وحث لم يورث احدهم من الاخر شيئا منهم كالا جانب فلذا قال
وعندهم اي المورث بغيره وخبره كانهم **جانب** اي لا قرابة بينهم ولا
غيرها ما يقتضي **اي** **فهي** كذا القول **سدا** اي الصواب يقال
سد الشيء سدا اذا كان صوابا وسد الرجل جابلا صوب في
قول وفعل ورجل سدد موفق للصواب قوله **الصائب** اي المصيب
غير الخطي عطف بغير **فان** اذا علم موت احدهم لم يورث
بالفرق وخبره بعد الاخر معينا ولم ينسأ فالا مر واضع ان المناخي
يرث المتقدم اجماعا وان علم موتها مرتبا وعين ثم نسأ في وقت
الامر الى البيان او الصلح وهما نين احالين تمت احوال الفرق
اضمة احوال ولما انتهى الكلام على ما اراد ان يورده في هذه المظنة
ختمها بالحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
والدعاء كما ابتدأها بذلك وجاء قول ما بينهما **فاحمد الله على**
التمام اي تمام الكتاب اي اكمله **حمد** كثيرا شتم اي كمل في الدوام
اي البقاء اي حمدا كثيرا دائما واحمد الله على النعمة هو ان شكره

٢٩

في اللغة وشكر المنعم واجب بالشرع **واسئلة العفو** اي ترك الماخذ
 صفحا او كرها عن النقص اي العفو في الامور **وخبر ما هو اصل**
 اي خبر في المصير اي الموضع والمراد به يوم القيمة يوم يجمع الناس
 فيخلق الى الله تعالى قال تعالى الخ من جمعكم جميعا **وعرف اي**
ما كان من الذنوب فلا يظهرها بالعتاب عليها والذنوب جمع ذنب وهو
 اجره **وسرا** اي غيبية **ما شان** اي فم من الشين وهو القبح **من العيوب**
 جمع عيب وهو النقص **افضل الصلاة والتسليم على النبي المصطفى**
 اي المختار من خلق الله عليهم السلام والمصطفى من الصفوة
 وهو اخلاص من الناس فاجللت النبا **الكريم** بفتح الكاف
 قال العلامة سبط المارديني عن الاقصى ويجوز كسرهما وهو نقص
 اللين انتهى وهو اجودا واتجامع لانواع الخير والشرق والغضايل
 او النصوص **محمد** صلى الله عليه وسلم **خير الامم** اي خلق العاقب اي الذي
 لا نبي بعده قال ابن الاثير في النهاية في سماء النبي صلى الله عليه وسلم
 هو آخر الانبياء والعاقب والعقوب هو الذي يخلف من كان قبله
والله المصطفى الغين المعجمة الاشراف **دوي** اي صاحب المناقب
 الفاخر والمناقب جمع منقبة وهي ضد المثلية ومعها مثالب وهي
 العيوب **وصحبه** **افضل** من فضل الرجل صار ذا فضل وفضيلة
 ضد النقص **الاخبار** جمع خبر يشهد ويخفف من اخبر ضد الشار والخبيا
 ضد لا شرار واخبر الغافل من كل شيء **السادة** جمع سيد اي شريف
 من قوم ساد القوم سادة اي شرف عليهم فهو سيد وجمع سادة **الامام**
 جمع ما جلد وهو الحاكم في الشرف فهو من جلد الرجل مجدا بكر الامم
الامام يقال برزت فلان بالكرام اي بفتح الباء والراء وانما برز وبار
 وقال ابن الاثير في النهاية يقال برز برز وبار وجمع البرار
 وهو كثير ما يخص باله واليا والزهاد والعباد انتهى وهذا الخبر
 ما شرعنا به كلوا المؤلف رحمه الله والختم هذا الشرع بخاتمة
 شغل على ابواب **الباب الاول** في الرد وذوي الارحام وفيه فصول
الفصل الاول في الخلاف فيما اخذ الحنفية واجنبالة اذا كان
 الورثة

الورثة اصحاب فروض لا يستغرق فيه الباقي عنهم عليهم بنسبة فروضهم
 ما عد الزوجين فانه لا يراد عليهما فانه ثم له ورثة من الجميع على انهم
 او كان له احد الزوجين وكان له احد من ذوي الارحام فاليه في
 الاولى والفاضل بعد الزوجية في الثانية لذوي الارحام وسياق
 تعرفهم وعند المالكية اذا لم يخلف ورثة من الجميع على اهلها وحلف
 ذاهر في الاستغنى فماله او الفاضل بعد الغرض للمال سواء
 انتظم ام لا وانما عندها معاشر الشافعية فاصل المذهب كذهب
 المالكية والمعتزلية من مذهبي الفقه اذ في هذا المناقش من
 الشافعية وهو انه اذا لم ينتظم امر بيت المال لكون الارحام غير كامل
 بالرد على اهل الغرض غير الزوجين ما فضل غير فروضهم الذي منها
 فرض احد الزوجين بالنسبة وسياق كيفية فان لم يكن احد من
 اهل الغرض الذين يراد عليهم فماله او الفاضل بعد فرض احد الزوجين
 لذوي الارحام على ما سياتي وان انتظم امر بيت المال دون دون
 الرد وذوي الارحام **الفصل الثاني في الرد** وهو ضد العمل فهو زيادة
 في انصاء الورثة ونقصان من السهام وقد مرنا انه لا يراد
 الزوجين فان لم يكن هناك احد الزوجين فان كان من يرد
 عليه شخصا واحدا كام او ولدا فله المال فرضا ورثا او كان من
 يرد عليه صنفا واحدا كام او ولدا كام او جراب فاصل المذهب
 المسئلة من عددهم كالعصبة او كان من يرد عليه صنفين فالحل
 جمعت فروضهم من اصل المسئلة لذوي الغرض فالحققة اصل المسئلة
 الرد فاقطع النظر عن الباقي من اصل المسئلة تلك الغرض مكانه لم يكن
 واعلم ان ما قلنا في الرد فيها احد الزوجين كلها متقطعة
 من سنة وانه قد يحتاج لتفصيل وان كان هناك احد الزوجين
 فنخذ له فرضه من خارج فرض الزوجية فقط وهو احد من اثنين
 او اربعة او ثمانية واقسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان
 كان من يرد عليه شخصا واحدا او صنفا واحدا فاصل المسئلة الرد يخرج
 فرض الزوجية وان كان من يرد عليه اكثر من صنف فاعرض

مطلق الرد على ذوي الارحام غير الزوجين

على مسألة الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم مخرج فرض الزوجية
 اصل المسئلة الرد كزوج ودام وولد لها وان لم ينقسم ضربت مسألة
 من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية لانه لا يكون له ما ينقسم عليه فهو
 اصل المسئلة الرد وقد يحتاج مسألة الرد التي فيها احد الزوجين
 لشخص ايضا اذا اقر رد ذلك فاصول مسائل الرد سواء كان فيها احد
 الزوجين ام لا ثمانية اصول اثنتان كزوج واحد وكزوجين ودام
 وولادة كأم وولد لها واربعة كبنات ودام وكزوج ودام وولدها
 وستة كأم وكبنات وثمانية كزوج وبنات وستة عشر كزوج وبنات
 وستة عشر كزوج وبنات واثنتان وثلاثون كزوج وبنات وبنات ابن
 واديعون كزوج وبنات وبنات ابن وبنات ابن وبنات ابن
المادة وهم كل قريب من غير ما تقدم من الجميع عليه رتبهم وهم
 وان كانوا يرجعون الى اربعة اصناف اول من ينتهي الى الميت
 وهم اولاد الميت واولاد بنات الابن وان نزلوا الثالث من تنقي
 الدم الميت وهم الاجداد واخوات الساقطون وان علوا الثالث
 من ينتهي الى ابوك الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنات
 الاخوة للام ومن يدعي بهم وان نزلوا الرابع من ينتهي الى اجداد
 الميت وبناتهم وهم العمات وبنات العم والعمات وبنات العم
 مطلقا واخواتهم مطلقا وان بقا عدوا واولادهم وان نزلوا اذا
 علمت ذلك فلو صار عند من ورث ذوى الارحام ان من انزل من
 هؤلاء جاز جمع المال وانما يظهر اختلاف عند اجتماع ذلك في
 مذاهب يجوز بعضها ومالك يجمع بينهما مذهبان احدهما مذهب
 اهل النزيل وهو الاقرب الى صحتها الثانية وهو مذهب
 احنابلة ومحصله انه ينزل كل منهم منزلة من يدعي به الا خول
 وانما ينزل الام والام والام والعمات فمنزلة الاب والام والام
 فان سبق احداهما وارث فله مطلقا وان استوفى في السابق الى
 الوارث قد كان الميت خلفه يدعي له به وتسمى المال الباقي
 بعرض الزوجية بينهم كأنهم موجودون فمن يجزى له من ذلك
 يدعي

يدعي به وما اصاب كل واحد قسم من ثلث مائة كانه مائة وعشرين
 الا اولاد ولد الام فيقسم بينهم واما انهم بالسوية كما جزمهم
 مع ان ولد الام لو مات وخطف اولاد ذكورا واناثا قسم ميراثهم
 للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لو ماتت الام وخطفهم كانوا اطفالا
 لامها فلا تقضي بينهم وعند احنابلة وهم من المذاهب ايضا انه
 اذا كان الذكر والانثى من جهة واحدة في درجة واحدة فالقسم بينهم
 بالسوية لا يفضل ذكر على انثى والمذهب الثاني مذهب اهل القرب
 وهو مذهب حنيفة وبه قطع البغوي والمتولي من اصحابنا وهم يقدرون
 الاقرب فالأقرب كالعمات والظواهر من مذاهبهم تقدم نصف
 الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع فما دام
 احد منهم من الفروع فلا ياتي لواحد من الاول وما دام احد منهم
 من الاول فلولي الاولاد اخوات وبنات الاخوة وبنات الاخوة
 للام وما دام احد من هؤلاء فلا ياتي للاخوات والعمات والعمات للام
 وبنات الام ومن يدعي بهم وعن ابي حنيفة رحمه الله رواية
 بتقدم نصف الثاني على الاول فيهم ابوك ومحمد بن النضر الثاني
 على الثاني ومن كان اثنتان فأكبر من نصف واحد من الاصناف
 الاربعة ففي ذلك تفصيل طويل مذكور في كتب الحنفية وقد ذكرنا
 طرفا منها في كتابنا شرح الترتيب **المشاهير** على مذهب
 اهل النزيل بنت وبنات ابن وابن بنت بنت المال للزوجين
 للوارث ابوامام ودام الى ام المال للولي السابق للوارث
 بنت بنت ابن وابن بنت من بنت ابن اخي نصف المال للولي
 ونصفه بين اخوته انثى عندنا وانثى فاعند احنابلة ابن
 وبنات اخ لام المال بينهما انصافا عندنا وعند احنابلة بنت اخ لولي
 وبنات اخ لاب وبنات اخ لام المال للولي والام الممتدة ستة
 الثلثة سهم وللادوية خمسة اسهم ولا ياتي الثانية للام والاول
 مفرقين لئلا ينال من الام السهم وانما ينال من ابوين الباقي وسقط
 الاخر تلك حالات شغرات المال بين من عن حنفية للثقة ثلثة

ولا ينال وانما للام
 فليس بينهما الله كذا
 الاثني عشر

ولكل واحد من الباقيتين واحد ثلاثة احوال متفرقة وثلاث حالات
كذلك الخال والحالة من الامم الثلاث الموثقة عندنا وانصافا عند اجد
والباقي الخال والحالة من الامم الثلاث الموثقة عندنا وعند اجد
الخال والحالة من الامم الثلاث الموثقة عندنا وعند اجد
ثلاث بنات اعلم متفرقات المال بنيت الشقيق وحدها لبقها
للوارث مع حجب العم الشقيق العم الاب بنيت اخ لا مع بنت عم شقيق
اولاد لا روى الميراث الباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات
وثلاث حالات كذلك الخال والحالة من الامم الثلاث الموثقة عندنا وعند اجد
شرح الترتيب فيه نهاية وانه اعلم **الباب الثاني في الولاء وفيه**
فصل اول في سببه وهو زوال الملك عن رقيق فمن اعتق
عبد امته او بصفه او بدين او استولدها فعتقها بالموت او عتق عليها
بالكتابة او التمس من مالك عتق عبدا على مال فاجابه او عتق نصيبه
من ماله فعتق او ملك قربة فعتق عليه ثبت له الولاء عليه و
لعصبة المعتق عصبة بالنفس هم ولو اختلفا بينهما وان لم ير لهما في
صورة الا خلافا والولاء كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن
يورث به وكما ثبت الولاء على العتق المذكور والارثى ثبتت له اولاده
واضافه وعتق عتيقه وعتق عتيقه وانما ثبتت على فرع العتق لانه
اصحها ان لا يمس المرق ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولدته
لمعتقه او عصبة من بعد فان لم يوجد فليست المال ولا ولاء عليه
لمعتق الا اصول الشوط الثاني في بقية الولاء لموا الى ام وهو ان
لا يكون الاب من الاصل على الصفة واما عكسه وهو ان يكون الاب عتقا
والام حرة الاصل فهل يكن عليه الولاء لموا الى الاب لانه ينسب اليه ولا تغلب
الحرة لعكسه الصفة **الاول** قال الامم النوري رحمه الله في الروضة
فرع من مسه رق وعتق فلا ولاء عليه لمعتق ابنته وامه وسائر اصوله
كما سبق سواء وجدوا في الحال ام لا فالملكية شرعية فانه ولا ولية له
باعتق ابنته فاما ان كان حرا اصل وابواه عتيقان او ابوه عتيق
فولده لموا الى ابنته وان كان الاب رقيقا والام معتقة فالولاء
لمعتقها

هذا هو الوجه في الولاء

لمعتقها فان شاولا ب رقيق بعد ورثة سعتق الامم فان اعتق الاب في حياة
الولاء بخر الولاء من مولى الام الى مولى الاب ولو مات الاب رقيق
عتق اجد بخر من مولى الام الى مولى اجد ولو مات مرق عتق اجد
والاب رقيق فعتق بخر من مولى اجد الى مولى اجد وان اعتق
الاب بعد ذلك اجد من مولى اجد الى مولى اجد الى مولى الاب والثاني
لا يخر فعليه هذا الوفاة **الاب** بعد عتق اجد فعتق بخر الى مولى اجد
وجها ان اصحابها عند الشيخ ابو علي لا يخر وقطع الميراث بالانحرار
قلت الا بخر اقول والله اعلم **الفصل الثاني** في قسم الولاء منها
الارث وهو المقصود هنا فاذا مات العتق ولا وارث له بنسب
ولا نكاح فماله لمعتقه فان كان له صاحب فرض لا يستغرق فماله
لمعتقه فان لم يكن العتق حيا في الصورة يورث العتق اقرب
عصبات العتق بالنفس لا بالغير ولا مع الغير ولا ذر فخر فان لم يكن
لمعتق عصبة بالنسب فلعصبة العتق فان لم يجد فلعصبات عتق
المعتق كذلك فان لم يجد هم فلعصبة العتق العتق ثم لعصبة و
هكذا ولا ميراث لمعتق عصبات العتق الا العتق **ابن** ما وضع ولولاء
لعصبة عصبة العتق ان لم يكن عصبة للمعتق كما اذا تزوجة
امرأة من غير قبيلتها وولدت ابنا واعتق عبدا ثم مات عتيقها
عن ابن عم ولدها المذكور فقط فلا يرث لانه ليس بعصبة لها
وان كان عصبة لانها وقد ذكر الشيخ به والمدن سبط المارديني رحمه
الله في شرح كشف الغوامض انه نازع بعض معاصريه فيها واطال الكلام
فيها اذا علمت فقد ذكر اصحابهم حماد بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار
من عصبة العتق اذ لم يكن العتق حيا ففانما هو ذكر يكون عصبة وارثا
لمعتق لومات العتق يوم مات العتق بصفة العتيق وخرجهوا على
ذلك ما ثل منها انه لا يرث امرأة بولاء الغير اصل وانما يرث بالملكية
فلاها عتيقها الولاء وعتق اولاده وضافه وعتيقه كالرجل ولدت
الابن الى ذلك اخر العصبات ومنها لو اعتق عبدا ومات عن
ابنتين مات احداهما عن ابن ثم مات العتيق وظل ابن معتقة وابن
لمعتقها

Copyrighted material

ابنه ورثة ابن المعتق دون اخيه ونسب الموصى المعتق عن ثلاثة
 نسبت خاتمات اصلهم عن ابن واخر عن اربعة واخر عن خمسة فلو مات
 المعتق ورثته اعشارا بالسوية ومنها لو اعتق مسلم عبدا كافرا
 ومات عن ابنين مسلم وكافر لم مات المعتق فورا لورثه للمسلم
 ولو اسلم الابن الكافر ثم مات المعتق لم مات فورا لورثته لورثته
 مذهب المالكية لو اعتق المسلم الكافر فاته لورثته ولا اولاده
 المسلمين لا يخلو من الدينيين انتهى وهذه المسائل يخرج ايضا
 عن ان الولد يورث به ولا يورث في عان احداهما الذين يورثون
 بالولاء من عصبة المعتق يورثون ترتيبا نصيبا النسب لكن الظاهر
 ان اخا المعتق واخا اخيه يعقدان على غير **الثاني** لو ارثت
 امرأة اباهما فعتق عليها ثم اعتق اب عبد ومات عتيقه بعينه والمعتق
 عصبة بالنسب فورا للمعتق له دون البنت لانها معتقة
 الميت فتخرج عن عصبة النسب وهذه قبل اخطا فيها اربعة قاض
 غير المتفقين فتسمى مسألة القضاء وصور بعضهم مسألة القضاء
 بما لم لو اشترى ابن وابنة اباهما فعتق عليهما ثم اعتق عبدا ومات
 المعتق بعد موت الاب عنهما فورا لورثه للاب دون البنت لانه عصبة
 للمعتق بالنسب وغلط فيها اربعة قاض فقالوا ارث المعتق
 بينهما وفي الاول مباحث كثيرة اذكرها في شرح الترتيب **الباب**
الثاني في تقسيم التركات وهي التمس المقصودة بالذات من علم
 الغرائض وما تقدم فوسيلة لها وهي مبينة على اربعة اعداد
 المتناسبة التي هي اصل كبير في استخراج المحولات وهي مذكورة
 في كتب الحساب وذلك ان نسبت ما لكل وارث من نصيبه المسئلة
 الى نصيب المسئلة كنسبة ماله من التركة الى التركة اذا ارث ذلك
 فانه تكون العوكة بالتركه مالا يمكن قسمته كالعقار والحيوان
 فيقتل تلك النسبة تكون حصته من ذلك المورد ثم تارة يعبر
 المعتق عنها بالقرابط وتارة يعبر عنها بالسور المشهور فهو
 مخير والاولى مراعات غيره ذلك البلد ولو جمع بينهما كان يقول
 مثلا

مطلب النسبة

مثلا الام المسلم اربعة قرابط كان اول وقارة تكون التركة
 من ثمن ثمن قسمته كالنقد او ما يقدر بالوزن او الكيل او العد او
 او قيمة ماله يمكن قسمته او اريد قسمته ما يمكن قسمته او ماله
 يمكن بالقرابط فيقدر يخرج القيراط وهو اربعة وعشرون كنة
 مقدارها اربعة وعشرون دينارا امثلا فخرج المصور
 كلها اذا كانت التركة مماثلة للتصحيح فالامر واضح لا يحتاج
 لعل كزوجة وبنت وابوان والتركة عبدا مثلا او اربعة وعشر
 دينارا فنقسم المسئلة من اصلها اربعة وعشرين للزوجة
 ثلاثة وللبنات اثني عشر وللأمر اربعة وللأب خمسة ومخرج القيراط
 والتركة مساو لكل منها للتصحيح فالزوجة ثلاثة قرابط من الجيد
 او ثلاثة دنانير وللبنات اثني عشر قرابطا من الجيد واثني عشر
 دينارا وللأمر اربعة قرابط من الجيد واربعة دنانير وللأب
 خمسة قرابط من الجيد وخمسة دنانير وان كانت التركة غير
 مساوية لمصم المسئلة فتقسم التركة خمسة اوجه بل اكثر الوجه
 الاول وهو المشهور ان تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في
 التركة او يخرج القيراط وتقسيم حاصل على التصحيح يخرج ما لذلك
 المورد فتقسم المباحلة وهي زوج وام واخت شقيقة أو لاب وكان
 التركة عقارا او اربعة وعشرين دينارا فاصل المسئلة ستة
 وتقول لثمانية ومنها تضع كما تقدم فاضرب الزوج في اربعة
 وعشرين يخرج القيراط وعدد الدنانير يحصل اثنان وسبعون فاقسم
 ما على الثمانية يخرج تسعة فلزوج تسعة قرابط
 في العقار او تسعة دنانير وللأخت كذلك واضرب للام اثني
 عشر في اربعة والعشرين واقسم حاصل وهو ثمانية واربعون
 عبد الثمانية يخرج لها ستة قرابط في العقار او في الم
 ستة دنانير وسبعا وهو اصل الاوجه وهو غير انحصار
 ثمانية فيما لا يمكن قسمته ايضا ان تقسم كل حصته ما المصور
 اليه وتأخذ من التركة او يخرج القيراط بثلثك النسبة

ان النسبة
 بين عدة
 من التركة
 لا تكون
 بالتساوي
 بل بحسب
 النسبة
 التي هي
 في التركة
 من اصلها
 او من
 ما يقدر
 بالوزن
 او الكيل
 او العد
 او قيمة
 ماله
 يمكن
 قسمته
 او ماله
 يمكن
 بالقرابط
 فيقدر
 يخرج
 القيراط
 وهو
 اربعة
 وعشرون
 كنة
 مقدارها
 اربعة
 وعشرون
 دينارا
 امثلا
 فخرج
 المصور
 كلها
 اذا كانت
 التركة
 مماثلة
 للتصحيح
 فالامر
 واضح
 لا يحتاج
 لعل
 كزوجة
 وبنت
 وابوان
 والتركة
 عبدا
 مثلا
 او اربعة
 وعشر
 دينارا
 فنقسم
 المسئلة
 من اصلها
 اربعة
 وعشرين
 للزوجة
 ثلاثة
 وللبنات
 اثني عشر
 وللأمر
 اربعة
 وللأب
 خمسة
 ومخرج
 القيراط
 والتركة
 مساو لكل
 منها
 للتصحيح
 فالزوجة
 ثلاثة
 قرابط
 من الجيد
 او ثلاثة
 دنانير
 وللبنات
 اثني عشر
 قرابطا
 من الجيد
 واثني عشر
 دينارا
 وللأمر
 اربعة
 قرابط
 من الجيد
 واربعة
 دنانير
 وان كانت
 التركة
 غير
 مساوية
 لمصم
 المسئلة
 فتقسم
 التركة
 خمسة
 اوجه
 بل اكثر
 الوجه
 الاول
 وهو
 المشهور
 ان تضرب
 نصيب
 كل وارث
 من
 التصحيح
 في
 التركة
 او يخرج
 القيراط
 وتقسيم
 حاصل
 على
 التصحيح
 يخرج
 ما
 لذلك
 المورد
 فتقسم
 المباحلة
 وهي
 زوج
 وام
 واخت
 شقيقة
 أو لاب
 وكان
 التركة
 عقارا
 او اربعة
 وعشرين
 دينارا
 فاصل
 المسئلة
 ستة
 وتقول
 لثمانية
 ومنها
 تضع
 كما
 تقدم
 فاضرب
 الزوج
 في اربعة
 وعشرين
 يخرج
 القيراط
 وعدد
 الدنانير
 يحصل
 اثنان
 وسبعون
 فاقسم
 ما على
 الثمانية
 يخرج
 تسعة
 فلزوج
 تسعة
 قرابط
 في العقار
 او في الم
 ستة
 دنانير
 وسبعا
 وهو اصل
 الاوجه
 وهو غير
 انحصار
 ثمانية
 فيما لا
 يمكن
 قسمته
 ايضا
 ان تقسم
 كل
 حصته
 ما
 المصور
 اليه
 وتأخذ
 من
 التركة
 او يخرج
 القيراط
 بثلثك
 النسبة

ففي المثال المذكور انصب الزوج حصته ثلاثا الى النخبة مصداق المسئلة
 تكون ربعا وثمنا فله ربع الاربعة والعشرون ومنها اود لك تسعة فربط
 اودنا بغير وان شئت قلت لم يزوج التركة ومنها المثلث كذلك وان لم يزوج
 الى النخبة تكون ربعا فللم زوج الاربعة والعشرون ستة دنانير او قراريط
 وان شئت قلت لها ربع التركة ومن اراد معرفة بقية الاربعة مع زيادة
 فعليه بكتابنا شرح الترتيب فندلت فيه بالعجب العجيب والله اعلم
الباب الرابع في المسائل المتعلقة وهي كثيرة وتقدم
 منها الفروان وتسميان بالمعريتان ايضا والنصفينان والمباهلة
 والمساكنة والاكدرية والديارية والصغرى وام القردوخ والعمرو والمزيرة
 والخلية والمأمونية وسئلة الامتحان والصفا وحقا والعزيرة والعزيرية
 ومختصر زيد وتعيينية زيد وفيها مسائل العنساء ومنها الناقصة
 وهي زوج وام ولداها ومنها الديارية الكبرى وهي زوجة وبناتان
 وام واثنا عشر اخا واخواتهم لاب والقرعة فيها ستاثة دينار فخص
 الاخت دينار واحد وتسميان بالعامرية وبالساكنية وبالركابية ومنها
 ام البضات وهي ثلاث زوجات واربع اخوات لام وتماثل اخوات
 لابوين اولاد اصلها اثنا عشر وتقول خمسة عشر ومنها الدفائة
 وساد كرها في المعايير ومنها عند المالكة ملقبان ثلاث وهي المالكية
 وشبه المالكية وعقرب تحت طوبى فالمالكية زوج وام وجد واخوة لام
 واخوات لاب فلا شيء للاخوة اجمع عند المالكية والباقي بعد فرض الزوج
 والاخر للمجد ومنه وعند الزوج للزوجة النصف وللأم الدر والجد
 الدر لانه الاخطاه وللزوجة الدر الباقي ولا شيء للاخوة للام
 اتفاقا وشبه المالكية وهي من اذا كان بدل الاخوة للاب اخوة
 استقا واحكم فيها عندها وعندهم كالحكم في المالكية فترت الاقوى
 الا شقا عندنا بعد فرض الزوج والام واحد ولا شيء للاخوة جميعا
 من الصنفان عند المالكية وعقرب تحت طوبى وهي زوج وام واخت
 من ام اقرت الام بنتت فهي عند المالكية بالانكار ومن ستة
 وفي الاقرار من اثني عشر للبنت منها ستة والعصبة واحد والجمع
 سبعة

سبعة فيقسم عليها نصيب الام اخت الام واحد فلا يصح فنضرب السبعة
 في الستة تبلغ اثنين واربعين للزوج واحد وعشرون وللأم اربعة
 عشر وللبنات الغريبا ستة والعصبة واحد ولا شيء للاخت للام وانما
 لقتت بد لك لعقبة من تلحق عليها اقرت به للعصبة قال امام
 الحرمين رحمه الله في النهاية وقد ذكر الغرضيون من الملقبات
 ولا نهاية لها ولا حسم لا جوابها انتهى والله اعلم **الباب الخامس**
 في مشتبه النسب والغار وهو باب واسع وفيه فصول العنساء
 في مشتبه النسب فمن ذلك رجلان كل منهما عم اخي صورتهما
 رجلان تزوج كل منهما امهم الا يعرف اولدهما ابنا فكل ابنيهما عم
 الاخر لانه برجلان كل منهما خال اخر صورتهما ان ينكح كل من الزوجين
 بنت اخي فيولد لكل منهما ابن فكل من الابنين خال اخي وفي ترتيب
 الجميع شخص قال لشخص يا خالي يا عمي صورته ان اخا فبدن امه تزوج
 باخت يزيد من ابية او بالعكس فاولدها ولد اخر يدعه وخاله انتهى
 وقيل فيها فظلاما يا من يسئله يحيى قل خالي كيف صار عمي
 وقال الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في اخر شرح الفصول الكبير رجلان كل منهما
 ابن خال اخر صورته ان ينكح كل رجلين اخت اخي فيولد لكل منهما
 ابن اخر تان النفتان برجلين فقالنا امر جبابا بنينا وزوج جيبا
 وابني زوجينا صورتهما ان يتزوج كل منهما امه اخوة هي من المسائل
 التي شغل عنها ابو يوسف ومحمد بن النعمان فني بجعل الميراث بينهما
 فاجابهما بذلك انتهى والله اعلم **الفصل الثاني** وهي كثيرة
 تكاد يخرج عن احصاء فمن ذلك رجل له خال وعم فورثه خاله دون العم
 وهو ان يكون خال ابن ابي الميت وصورتها ان ينكح امه ويتزوج
 ابنه امها فولد لكل منهما ابن فابن الابن عم ابن الابن وابن الابن خال
 ابن الابن فلو مات ابن الابن عن ابن الابن وعن عم ايضا فترث خاله
 الذي هو ابن اخيه وعمه فالام لابن اخيه دون عمه ومن ذلك رجل
 رثت قوما يقسمون ماله فقالت لا تجعلوا فاني جيلي ان ولدني ذكرا
 لم يرث وان ولدني انثى ورثت فاجعل زوجة الابن والورثة

في النكاح

كتبه وملكه الخليفة الى مولاه العتيق
محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
سنة ثمان مائة وثمانين
واوون في شهر ربيع
ان لا اله الا الله
و محمد بن عبد الله
عليه السلام
هو السيد
ابن

سافر في طول البلاد وعرضها الاطالع

او اموت غريبا فان تلفت نفسي لله درها
وان كنت كان الرجوع قريبا

كون يكون في سنة

٢٧



هذا كتاب شرح الرصيدة
لسيدنا ذي العالم الكرام
الغياث محمد بن محمد بن عبد الله
نفعنا الله به واعاد علينا
من بركاته انعامه وكرمه
بدر صبا العا
ملين

بسم الله الرحمن الرحيم وسبحن ١٠
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
يقول محمد بن محمد بن سبط الماروني رحمه الله رب العالمين والعاقبة للمتقين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد فهذا شرح
مختصر على المقدمة الرجبية في التزاييف تأليف الشيخ الفاضل
أولها استفتح بكتابه **بذكر محمد بن باقر**
والحمد لله على نعمائه **حمد الله على نعمائه** حمد الله على نعمائه
فتنح هذه الأجرية بسم الله الرحمن الرحيم ثم بالحمد لله تاسيا بالكتاب
الفرزوراه بالافتتاح الاستد والمقالا مصدر قال في التزاييف للطلاب
يقال يقول قولاً وقوله ومقالة ومقالة والرب اسم من أسماء تعالى ولا
يقال للرب إلا مصافا وتعالى أي رفيع عما يقوله الجاهلون أي أول ما ابتدأ
القول في هذه الأجرية بذكر الله تعالى عما يقول الجاهلون علوا كبيرا
والحمد هو الشايع المجرى في عمل صفاته والحمد لله على نعمائه واجب مراد في الشكر
باللسان والالفة في الفعل والطلاق وكذا مصدر مؤن كد منسوب إلى المصيبة
وتجملوا سبني الشايع أي يذهب فاعلم ضمير مستتر راجع إلى الله تعالى والحي
مفعول به مفعول كيت بالياء وهو فقد البصر أي حمدا يذهب به عن القلب
الحي وعي القلب هو الضارفة الدين بخلاف عي البصر قال تعالى فأنها لا تفي
الأبصار ولكن تعي القلوب التي في الصدور **ثم الصلاة بعد السلام**
على نبي دينه **السلام** محمد خاتم رسله ووالدين بعده وصحبه
أول ثم من بعد حمد الله في الصلاة والسلام لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما وقال عليه الصلاة والسلام من صلى علي في كتاب
لم تزل ملائكة تستغفر له ما دام سمى في ذلك الكتاب وقوله على نبي دينه
هو نبي محمد خاتم الأنبياء والرسل صلى الله عليه وسلم قال تعالى ما كان
مرايا بآدم من رجاكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ويجوز في حمد محمد
عليه السلام بدل من نبي والرخع على أنه خبر المبتدأ محذوف أي هو محمد عليه السلام
وصحبه

وصحبه من بعده أي ثم الصلاة والسلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله
بنو هاشم وبنو المطلب على الدوام عند الشافعي والجمهور وصحبه جميعا مضاف
إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومنزه صاحب بمعنى صانع وقسم من لقي النبي صلى
الله عليه وسلم من مناهات على الكلام قال في مسائل الله لنا الأمانة
فيما تروا من الأمانة على مذهب يزيد الرضوي إذا كان ذلك من أهم الرضوي
أقوله التوضيح بالحق المعنى المقصد يقال فلان يتوهم في الحق أي يقصده والأمانة
الأظهار والمذهب الأصل الطريق ثم استعمل في الأحكام الشرعية وغيرها
والأمام الذي يقتدى به وذيل هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن سعيد بن
خاربه الصيالي الأنصاري من بني الحارث الكلابية الصواري والرضوي
العالم بالتراييف والرضي المقصدي وسال الله سبحانه وتعالى الأمانة
فيما قصده من الأظهار والكشف عن مذهب يدرى أنه لا يدرى لأن هذا من أهم
المقصد فإنه لا يخفى أنه قال تعالى وسئلوا الله من فضله في بعض العلماء
ثم ما امر بالمسئلة إلا ليعطيه قال **علما بان العلم خير ما سعى**
فيه وإلى ما الجهد دعي **وان هذا العلم مخصوصا بالعلماء** قد سأل في هذا
العلماء بأنه أول علم يفتقد في الأرض حتى لا يكاد يوجد **بوجده**
أقول علما منصوب على أنه مفعول لأجل وهو علم بقوله إذا كان ذلك من أهم
الرضوي أو علم لقوله تروا من الأمانة على مذهب يزيد الرضوي وبأن العلم متعلق
بقوله علما وأنه في العلوم ضمني لكل علم وقوله سعى ودعي ميبا لما لم يسم
فاعلم وفضل العلم وخبر به أشهر من أن تذكر قال الشافعي وتعلم طلب العلم
أفضل من صلاة النافلة ولينبغي بعد الفريضة أفضل من طلب العلم انتهى والأصل
في فضل العلم كثير مشهور ففي الصحيحين من حديث بن مسعود رضي الله عنه
لا حسد الا في اثنين رجل اتاه الله مالا فسلطه على هلكته في أخير ومرو
اتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الثاني وقال صلى الله عليه وسلم
من برى الله برى عبدي يعني في الدين وقوله وان هذا العلم أي وعلما
بهذا العلم وهو علم التزاييف مخصوص بأنه أول من علم يفتقد في الأرض

بما شهدنا الكلام المأثور من محكم وغيره من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال تعلموا الفرائض وعلموها للناس فان امرؤ مقبوض وان العلم ينتقبض وتظهر
الفن حتى تختلف الزمان في الفريضة فلا يجدان من يوصل بينهما صحيح المحاكم وغيره
وحسنه المتأخرون وروى ابن خزيمة بسند حسن عن ابن عمر رضي الله عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض فاعلموها من دينكم وانه نصف العلم
وانه اول ما يرفع من امتي وقوله لا يكاد يوجد في ترمذ من عدم الوجدان لان
كثيرا من افعال المتأخرين وطواهر الاحاديث مشاهدة بانها لا يفقد حقيقة
قوله وان زيد اخض لا محالة عما حباه خاتم الرسالة من قوله في فضل
منها ما افرضكم زيد وناهيك بها فكان اولى باتباع الشافعي
لا سيما وقد نجاه الشافعي قال قوله وان زيد اخض لا محالة معطوف ايضا على
قوله بان هذا العلم اي ونسأل الله الاعانة عليها قصدناه من الاظهار والكشف
عن مذهب يدري الله عنه لاجل علمنا بالعلم خير ما سعى اليه الانسان ولعلمنا
بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص بان اول علم يقع في الارض ولعلمنا
بان زيد رضي الله عنه خص من بين الصحابة رضي الله عنهم بما ينهنا عليه النبي
صلى الله عليه وسلم من فضيلته وعلمه وانه مثل من غرق في علم الفرائض من
قوله افرضكم زيد وناهيك بها هذه الشهادة من سيد البشر وخاتم
الارسل صلى الله عليه وسلم وناهيك بمعنى حسبك وتاويلها انها غاية
تفهاك عن طلب غيرها قاله في ايجاز كان سيد زيد بن ثابت رضي الله عنه
اول من يتبعه التابعون وتقليده المقلدون في الفرائض لا سيما وقد نجاه
ولم يتابعه المقلدون الشافعي اي قاله موافقة الاجتهاد حتى انه يختلف قوله حيث اختلف
من غير نظر واجتهاد **قوله زيد في القول عن ايجاز** **ميراث عن صحة اللفظ**
قوله في تلك اسم فعل بمعنى خذ والكاف فيه المطلب والايجاز اي تقليل
اللفظ والصحة واحدة الوهم وهو اسم جنسي بمعنى العيب والافتاز
جمع لغز وهو لا يراد به معنى البيت فخذ القول في علم الفرائض قوله
قليل لا كسر المعنى واضحا مبرا عن غيب اللفظ الذي عيب الخفي باب

ولم يتابعه المقلدون
من غير نظر واجتهاد
بالعلم والافتاز

باب في اسباب الميراث اقول الاسباب جمع سبب وهو في اللغة ما جعل
بما في غيره وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته
والناظم رحمه الله تعالى لم يترجم في الوجود شيئا وانما ترجمها الناس
وتربوها فكان ينبغي لمن يورثها ان يقول بانها اسباب الميراث وموانع
اسباب ميراث الورثة لانه كل يفيد ربه الوارثة وهي كالحق وقلة ونسب
ما بعد عن الميراث سبب ما اقول اسباب الارث المجمع عليها لانه كل واحد
منها يفيد صاحبه وهو المنصوبه الوارثة ما لم يمنع مانع وهي النكاح وهو
عقد الزوجة الصحيح ويورث به الزوج والزوجة والزوجة والاولاد
الواو والمد وهو عضو يتسبب به المقتق على رقيقة ويورث به المقتق
ذكر كان او انثى وعصبة المقتق المتقصبون بانفسهم والمقتب وهو
القربان ويورث به الابوان ومن ادنى هما والاولاد من ادنى بهم وقوله الورثة
المراة به الاميون والوري في الاصل خلق وقوله ما بعد عن الميراث سبب
اي ليس بهذه الاسباب سبب رابع مجمع عليه ولا يختلف فيه عندنا لان بيت
المال وان كان سببا رابعا على الاصح في اصل مذهبنا فقد اطبق المتأخرون
على ان شرط انتظام بيت المال يقتل من شراره وهو من المتقدمين عن علماء
الامصار انتهى وقد استبان من انتظامه الى ان يورث عيسى بن مريم عليه
والسلام فلذلك نجاه الناظم قال **قوله في شخص من الميراث** **قوله**
واحدة من على ثلاث **قوله في اختلاف بين** **قوله في ذلك كالبقيان**
اقول قلمح الشخص الوارث من الميراث بعد تحقيق سببه لانه على اذا
انصف الوارث بواحدة منها امتنع ارثه ونسي موانع الارث المانع الاول
الرف فلا يرث الرقيق قنا كان او مدبرا او مكاتب او مبعضا او مملقا
عنته او موصيا بعنته او امواله لان موجب الارث احرية الكاملة
ولم توجد ولم يورث ايضا لانه لا مال له الا البعض فانه يرث غيره جميع
ما ملكه بحرية ويكون جميعه لورثته على الاصح وبعد العتق الخارج
عن عتاق النظم لان الوارث فيه ليس برقيق المانع الثاني القتل فلا يرث

القاتل يقتوله سواء قتلته عمدا او خطأ حتى او عزم او حكم يقتله او شهد عليه
 بما يوجب القتل او ذك من شهد والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام ليس للقاتل
 من تركته المقتول شيئا صححه بن عبد البر وعنه ويرى المقتول قاتله بلا خلاف كما
 اذا جرح الولد اباه جرحا يقتضي الموت ثم مات الولد الجرح قبل ابيه المجموع
 فان الاب يرث الولد القاتل قطعا وهذا خارج عن عبارة النظم لانه لا يسمى
 قاتلا ولا مانع الثالث اختلاف الدين الاسلام والمزدي واليه الكافر ولا
 المسلم كما ثبت في الصحيحين وغيرهما وذلك لثبوتها في عبادة النظم لان حقن
 الدين حاصل فيهما ويتوارث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر كلمة واحدة
 في الارث اي الاسباب الثلاثة السابقة **باب الوارثين من الرجال**
 قال الوارثون من الرجال عشرة اسماءهم **مترتبة** **شهره** الابن وابن الابن
 مهما نزلوا والاب والجد له وان علا والاف من اي الجهات كانا قد انزل الله
 به الترتيب وان الاف المدة اليه بالاب فاسم مقادير ليس بالمكذب والعم
 وابن العم من ابية فاشكر لذي الابحاز والقبيلة والزوج والمعتق والولاء كما
 تجل في الذكر هو لا **اقول** الوارثون المجمع غيرهم من الذكر عشرة وهم الابن
 وابن الابن وان نزل والجد ابوالاب وان علا والاف سواء كان شقيقا اولاد
 اولاد فان الترتيب العظيم نزل بنورهم مطلقا وان اختلف القدر المودود
 باختلاف جهاتهم وابن الاف المدة الى الميت بالاب مع الام وبالأب وحده
 والعم من الاب ومن العم من الاب سواء كان من الاب مع الام او من الاب وحده
 والزوج والمعتق والمراد بالمعتق من له الولاء من المعتق وعصبة وهذه
 طريقة الاختصاص في عدلهم وطريقة البسط بعد ونهم خمسة عشر الابن وابنه
 والاب وابوه والاف الشقيق والاف من الاب والاف من الام وابن الاف
 من الاب والعم الشقيق وابنه والعم من الاب وابنه والزوج وذو الولاء
باب الوارثين من النساء
 والوارثان من النساء سبع **لم يعط غيرهن الشرع**
 بنت وبنت ابن وابنة **واحدة** **زوجة** **وجدة** **ومعتقة** **واحدة**

الكافر

والاخت من اي جهات كانت **هذه** **عدهن** **بانت**
 اقول والوارثان المجمع على توحيدهن من الاثنا عشر سبعة في الكتاب ولان
 السنة توحيدهن غيرهن وهن البنت وبنت الابن وان نزل ابوها والام والزوجة
 والحجة على تفصيل فيها والمعتقة والاخت من اي جهة كانت سواء كانت
 شقيقة اولاد اولاد وصف الام بكونها متفقة لا يخفى ما فيه من المكاب
 وتوطئه لقوله ومعتقة لانه القافية وقوله عدهن بانت اي ظهرت وهذه
 طريقة الاختصاص وعدهن بطريق البسط عشرة البنت وبنت الابن والام
 واجدة من قبلها اي الام واجدة من قبل الاب والاخت الشقيقة والام
 لك وبنت الام والزوجة والمعتقة **باب الفروض المقررة في كتاب الله تعالى**
 اقول الفروض جمع فرض وهو لغة القطع والتقدير والبيان وفي الاصطلاح
 جزء من ميراث من التركة **قال** واعلم بان الارث نوعان هما فرض وتقسيم فاما
 الفرض في بعض الكتاب **سنة** **لا فرض في الارث ثواب الله**
 نصف وربع ثم نصف الربع **والثلث** **والدس** **بنص الشرع**
 والثلثان وهما التمام **فاحفظ فكلها فقط اها م**
 اقول لانه المجمع عليه لفرعان اثنان بالفرض وارث بالمعصية لانه لا
 لهما فالفرض المقر في كتاب الله تعالى ستة لاسباب لها في القرآن العظيم
 والبنت القطع والفروض الستة هي النصف والربع ونصف الربع وهو
 الثمن والثلثان والثلث والدس وكلها بنص لشرع اي القرآن نعم
 لتاخرها في سابع ثبت بالا جتهاد وهو ثلث الباقي للمجد في بعض احواله
 مع الاضوة وما فرغ من بيان الفروض شرعا في بيان مستحقها فقال
باب فرض النصف **فالنصف فرض خمسة افراد**
الزوج **والاب** **والابن** **والاولاد** **وبنت الابن** **عند فروع البنت**
والاخت **في مذهب كل مفسر** **وبعدها** **الاخت** **من الاب**
عند الفراد **هن عن معصية** **اقول** **هذا شرع منه في ذكر من حق**
الفروض **فالنصف فرض خمسة نفرين** **وهي الزوج** **عند الفراد** **عن الولد**

Copyrighted material

وولد الابن سواء كان ذكرا او انثى منه او من غيره وفرض البنت الواحدة
 وبنت الابن عند فقد البنت والاخت الحقيقية ولاخت من الاب عند فقد الحقيقة
 وانما ترك كل واحدة من هذه الاربع النصف عند الفرادها عن من يعصبها
 من الذكور بقوله افراد راجع للزوج لا يكون الا واحدا واما الاربع الباقية
 الباقيات فلا يفرض لكل واحدة منهن النصف الا اذا كانت منفردة عن من يساويها
 من الاخوات فلو تعددت فرض للتعددات الثلثان كما سيأتي بشرط انفرادهن
 عن معصب لانه اذا كان مع الواحدة ففرضت معهن من يعصبها ورث معها
 بالنصف لا بالفرض كما سيأتي وكل ذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف مما
 ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد وقوله تعالى وان كانت واحدة فليها النصف
 مما ترك وقوله تعالى ولداخت فلها نصف ما ترك واجمعوا اعلم ان ولدا الابن ذكرا
 كان وانثى قايما مقام الولد في الارث والنجس والعصبية كما لا ذكر والانثى
 كالانثى على ان المراد بقوله تعالى ولداخت فلها نصف ما ترك الاخت من الابن
 والاخت من الاب دون الاخت من الام **باب** من يرث الربع قايما
والربع فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجة من ذمته
وهو لكل زوجة واكثر مع عدم الاولاد فيما **قدرا**
وذكرا واولاد البنين يعتمد حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد
 اقول والربع فرض اثنين من اصناف الورثة فرض الزوج اذا كان معه ولد من
 الزوجة وولد ابن سواء كان ولدها من الزوج او من غيره وفرض الزوجة والزوج
 مع عدم ولد الزوج او ولد ابنه سواء كان منها او من غيرها كل ذلك بالاجماع
 لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وقوله تعالى فلهن الربع
 مما تركن ان لم يكن لكم ولد وقول الشافعي والربع الى اخر الابيات اي وللزوج
 الربع ان كان مع الزوج من ولد الزوجة من ذمته من النصف وهو الولد
 ذكرا كان وانثى اذ لم يقم بمانع من الموانع السابقة حتى لو قاه به مانع كان
 وجوده كعدمه فلا يجزى الزوج عن نصفه وقوله وذكرا واولاد البنين يعتمد
 الى اخر معناه حيث اعتمد وجود الولد في الزوج من النصف الى الربع
 فاعتمد

لان اولاد
 الام باهنة
 لا يورثونها

فاعتمد ايضا وجود ولد الابن وعدم وجوده لانه كالولد في الارث والنجس والعصبية
 اجماعا كما قد مضى وهل لولد المذكور في الايات العظيمة يشمل ولد الابن حقيقة
 او مجازا خلافا قال **باب** من يرث **الثلث**
والثلث للزوجة والزوجات مع البنين او مع البنات
او مع اولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطا فافهم
 والثلث فرض واحد من انواع الورثة فرض الزوجة او الزوجات مع وجودها
 او ولد الابن ذكرا كان وانثى اجماعا لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن
 الثلث ويكتفى في جميعها من الربع الى الثلث وجود واحد من البنين او من البنات
 او من بني الابن او من بنات الابن كما في الزوج وليس له شرط اجماعا للآية
 والمصنف جمع البنين والبنات واولاد البنين لا لئلا يظن ودفع اليه
 وشرط الجمع بقوله ولا تظن الجمع شرطا فافهم بكلمة قايما
والثلثان للبنات جميعا ما زاد عن واحدة فسمعها
وهو كذلك لبنات الابن فافهم مقالهم صافي الزهن
وهو لاختين فما يزيد قضايه الارار والعبيد
هذا اذا كن لام واب اولاد فاعمل بهذا نصيب
 اقول والثلثان فرض اربعة من اصناف الورثة فرض الجمع من البنات والمراد
 بالجمع هنا ما زاد على واحدة فيشمل البنات فاكتر وفرض بنات الابن اثنتين
 فاكتر وفرض الاخنتين الشقيقتين فاكتر وفرض الاخنتين للاب فاكتر
 اجماعا لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وفيه خلاف
 شاذ والاصح ان هذه الآية نزلت في الشقيقتين واولاد الابن دون
 اولاد الام وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم لنبتي سعد بن ثعلبة من تركته ابنتها
 كما صححه الترمذي والحاكم وغيرهم قايما
والثلث فرض الام حيث لا ولد ولا بن الاخوة جمع ذوا عدد
كاثنتين او ثنتين او ثلاث حكم المذكور فيه كالا فانثى
ولا بن ابن معها او بنته فرضها الثلث كما بينته
 الشافعي

وفي جميعها
 يعني الزوجة
 كذا في مع وجود البنات
 وجوب النصف لهن

وان يكن زوج وام واب . فثلث الباقي لها مراثية .
وهكذا مع زوجة فصاعدا . فلا تكن عن المعلوم قاعدة
وهو الاثنين او اثنين . من ولد الام من غير ميتين
وهكذا ان كانوا اولاد وام فالحق فيها سواء زادوا
وتستوي الاناث والذكور . فيه كما وضع المصطور
اقول والثلث فرض الاثنين من ابناء الورثة احدى الام حيث لا ولد
للبنين كما كان اواني ولا ولد ابن وهو المرد بقوله ولا ابن ابن معها او بنه
اي بنت ابن . حيث من اخوة الميت جميع ذواته اي اثنين فاكتر يستوي
فيه الذكور والاناث يشمل الاخوين فصاعدا والاثنين فصاعدا والا
والاثنين فصاعدا بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراث
الثلث وقوله تعالى فان كان له اخوة فلا ميراث . والمراد بالاخوة اثنين
فاكثر في الذرية ذكورا او اثنيان او مختلفان ثم استطرده فذكر انه يعرض
للاكثر الباقي بعد فرض الزوجة في صورتين تلعبان بالترافيق و
بالعريتين لتتصاعق عريتهن في احداهما ان يكون للميت
زوج وام واب فللزوجة النصف وللأم ثلث الباقي بعده وللأب الثلث
والثاني ان يكون للميت زوجة فاكتر وام واب فللزوجة فاكتر الربع
وللأم ثلث الباقي بعده وللأب الفاضل وثلث الباقي بحقيقة ميراث
في الصور الاولي وربع في الثانية فهذه الفروض الستة وراجع
اليها وانما قيل فيها ثلث الباقي مراعاة لفظ القرآن العظام بما دنا
والثاني من فرضية الثلث كعدد من اولاد الام ذكورا فاكتر او اثنتين
فاكثر او مختلفين فاكتر ويقسم على عدد ذواتهم ليستوي فيه ذواتهم
وانما لم يجمعوا بقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
اي اكثر من اخ لام واكثر من اخوتهم شركاء وظاهر الشركاء التسوية
في النسبة واليه اشار بقوله تعالى وضع المصطور **باب السادس**
والذي فرض سبعة من العدة . اب وام ثم بنت ابن وجدة
والاثنين

اي واحد منهما
من الثلث

والاثنين بنت الابن ثم الجدة . وولد الابن تمام العدة .
اقول وليس فرض سبعة من عدة الورثة وهم الاب والجدة والام والجدة وبنت
الابن والاخوة من الاب والساج ولد الام ذكورا كان او انثى ذكورا كان او انثى
هنا اجماع ثم ردت بتفصيل كل واحد شرطه فقال .
فالاب يستحقه مع الولد . وهكذا الام بنت زيل الصمد .
وهكذا مع ولد الابن الذي . ما زال يقفوا البرم ويجتدي .
وهولها ايضا مع الاثنين . من اخوة الميت نفس هذين .
اقول فالاب والاخوة كل منهما ياتي بالمد مع وجود الولد بنصف النزل العظيم
وهو قوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما المد من تركته ان كان له ولد
واشار الى هذا بقوله بنت زيل الصمد والصمد اسم من اسم القتل وولد الابن
في هذا كله كالولد اجماعا كما تقدم لانه ما زال يقفوا البرم ويجتدي بالذلل
المحبة اي ما زال يتبع الابن ويجتدي به في احكامه والرسالة ايضا
مع اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات مطلقا اجماعا قبل خلاف ابن عبد
وعبر نظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة فلا ميراث . وقوله نفس
هذين نفس علي الاثنين من الاخوة في كل منهما ما زاد علي اثنين فقال
واحد مثل الاب عند فقده . في حوز ما يصيبه ومده .
او اذا كان هناك اخوه . يكون في القرب وهو اسوه .
وابون متهما زوج وكش . فللم الثلث مع الجد ترك .
وهكذا ليس شيئا بالاب . في زوجة الميت وام واب .
وحكمه وحكمه سياني . بكل البيان في الحال التي .
اقول الجدة عند الاب مثل الاب في اخذه المد مع وجود الولد
او ولد الابن اجماعا فظاهر الآية ان الجد يبايها اباه وقوله في حوز ما
يصيبه ومده ظاهر انه كالاب في جميع احكامه فيكون جميع المال اذا
اذا تزوج وبأخذ ما بقى الفروض ان لم يكن للميت ولد ولا ولد لابن
ولكنه يخالف الاب في سائر هذه المستثنى منها لانه مساييل الاولى اذا

الميت من بعض كما اذا كانت اجدرة قرينة لم وجد بعدى لب كما امر الامم وام امر الاب
 او امر الجدة فالقرينة للميت بعدى للاب عندنا قطعاً وما خذ البعدى وحدها وهو المراد
 بقوله حببت امر ابى بعدى كدس اسلمت بفتح السين المهملة بمعنى اخذت وان تكن للميت
 المسئلة بالعكس بان كانت القرينة من جهة الابى بعدى من جهة الامم كما لا يخفى
 ام الامم فيهما قولان منصوصان الشافعي وقيل وجهان اصحهما لا تسقط البعدى
 من جهة الامم بالقرينة من جهة الابى بل يشتركان في السن لان اصلها تخرج لغيرها
 لان التي من قبل الامم هي اصل وفيه قطع المالكية والقول الثاني تسقط البعدى
 من جهة الامم ولغيرها وفيه قطع الحنفية وقوله وانفق الجلى على التصحيح وهو
 بالجيم اي المعظم من اصحابنا الثاني الفقهاء تصحيح لا اول قاي . . .
وكل من ادلت بغير وارث . فالحال حط من الموارث .
 وتسقط البعدى بذات القرينة . في المذهب الاوّل اقل في حبس .
 اقول كل جهة ادلت الى الميت بغير وارث فهي سابقة لاحظها في الميراث كما
 ابى الامم لانها بغير وارث وهو ابو الامم فهي اولى منه بغير الارث واذ كانت
 القرينة والبعدى كوارثان كل منهما من جهة الامم كما الامم وامر الامم او كلناهما
 من جهة الاب كما الاب وامر امه وكام الاب وامر الجدة تسقط البعدى بالقرينة
 بلا خلاف عندنا في الصورتين وان كانتا من جهة الاب والقرينة من جهة ابى
 الاب والبعدى من جهة ام الاب كما اب الاب وامر ام الاب فمن اصحابنا
 من اجري فيها القولين السابقين ومنهم من قطع بان القرينة تحجب البعدى
 وهو المذهب الاصح وهو قول جماهير الصحابة ومن بعدهم وعن ابن مسعود
 قسم السن بينهما وظاهر عبارة النظم جريان الخلاف في الكل ولعله يريد
 خلافاً غالباً فان قد تناهت تمت الفروض من غير انكال ولا غرض .
 اقول قد انتهى بيان الفروض وبيان مستحقها واضحا من غير انكال ولا غرض
 اي لا يخفى فيه ولا حفا **باب التخصيص** . قال
وخان شرع في التخصيص . بكل قول موجز هو مصيب .
 فكل من امر كل المال . من القرابات والموالي .
 ادكان

ادكان ما يفضل بعد الفروض له . فهو اخو العصبية المفضل له .
 اقول لا يخرج من ذكر اصحاب الفروض واحكامهم شرع في ذكر العصبية واحكامهم
 واخرهم عن اصحاب الفروض لان لعاصبة مؤخر في الاعتبار عن اصحاب الفروض
 لقوله عليه الصلاة والسلام الحقوا الفروض باهلها فما بقي فهو لا ولي رجل
 ذكر والتخصيص مصدق عصبية عصبية فهو عاصب واذا اطلق العاصبة في
 وضابطه عند النافذ لم يكن حاز كل المال من القرابات والموالي اذا انفردوا
 الفاضل بعد الفروض وهذا التعريف للعاصبة بحكمة والتعريف بالحكم دوري لكنه
 عرف بعد ذلك بالبعد فقال كالاب واجد وجد الجد والابن عند قرينة والبعدى
والاخ وابن الاخ والعمام . والسيد المقتدى ذى الانعام .
وهكذا بنوهم جميعا . فكل ما اذكم جميعا .
 اقول لعاصبة بنفسه هو الاب والجد وابوه وان علا وهو المراد بقوله وجد الجد
 والابن وابنه وان سفل وهو المراد بقوله عند قرينة والبعدى والاخ لابوين
 ادلاب وابن الاخ لابوين وللاب والعم لابوين وللاب وابناهما وهو
 المراد بقوله والعمام والمعتق ذكر اكان وانني وعصبية المقتدى بنفسي
 وقوله بنوهم جميعا اي وابن العم لابوين وابن العم لاب وابن المقتدى وفيه
 نوع قصور حيث اقتصر على ابن المقتدى وسكت عن باقي عصبية المقتضى
 بانفسهم فكل واحد من العصبية المذكورين يجوز جميع المال اذا انفرد
 وياخذ ما يفضل بعد الفروض ان كان في المسئلة صاحب فرض او اكثر
 اجماعا بالقول تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد والمفهوم من قوله تعالى
 ورثها ابواه فلاحه السن الثالث اولى ولا يورثه الباقي وقوله صلى الله عليه وسلم
 الحقوا الفروض باهلها فما بقيت لا ولي ذكر متفق عليه قال
وما لذي البعدى مع القريب . في الارث من حقه ولا يقب .
والاخ والعم لم واب . اولى من له في لبط النسب .
 اقول كما تقدم من انفرد من العصبية حاز جميع المال او ما بقيت
 الفروض من العصبية وذكر في هذا البيت من حكم ما اذا اجمع

عاصبان فأكثر من جهة واحدة فان كان بعضهم اقرب الى الميت من بعض حجب
الاقرب البعيد فليس للاقرب حظ والارث للاقرب فالابن يحجب ابنته الابن
وكل ابن ابن حجب من تحتة بنى الابن لقرينة الاب يحجب كل جده وكل جد حجب من تحتة
من الاجداد والاذن يحجب ابن الاخ والعم يحجب ابن العم وكل ابن اخ وابن عم يحجب
من تحتة وذلك بالاجماع وعطف المصنف النصيب على حفظ التوكيد لان الخط
هو النصيب فان تساوى عاصبان فأكثر في القرب بان اخذت درجتهما في جهة واحدة
فان كان بعضهما يبدى الى الميت باحد الاب والآخر يبدى الى الميت بالاب فقط فالابن
بالاب يورث اولى في الارث من الميت بالاب اجماعا وهو مراد بالبيت الثاني فالابن
للتشقيق وحده وانما يكون ذلك في الاقرب وبينهم والاعمام وبينهم وخدم مناهم
لرأسهم وان لا ياتي الى الميت بان كانوا كلهم اشقاء او كلهم لاب فليس يحجبهم
اولى من بعض بل يشتركون في الارث بينهم بالسوية وهو كذلك اجماعا كالبيتين
وبينهم ولم يذكر هنا ما اذا اختلفت جهة العصوبة وسيدكر بعضه في باب
الحجب وجهات العصوبة ستة البنوة ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنوا
الاخوة ثم العمرة ثم الرأفة وقدر الابن والاخ مع الاناث يعصبا بنين في الميراث
والاخوات ان تكن بنات **وهن معهن معصبات**
وليس في النساء طر اعصبة **الا التي بنت بعق الرقبه**
اقول لما فرغ من ذكر العصبه بنفثه شرع في ذكر العصبه بغيره والعصبه مع
غيرها فالعصبه بغيرها هن اربع البنات وبنت الابن والاخت للابوين
والاخت للاب فالابن فأكثر يعصب البنات فأكثر ومثله ابن الابن فأكثر
يعصب بنت الابن التي في درجته فأكثر والاخ الشقيق فأكثر يعصب
الاخت الشقيقة فأكثر والاخ الشقيق فأكثر يعصب للاب يعصب الاخت
للاب كذلك وهو مراده بقوله والابن والاخ مع الاناث يعصبا بهم في
الميراث فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقه ومجازا على الاعمال والاخ
يشمل الاخ الشقيق والاخ للاب قطعا والمراد بالابن والاخ بمن تحت يمين
الميراث والمنفرد وقوله مع الاناث اي من البنات وبنات الابن والاخوات
المتساويات

المتساويات لكل منهم اي كل منهم يعصب الاناث المتساويات في القرب
والادلاء معناه ان يكون للذكر في التركة مثل حظ الانثيين اجماعا لقوله
تعالى يورثكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى وان
كانوا اخوة رجالا وبنات فذكر مثل حظ الانثيين واعلم بان ابن الابن كما يعصب
اخته وبنت عمه التي في درجته كذلك يعصب بنت ابن فقرة اذا لم يكن لها فرض
بان كان فوقها من البنات او من بنات الابن او منها من يتفرق الثلثين
واما العصبه مع غيره هي الاخت فأكثر شقيقه كانت اولاد مع البنت
او بنت الابن فأكثر ومعناه ان للبنات اولاد البنات النصف فرضا للبنات
اولاد البنات الثلثين وما فضل للاخت والاخوة بالعصوبة لجدية ابن
معدود السابق وهذا معنى قول الفرضيين الاخوات مع البنات عصبان
وقوله وليس في النساء طر اعصبة الخ يريد العصبه بنفسها وباقي الاناث
فرض وقوله طر البع الطاء وتشديد الراء ومعناها قطعا اي بلا خلاف تضع
الطاء وتشديد الراء معناها وفي بعض النسخ وليس في النساء حقا عصبه

باب الحجب

وهولفة المنع وشتر المنع من الارث ادين بعضه وكج نفعان حجب نقصان
كما انتقال الزوج بالولد من النصف الى الربع والزوج من الربع الى النصف والام
من الثلث الى السدس والاب من الكل الى السدس وحجب حرمان كحجب الميراث
وهو مراده هنا قال **الحجب عن الميراث** **بالاب في احواله المشذات**
وتسقط الجذات من كل جهة **بالام فافهمه وقس ما شمله**
وهكذا ابن لابن بالابن فلاه **تبخ عن احكام الصالح معدلا**
اقول الحجب بالاب مطلقا سواء كان يرث بالتعصيب او بالحد
فقط او بالفرض وحده كجد مع ابن او بالفرض والتعصيب معا كجد مع بنت
فان الجدة اذا كان مع اب في حالته ورث الاب وحجب بالاب وتسقط
الجذات مطلقا بالام سواء كن من جهة الام او من جهة الاب وان علا وهذا
معنى قوله من كل جهة وقوله فافهمه وقس ما شمله خشود هذا استوط

ابن الابن بالاب وكل ابن ابن نازله بالابن اعلمته وهكذا معلوم مما سبق قوله وما
 لذي السعد مع القريب في الاربعة من حفظ ولا نصيب قال **باب**
 وتسقط الاخوة بالجنين • وبالباب الادنى كادوين •
 او يبنى البنين كيف كانوا • سبيان فيه الجمع والوحدان •
 ويعضل ابن الاب بالاستقاط • بالجد فافهمه على احتياط •
 وبالبنات وبنات الابن • جمعا ووحدا فافهمه على احتياط •
 اقول تسقط الاخوة سواء كانوا اشقاقا او لاب اولاد او مختلفين بالاب
 الاقرب وهو المباشرون لاداة الميتة المورثة ذكر اكان الميت او انثى وتسقط
 الاخوة ايضا بالبنين وبنى البنين وان نزلوا وليس جميعه بل كل ما كان
 بالبنون وبنو الابن كذلك تجبهم الابن الواحد وابنه وان نزل وبرزع
 الناطم بقوله سبيان فيه الجمع والوحدان ويعضل الاخ من الام على اولاد البنون
 وعلى اولاد الاب يكونه يسقط ايضا بالجد وان علا وبالأخوة فاكثرون البنات
 او بنت الابن فيجب ابن الام بسنة بالابن وابنه والاب والجد والبنات وبنات
 الاخوات مطلقا في ذلك كله كالاخوة اجماعا قال **باب**
 ثم بنات الابن يسقطن متى • حاز البنات الثلثين يافتي •
 الا اذا عصبن الذكر • من ولد الابن على ما ذكرنا •
 ومثلهن الاخوات اللاتي • يدلن بالقرب من الجبهات •
 اذا اخذن فرضهن وايضا • استقطن اولاد الاب بالبواكيا •
 وان يكن اخ لم يكن حاضرا • عصبن باطنا وظاهرا •
 اقول اذا اجتمع البنات وبنات الابن وحازت البنات الثلثين بان كان
 بنتين فاكثرت سقط بنات الابن كيف كن واحدة فاكثرت قربت وبعثت
 ام بعدت اتخذت ام اختلفت اجماعا الا اذا كان وجد ذكر من ولد
 الابن فانه يعصبن اذا كان في ذمتهم وانزل منهن على ما قطع به الجمهور
 ولا يعصبن من تحت من بنات الابن بل تجبهن لقربهن ومثل البنات الاخوات
 اللاتي يدلن بالاب والام جميعا وهو المراد بقوله يدلن بالقرب من الجبهات
 اي

اي من جهة الام والاب اذا اخذنا الشقيقات الثلثين بان كن شقيقاتين
 فاكثرت سقطن الاخوات كيف كن الا اذا كان منهن اخ لاب فانه يعصبن
 وقوله وايضا اي فرضهن الكامل وهو الثلثان واحترضا اذا كان الاخوة
 لابوين واحدة واخذت النصف فانها تجب الاخوات للاب بل لهن معهن
 كما سبق وقوله البواكيا اشارة الى انهن يرثن البكا فقط وقوله باطنا
 وظاهرا على ما في البيت قى وليس ابن الاخ بالمعصب • من مثله وفوقه في البيت
 اقول ان الاخ وان نزل لا يعصب بنت الاخ في ذمته ولا التي فوقه من بنات
 الاخ اجماعا لانها من ذوى الرحم بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنته بنات
 الابن الواحد وبنته واللاتي فوقه من بنات الاخ لان من اصحاب السهام
 وكذلك لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لان من مستقلين بفرضهن
باب المشتركة

اي المشتركة فيما بين العصبية الشقيق وبين اولاد الام وهو بنو الرأى
 وبعضهم يسمونها على اسناد التثنية اليها مجازا وبعضهم يسمونها المشتركة
 قى وان تجدد زوجها واما ورثاء • واخوة للاه حازوا الثلثان •
 واخوة ايضا لامرأ • واستغنى المال بغرض النصيب •
 واجعلهم كلهم للام • واجعل اباهم محرم في اليم •
 واقسم على الاخوة نصف التركة • هذه المسئلة المشتركة •
 اقول صورة هذه المشتركة ان خلف امرأة زوجها واما وعدا من اولاد
 الام اثنين فاكثروا من الاخوة للاشقا الذين فاكثروا سواء كان مع
 او معهم اخت شقيقة او اكثر او لم يكن فان الزوج فرضها تستغرق التركة
 للزوج النصف وللأم السدس ولأولاد الام الثلث فالقباين سقوط الاخوة
 الاثلاثهم عصبية وبه قال ابو حنيفة واحمد وروى عن مالك في المنع
 المعتمد عنه ان يجعلهم كلهم اولاد ام لا مشتركهم في الادلاء بها وتكني
 قرابة الاب في صورة العصبية الشقيق واحدا كان او اكثر حتى لا يسقط
 بعضهم وتقسيم ثلث التركة الذي هو فرض اولاد الام عليهم وعلى الاثلاث

عده و سهمهم وليستوى في الذكور والاناث بان تأخذ الاثني مثل الذكر اثنى من
الفرقتين وبرقان مالك واهل المدينة والبصرة والشام وقوله واجعل باهم
حجر في اليمى كما ذكره يكن و اشار به الى ما روى من ان الاشفاق قالوا العير رضي الله
لما اراد اسقاطهم يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حجر امسقا في اليمى وفي رواية
كان حجر البيت منا واحدة فاستحق ذلك وقضى بينهم بالتشريك ولذلك
نلتب بالبيعة وبالجزية وبالحد ههنا ايضا ولو كان بدل الام حدة لم يختلف الحكم
ولو كان لله واحد لم تكن شركه لعدم الاستغراق **باب الجدة والاخوة قال**
ونبت في الان بما اردنا **باب الجدة والاخوة اذ وعدنا**
فالتخوما قول السمعاء **واجمع حواشي الكلمات جمعا**
اقول شرع في بيان حكم الجدة والاخوة لانهما سبق بقوله وحكمه وحكمهم
سبقي بكل البيان في حالات والمراد بالاخوة **الجنس** يشمل الاخ الواحد والاكثر
ذكر كان او انثى من ابوين او من اب و من الاخوة من الام لانهم يسقطون بالجدة
كالقدم في الجدة و اشار بقوله فالتخوما قول السمعاء الى الاهتمام بغيره
احواله واصحابه لانها من المهمات **قال**

واعلم بان الجدة والاحوال **ابنك عن من على التوالي**
بقاسم الاخوة فيمن اذا **بعد القس عليه بالاذن**
فتارة ياخذ ثلثا كاملا **التي بالقسمة عنه نزل**
ان لم يكن هناك ذو سهام **فاقنع بايصاع عن استيفاء**
وتارة ياخذ ثلث الثلث الباقى **بعد ذوى الفروض والارزاق**
هذا اذا ما كانت المقاسمة **تنقصه عن ذلك بالمرحمة**
وتارة ياخذ سدس المال **وليس عنه نازلا بحالي**
اقول للجدة مع الاخوة احوال حال بقاسم فيها الاخوة وحال يفرض له فيها ثلث
المال وحال يفرض له ثلث الباقي بعد الفروض وسدس جميع المال ان كان معه
صاحب فرض وحال يفرض له فيها السدس المال بقاسم الاخوة كواحد منهم
اذ لم ينقصه عن الفروض وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض وكان
صاحب

سبعة

صاحب فرض وهذا هو المراد بقوله اذ لم يعقد القس عليه بالاذن بان يحصل له
بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض او اكثر من الفرض لجد و اخ فيقاسم فيها فيحصل
له في الصورة الاولى الثلث والثانية النصف وهو اكثر من الثلث وكما
وجد و اخ للام الثلث والجدة نصف الباقي مقاسما لانه وذلك ثلث الجميع وهو
جزء من ثلث الباقي بعد فرض الام وسدس الجميع وكزوج وجد واخوين يقاسم
الاخوين في الباقي بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل سدس الجميع فلم
يعقد القس عليه بالاذن فان حصل له بالمقاسمة اقل من ثلث المال فماله ان يكون
معه صاحب فرض فرض له الثلث كما لا يشترط ان لا يكون معهم ذو سهم اي صاحب
فرض كجد وثلاثة اخوة فانه ان قاسمهم حصل له ربع المال فتتقصه المقاسمة عن
الثلث فيفرض له الثلث ويقسم الباقي بين الاخوة على ثلاثة ومنا بط هذا
ان يزيد عدد راسهم اي الاخوة على مثليه ولا تنحصر صورته فان كانوا اقل من
من مثليه فالمقاسمة خير له من الثلث ويخصر لك في فرض صور وهو جد و اخ
له معها الثلثان جد و اخ واختان له فيها النصف في صورتين جد و اخ
واخت او ثلاث اخوات له فيها خمس فان كان مثليه استواء المقاسمة
والثلث ينحصر في ثلاثة صور وهو جد مع اخوين او مع اربع اخوات او مع
اخ واختين وتارة يفرض للجدة ثلث الباقي بعد الفروض فيما اذا كان معه
صاحب فرض او فرض ولو كان واحدا يشترط ان لا تنقصه المقاسمة
عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه عن سدس جميع المال كما وجد وثلاثة اخوة
للأم السدس سهم من ستة اسهم وللجدة ثلث الباقي سهم وثلثي سهم لانه
ان قاسم الاخوة يحصل له سهم وربع وان اخذ السدس حصل له سهم والواجب
له من ذوى الفرض خير الامور الثلاثة وهو هنا ثلث الباقي وكزوجة وجد
وثلاثة اخوة للفرض ربع وهو سهم من اربعة وللجدة ثلث الباقي سهم وللزوجة
الثلاثة سهام ولو اخذ الجدة السدس اخذ الثلثي سهم او قاسم الاخوة الثلاثة
حصل له الثلاثة ارباع سهم فتتقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فيجب له ثلث
الباقي لانه خير له من المقاسمة وسدس السدس وتارة يفرض له سدس المال مع اصب

المزوح وذلك ان كانت المقاسمة تنقصه عن الدس فقط ولا تنقصه عن ثلث
 الباقي كزوج وام وجد واخوين للمزوح النصف وللأم والد للثمن فاذا
 اخذ الجدة الدس اخذت سهمين من ستة اسهم وان اخذت الثلث الباقي اخذت ثلثي سهم
 وكذا ان قاسم الاخوين فالمقاسمة تنقصه عن الدس فقط فيعرض له الدس ويفضل
 للاخوين الدس ينقسم بينهما وكنتين وزوجة وجد واخ يفضل له فيها الدس
 ايضا لان خير الامور الثلاثة ونصيب من اربعة وعشرين واشاء بقوله وليس عند
 نازلا بحال الى ان يجد مع الاخ لا ينقص عن الدس بالاجماع فلو لم يفضل
 عن امحى المزوح الا الدس فقط كاه وزوج وجد واخ وكنتين وام وجد
 واخ كيف كانوا فرض الجدة الدس ويسقط الاخ والأخوات وكذلك لو كان الغالب
 عن المزوح اقل من الدس المال كزوج وبنتين وجد واخوة وام يفضل بيني البين
 البنتين وزوج وام وجد واخ فرض الجدة في الحاليتين الدس وتقول الاول يتام
 الدس ويزاد في قول الثانية ولا يسقط الجدة ولا ينقص عن الدس كالأول وتسقط
 الاخوة بغير المول وهو **الاناث عند النسب** مثل اخ في لهما **والحكم**
الامع الاكراه فلا يحسبها بل ثلث المال لها **بصحبها**
 اقول اجد مع الاخوة عند المقاسمة مثل اخ في نصيبه الاخوات فيعصب
 الاخوات فيعصب الاخوات الجدة سواء كان لابوين اولاد لمساواته لمن
 في الاول بالاب فاذا اقتضى كالمقاسمة اخذ الجدة مثل حظ الاثنى كاخ
 فيكون له سهم الاخ وحده وحكمه الاخ في كونه يعصب الفت فأكبر ويسقط
 فرضها الا اذا كان مع اجد ام واخت فانه وان كان مثل الاخ في نصيبه
 الاخت وفي مقاسمة اياها فليس مثل الاخ في حجب مع الاخت للاخر من الثلث
 الى الدس بل اجد مع الاخت لا يحسب الام ولها مع الثلث كاملا والباقي بين
 اجد والاخت مقاسمة للفت نصف ما للجدة وتلقب هذه الصورة بالحقوق
 بالحقوق وهكذا في زوجة وام وجد واخت للاخر فيها الثلث كاملا والزوج
 المربع والباقي بين اجد والاخت على ثلاثة لسهما ولها سهم واحد
 واحسب **بني الاب والجداد** وارفض بنو الام مع الجدة
 واحكم

في مقاسمة الاخوات الجدة سواء كان لابوين اولاد لمساواته لمن في الاول بالاب فاذا اقتضى كالمقاسمة اخذ الجدة مثل حظ الاثنى كاخ فيكون له سهم الاخ وحده وحكمه الاخ في كونه يعصب الفت فأكبر ويسقط فرضها الا اذا كان مع اجد ام واخت فانه وان كان مثل الاخ في نصيبه الاخت وفي مقاسمة اياها فليس مثل الاخ في حجب مع الاخت للاخر من الثلث الى الدس بل اجد مع الاخت لا يحسب الام ولها مع الثلث كاملا والباقي بين اجد والاخت مقاسمة للفت نصف ما للجدة وتلقب هذه الصورة بالحقوق بالحقوق وهكذا في زوجة وام وجد واخت للاخر فيها الثلث كاملا والزوج المربع والباقي بين اجد والاخت على ثلاثة لسهما ولها سهم واحد واحسب بني الاب والجداد وارفض بنو الام مع الجدة واحكم

واحكم على الاخوة بعد الجدة حكمك فيهم عند جد

اقل جميع ما تقدم هو فيما اذا كان مع اجد اولاد لابوين واولاد الاب جميعا
 سواء كان معهم صاحب فرض او لم يكن فاحسب على الجد بني الاب مع بني الابوين
 وعدم على الجد كما هم صنف واحد والمزاد بقوله بني الاب مطلق اولاد الاب ذكره
 كانوا او اناثا واذا اخذ الجد حظه فاحكم على الاخوة بعد ذلك حكمك فيهم
 عند فقهاء الجدة فيجوز للاب بالثبوت والاشقاء فلا شيء لاولاد الاب الا اذا
 كان له اولاد لولد الابوين شقيقة واحدة وفصل عن نصيبها شيء فهو لاولاد
 الاب مثال له ولله لاب يستوي للجد فيها المقاسمة والثلث فله فيها
 الثلث والباقي للثبوت ويسقط الاخ للاب بعد عده على اجد وكذلك جده واخ
 شقيق واخت لاه المقاسمة خير للجد فله سهمان من خمسة وللثبوت الثلثة
 الباقية وتسقط الاخت للاب **مسألة** جده واخه شقيقة واخ واخت
 لاب يستوي فيها للجد الثلث والمقاسمة فله النصف الثلث والفاضل ثلثا
 اكثر من نصف فقط للثبوت النصفه يفضل الدس للاخ والاخت من الاب
 الثلثا ونصيب من ثمانية عشر ام وجد واخ شقيق واخت للاب الام الدس
 سهم من ستة يفضل غمة والمقاسمة خير للجد فله سهمان وللثبوت الباقي وتسقط
 الاخت للاب وكذلك الام سهم والجد سهمان وللخت للام وللثبوت
 للاب ام وجد وشقيقة واخوات للاب الام ثلثة وللجد ثلث الباقي غمة
 خير للجد فيعرض له فاصلها ثمانية عشر للام للام ثلثة وللجد ثلث الباقي غمة
 يفضل غمة للثبوت منها النصف تسعة فرضها ويفضل للاخوين من الاب
 سهم بينهما نصيبين فتصحب من ثمة وثلاثين والنصف الذي تاخذه
 الشقيقة فانها لو انفردت اخذت اكثر من النصف كان ثلث المال
 او ثلث الباقي خير للجد وفصل النصف المال او اكثر فالنصف الذي
 تاخذه الشقيقة في هذه الصورة تاخذ فرضا على الصواب كما نقله الرافعي
 والنووي عن تصويب ابن البيان واقره ونقله عن جماعة عن زيد رضي
 الله عنه وهذا هو الذي فعلت بما هي عليه لا يرضى للفت مع اجد الا في الله
 ربه

Copy ng ersity

وقوله وارفض بني الام مع الاجداد اي سقط اولاد الام بالجد وبعد فلا ينسب
وهو منهم في الجحيم وقوله ويفضل ابن الام بالاستطاع بالجد فاعلم على احتياط
باب الاكدرية

والاختلاف في الجرد لها **فصل** في مسائل كلها
زوج وام وها تمامها **فصل** في مسائل كلها
تفرق يا صاح بالاكدرية **وهي** بان تفرقها حرة
في فرض النصف لها **وكذلك** حتى تقول بالفرض الجمله
ثم يعودان الى المقاسمة **كامن** فاشكرنا ظم

اقول من ذهب الى في ومالك ويجوز ان الاختلاف في فرض لها مع الجد
في غير مسألة المعادة الا في مسألة الاكدرية زوج وام وجر وخت وهو المراء
بقوله كلها زوج وام وها تمامها اي ويجوز تمام المسئلة فيكون الضمير وها
راجع للجد والاخت ويحصل رجوعه للزوج والام فللزوج النصف وللأم الثلث
يفضل من كان القياس ان يفرض للجد فقط الاخت وبه قال ابو حنيفة
وامر وعمران في ومالك ويجوز يفرض للجد من الباقي ويفرض للاخت النصف
لانها بطلت عصمتها بالجد ولا حاجتنا بحسبها فتقول المسئلة بنصفها وهو
ثلاثة اسهم من ستة الى تسعة ثم يعود للجد والاخت الى المقاسمة فينقلبان من
الفرض الى التقصيب ويقسمان فرضيهما بينهما الثلاثة كما مضى وسهامها
اربعة لا تنقسم الثلاثة عليهما فتضرب الثلاثة في تسعة تبلغ المسئلة
بعضها فتصير من سبعة وعشرون للزوج تسعة وللأم ستة وللخت اربعة وللجد
ثمانية ويقال هلك هلك هلك خلف اربعة من الورثة في فرض الجد والثلث
المال والثاني الباقي والثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي وقوله والاخت
لا يفرض مع الجد لها الا في هذه المسئلة الاكدرية يزوجه سائر ثبوت عليها

في كنف الغرامض والرحمة وغيرها **باب**
اي حجب مسائل الغرامض وهو قاصصها وتصحيحها العلم احباب
المرفوع ان لا بد من معرفته لمن يريد اتقان علم الغرامض قال
وان

وان زد معرفة الحساب **التي** الى الصواب
وتفرق المسئلة والتفصلا **وتعلم** التصحيح والتاصيل
فالمخرج **اصول** المسائل **ولا** تكن عن حفظها بذاهل
فانهم سبعة اصول **ثلاثة** منهم قد تقول
وبعدها اربعة تمام **لا** حول بها يعرفها ولا التلام

اقول هذه الايات الثلاثة الاول كلها حشو الفرض بيان اصول المسائل
اولا كل مسألة هو اقل عدد يصح منه فرضها او فرضها واصول مسائل الغرامض
المتفق عليها سبعة اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنى عشر واربعة
وعشرون وهي تمام قسمتها فيقول وهو ثلاثة اصول قسمتها لا يقول وهو
الاربعة الباقية وقوله ولا التلام كل بها البيت لاجل القافية فقال
فالرس من ستة اسهم يرى **والثلث والرابع من اثني عشر**
والثمن ان ضم البدر **فاصله** الصادق فيه الحدس
اربعة يتبعها عشرون **يعرفها** الى الحساب اجمعوا **فا**
فهذه الثلاثة **الاصول** ان كثرة فروضها تقول

اقول كل مسألة فيها رس وما بقي فاصلها من ستة كام وابن وكابون وابن
فاصلها من ستة وكذلك ان كان مع الرس نصف او ثلث او ثلثان كام وبنت
وكام وولديها وعم وكام وبنتين وعم وكذلك اذا كان فيها النصف
وثلث كام وزوج وعم وكل المسئلة فيها ربع ورس فاصلها من اثني عشر
كزوج وام وابن وكذلك اذا كان مع الربع ثلث او ثلثان كزوج وام وعم
وكزوج وبنتين وعم فاصلها من اثني عشر وكزوج وام وابن وفي كثير من
النسخ والثلث والرابع من اثني عشر كزوج وام وعم وهي صحيحة وكل مسألة
فيها ثمن ورس فاصلها من اربعة وعشرون وهي معنا قوله اربعة يتبعها
عشرون كام وزوجة وام وكذلك اذا كان مع الثمن الثلثان كزوج
وبنتين **ومست** وقوله الصادق فيه الحدس حشو لاجل القافية والحدس
في اللغة الظن والتخمين فهذه الاصل الثلاثة الأخيرة تعدل ان كثرة فرضها

في المخرج على المال كزوج واختين لآب فان فيها نصفاً وثلثاً وثلثين فبقي مخرج
 اصحاب الزوج في المال على نسبة مخرجهم فتجمع سهامهم من اصل المسئلة وهم
 المال على مجموع السهام يخرج حصص كل سهم وهذا هو العول لان العول في
 اللغة الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح زيادة عدد في سهام اصل المسئلة
 ونقصان من مقادير الانصبة قال **فتبلغ الستة عقد العشرة**
في صورة مرفقة مشتهرة وتلقى التي تليها في الذكر **بالعول افراد الى عشر**
والعدد الثالث ان قد يقول ما يتمه فاقنع بما اقول
 اقول شرع بين عول هذه الأصول الثلاثة وما يملأه كل اصل منها بالعول
 فالستة تقول الى سبعة والى ثمانية والى تسعة والى عشرة فيقول الزوج مرة على تولى
 العدد الى ان تبلغ عشر وذلك في صورة مرفقة مشتهرة بآدم الفرج باخاء
 المعجزة وسيا فيقول السبعة في زوج واختين لآبين اولاب او مختلفين فالزوج
 النصف ثلث وللختين الثلثان اربعة ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما
 اسباعاً للزوج نصف على وهو ثلثا لثلاثة اسباع وللختين ثلثان عائلتان
 وهما اربعة اسباع وفي امر واخوين لام ثلث واختين ثلثين لغيرها وكزوج
 وام واخت شقيقة اولاب وتلقب هذه الصلة بالمجاهلة وبصير نصف الزوج
 في الصلة في ربعاً وثمناً وبصير فرض الام في الاولى ثلثاً وفي الثانية ربعاً
 وتقول الى تسعة كزوج وام وثلث اخوة متفرقت للزوج النصف
 وللشقيقة النصف والحل واحد من الثلاثة الباقيات الذكر وهن الام
 والاخت للام وللأخت لآب وكزوج واختين لام واختين لآبين اولاب
 وتلقب هذه الصورة بالغير الشتماء رها بالكتاب الاخر والى عشرة كزوج
 وام واخوين لام واخت شقيقة واخت لآب وكزوج وام واختين منها واختين
 من غيرها وتلقب هذه الصورة بآدم الفرج بالحق المعجزة لكثر ما فرخت
 من العول والاشقي عشرة تقول ثلاث مرات على تولى الافراد الى ثلثة عشر والى
 خمسة عشر والى سبعة عشر فتقول الى اربعة عشر كبتين وام وزوج والى تسعة
 عشر كبتين وكزوج وام واختين لام واختين لآبين والى سبعة عشر

كروجة

كروجة وام وولديها واختين لغيرها وكبتين ولأمة زوجات واربع زوجات
 لام وثمان اخوات لآبين اولاب وتلقب هذه الصورة بآدم الاول وبار
 وبارم الزوج بالجيم الانونية الجميع ويكون كل من ارميل وبالسبعة عشرية
 الشين وبالسبعة والعشرون وهو الاصل الثالث من الاصول العايلة التي قد
 تقول وتلقب بالمسئلة البخلية لقلت عولها مرة واحدة بثمنها والى سبعة
 وعشرين كارب بنات ابن واربع خبات وجد وثلث زوجات وكروجة وبنتين
 وابين وتلقب هذه الصورة بالمسيرة قال
والنصف والباقي او النصفان فاصلها في حكمهم اثنان
والثلث من ثلثة يكون والرابع من اربعة سنون
والثلثان ان كان من ثمانية فمذهبة هي الاصول الثمانية
لا يدخل العول عليها فاعلم ثم اسلك التصحيح فيها تسلم
 اقول لما فرغ من بيان القسم الاول من بيان اصول المسائل وهي الاصول الثلاثة
 التي تقول شرع الان في بيان القسم الثاني وهو الاصول الاربعة التي لا تقول
 فكل مسئلة فيها نصف وما بقى كزوج وعم او نصف ونصف كزوج واخت
 شقيقة اولاب فاصلها اثنان والصورتان الاخريتان تلقيا بالنصيفتين
 لان كل منهما فيها نصف ونصف وبالسبعين لانهما لا ينظر لهما وكل مسئلة
 فيها ثلث وما بقى كزوج وعم وثلث او ثلثان كاختين لام واختين لآبين
 فاصلها ثلثة وكل مسئلة فيها ربع وما بقى كزوج ونبوت وعم فاصلها اربعة وكل
 مسئلة فيها ثمن وما بقى كزوج وابن او ثمن ونصف وما بقى كزوج ونبوت
 وعم فاصلها ثمانية وقوله من اربعة سنون السن هو الطريق فمذهبة الاصول
 الاربعة لا يدخلها العول كما تقدم واذا عرفت اصل المسئلة فاسلك الطريق
 بعد ذلك تسلم من الخطا في القسمة فقد تصح المسئلة من اصلها وقد تحتاج
 الى ضرب ياتي بيانها في وان تكن من اصلها تصح فتكون تطرق الى
فاعط كل سهم من اصلها مكملاً او عائلتين عولها
 اقول اذا كانت المسئلة تصح من اصلها بان قسم نصيب كل فرد على عدد

كروجة وام وولديها واختين لغيرها وكبتين ولأمة زوجات واربع زوجات

كام وحمين وكزوج ثلاث بنين وثلاث زوجات وام وحملة اعمام وكام الارامل
 فيعرض في الابدية على اصلها ولا يحتاج الى تصحيح فلا تضرب بعض الروك في بعض والحال
 في اصل المسئلة ولا تضرب بين الروك لان هذا كله يطول في اي من غير فائدة وتركه
 منج للراحة فاعط كل فرقي سهم من اصلها كام لان لم تكن المسئلة عائلة وعائلة لان
 كانت عائلة فثلاث زوجات وام وحملة اعمام اصلها اثني عشر ومنها تصح
 ربعها ثلثة اسهم على ثلث زوجات فتقسم لكل زوجة سهم وثلثها اربعة للاه
 والباقي خمسة فتقسم على اعمام لكل عم سهم وفي المباهلة وفيه زوج وام واخت لغيرها
 اصلها من ثمانية فرقي الحقيقة ربع ولكل من الزوج والاخت النصف على وهو
 ثلاثة اشمان وفي ام الارامل اصلها اثني عشر وتقول الى سبعة عشر للمجددين الذين
 عايله وهو هان من سبعة عشر السهام لكل جدة سهم والزوجات الربع عايله وهو
 ثلثة اسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللوف للام الثلث عايله وهو اربعة لكل
 اخت سهم وللوف الباقيات الثلثان عايله وهو ثمانية لكل منهم سهم فتقول
 الى سبعة عشر فان **وان ترى السهام ليست على ذوى الزوج فاتباع ما**
واطلب بقية الاختصار في العمل بالوقت والضرب بحسبك الزلال
وارد الى الوق الذي يوافق ٢ واضرب في الاصل فانت الحافق
ان كان جنسا واحدا او اسرا فاحفظ ودع عنك الجلال والمرا
 اقول اذا لم تنقسم سهام كل فرقي من اصل المسئلة على عدد راوس فرقي من العدة
 فتعده صحاح من غير كسر بان انكسرت فرقي او اكثر عليه فاتباع اي اتبع الاثر الذي
 رسمه العلماء واطلب طريقا الاختصار في العمل بالوقت وهو طلب الموافقة بين
 سهام كل فرقي وعدد راوسه وبين الروك بعضها مع بعض فاضرب في اصل
 المسئلة فاعمل بالوقت والضرب لان كل مسئلة اذا ضربت روك فرقيها بعضها
 في بعض والحاصل في اصلها مع قسمها من كمال سواء كان فيها انكار على كل
 فرقي او على بعضها على جهة التباين والموافق او لم يكن فيها انكار لكنها ان
 لم يكن فيها انكار فتقسم من اصلها ولا يحتاج الى ضرب كما عرفت وان كان فيها
 انكار فتعده لا يحتاج الى ضرب الروك في الروك كما اذا خلف خمس صلات
 وحمين

ستة وتقول الى
 ثمانية للاه ثلث
 عايله وهو هان
 عدة العدة سبعة عشر
 وكانت التركة فيها
 سبعة عشر وبنات
 وكذلك تكتب
 بالسبعة عشر

وحسن اخوات لام وحملة اعمام فاصلها ستة اعمام الذين سهم بياين عدد دهن والافاق
 الثلث سهمان بياين عدد دهن والباقي ثلثة اعمام بياين عدد دهن وروك الفرقي الثلثة
 متخالفة فاضرب عدد راوسهم كما احد الفرقي وهو خمسة في اصل المسئلة وهو ستة تصح
 من ثلثين ولو ضربت الروك بعضها في بعض فالحاصل في اصلها الصحيح من سبعة
 وحمين واذا كانت المسئلة من عدد قليل فتصحيحها من عدد اكثر منه خطأ
 في الصناعة والحساب فاذا اسلك الحاسب طريق الاختصار بالوقت والضرب
 جابله خطأ وذلك ان تنظر ان وقع الكسر على فرقي واحد وكانت السهام
 تباين روك الفرقي المنكسر عليهم كام وحملة اعمام فاضرب عدد راوسهم في اصل
 المسئلة اتي مبلغه بالمول ان عالت يحصل المطلوب في المثال اضرب
 عدد الاعمام وهو خمسة في اصلها في ثلثة تصح من خمسة عشر وفي زوج وثلثة
 اخوات لا يوين اصلها ستة وتقول الى سبعة ثلثة للزوج صحاح عليه واربعة
 للاخوات تباين عدد دهن فاضرب عدد دهن وهو ثلثة في مبلغ اصلها بالمول
 وهو سبعة تصح من احدي وعشرين للزوج تسعة ولكل اخت اربعة وان كانت
 السهام توافق روك الفرقي فارد الفرقي الموافق الى وقته واضرب في اصل
 المسئلة ان كان المنكسر عليه فرقا واحدا يحصل المطلوب كام وستة اعمام
 اصلها ثلثة ثلثة اسهم صحيح وبقية سهمان على ستة اعمام اصلها ثلثة
 للام سهم صحيح وبقية سهمان على ستة اعمام لا ينقسمان عليهم ويوافقان
 عدد دهن بالنصف فرد عدد راوسهم الى النصف وهو ثلثة فاضربهم في اصلها
 تصح من سبعة وفي زوج وعشرين اختا لارب اصلها ستة وتقول الى سبعة
 ثلثة للزوج صحاح عليه واربع للاخوات لا تنقسم عليهم وتوافق عدد دهن
 بالربع فرد عدد دهن الى اربعة وهو خمسة فاضرب الخمسة في مبلغ اصلها بالمول
 وهو سبعة تصح من خمسة وثلثين وقرله او اكثر ايا في حكمه عقبه فالتصحيح
 وان ترى الكسر على اجناس فانها في الحكم عند الناس
 فخصه اربعة اقسام يعرفها الماهر في الامكام
 سائل من بعد مناسب ولعله موافق لمصاحبت

وفق مسئلة واضرب في المسئلة السابقة وهي مسئلة الميت الاول وان لم يكن بين
 سهام الثاني وبين مسئلة موافقة بان تباينا فاضرب مسئلة جميعا في السابقة يحصل
 في الحالين تصحيح المسئلة **مسئلة** والمسئلة الاولى بحالها بحالها مات الزوج عن بنتين
 او عن ام واختين لام واخ لا بنتين تصح في المسئلة في كل واحد من اصلها ستة سهام
 من الاول ثلاثة لا تقسم على مسئلة بل توافقها بالثلث واضرب ثلث مسئلة
 وهو سمان في المسئلة الاولى وهو ثمانية تصح من ثلث مات الزوج
 فيها عن بنتين او عن بنت وحملة اخوة لا يورثن اولاد تحتها من عشرة لكل ابن
 سهم وللبنات خمسة ولكل اخ سهم سمان من الاول ثلاثة تباين العظم فاضرب
 العظم جميعها في الاولى تصح المسئلة من ستين فاذا **المرتب** ان تقسم المسئلة
 فاضرب سمان كل وارث من المسئلة الاولى في جميع المسئلة الثانية عن مبا
 ينهما السهام صاحبها وفي وفي الثانية عن موافقتها واضرب سمان كل وارث
 من الثانية في جميع سهام مورثه عند التباين وفي وفيها عند التوافق ففي صورته
 زوج وام وعم مات الزوج عن بنت بنتين تقدم انهما تصح من ثلثي عشر
 الموافقة مسئلة الثاني سمان بالثلث لم الميت الاولى من مسئلتها
 سمان فلها اربعة ولعمها سهم في سمان يحصل له سمان ولكل من
 اولاد الزوج من الثانية سهم في وفي سهام مورثه وهو سمان يحصل له سهم
 وفي صورة زوج وام وعم مات الزوج عن بنت وحملة اخوات تقدم انهما
 تصح من ستين مبا ينهما سمان الثاني مسئلة فاضرب لم الاول سمان
 في عشرة جميع الثاني يحصل عشرون واضرب لعمها سمان في العظم فله
 واضرب للبنات الميت خمسة من مسئلة في سهامه الثلاثة فله ثلاثة اقسام
 وقس على ذلك وقد اقصى المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر سوى ما اذا مات
 ميتا فقط لاجل التسهيل على المبتدئ ولم يذكر كيفية فحة التركة
 وهي التركة المقصودة بالذات فنحن نذكرها وذلك بان التركة اذا كانت
 من الاموال المعقودة بالذات فدية قدر اوقية درهم والرباير فبينها
 كل منها ان تضرب سهام كل وارث من الوراثة في التركة وتقسيم يحصل
 على

كالدرهم

على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن زوجة وام وعم وترك مائة
 دينارا فالمسئلة تصح من ثلثي عشر سهام الزوج للزوجة وللأم اربعة وللعم
 فاضرب للزوجة ربعها في المائة واقسم الحاصل وهو ثلث مائة على المسئلة
 يخرج لها خمسة وعشرين دينارا واضرب للام ثلثها في واقسم الحاصل على المسئلة
 يخرج لها ثلاث وثلاثون دينارا وثلث واضرب للعم خمسة في المائة واقسم
 الحاصل على المسئلة يخرج له احدى واربعون وثلثان ومنها ان تقسم التركة
 على المسئلة وتضربها فان في سهام كل وارث يحصل نصيبه ففي المثال قسم
 المائة على المسئلة وهو ثلثي عشر يخرج ثمانية وثلث اضربها في ثلاثة اربعة
 للام وثلاثة للعم يحصل ما ذكرناه ومنها ان تقسم سهام كل وارث من المسئلة
 اليها وتاخذه من التركة بتلك النسبة فالماخوذ حصته فنسبته ثلثه
 الزوجة الى المسئلة ربعها فخذ لها ربع المائة وهو خمسة وعشرون وبينة
 اربعة الام ثلث فلها ثلث المائة للزوجة وللأولاد ثلث وبينة خمسة للعم
 ربع وثمانون فله ربع المائة خمسة وعشرون وسهامها وعندها سواء كانت اجزائها
 متصلة او منفصلة وهي متباينة الفحة او مختلفها باب
ميراث الخنثى المشكل اقول كان ينبغي ان وضع الترجمة ان يقول باب
 ميراث المشكل والمفقود فالحل فان لنا ظم ذكرها ايضا او يفرق كل مسئلة
 من المسائل الثلاثة بباب وخنثى المشكل قسمان قسم له آله
 الرهي وآله النساء جميعا وقسم له ثقب يخرج منه البعل لا شبه
 آله الآلئين وهذا الثاني مشكل ما دام صبيا ابدا لا يتضح فاذا بلغ
 امكن ايضا هذه الاول قد يتضح وقد لا يتضح ولا اشكالها واتضا
 علاماتها البول والشهوة وغيرها وحل ذكر ذلك في كتب الفقه والنفي
 هنا كيفته ارث المشكل وارث من معه من كورثة حال اشكاله
 ولا يتصور ان يكون المشكل زوجا ولا زوجة لعدم صحة مناكحته ولا
 ابوالاها ولا جد ولا جدة لانه لو كان واحدا من ذكر لكان واضحا
 والنرض انه مشكل وما لو اتضح في كنهه واضح مما يستحق قاله

مسئلة على ان يكون هذا الزوج ميراثا في التركة المعقودة

مسئلة على ان يكون هذا الزوج ميراثا في التركة المعقودة

وان يكن في مثنى المال ، خنثى صحيح بين الاشكال
 فاقسم على الاقل واليقين ، لخطاب التسعة والبتين ،

اقول اذا مات وخلف ورثة فيهم خنثى مشكل بين الاشكال اي ظاهر
 الاشكال فليعامل هو ومن معه من الورثة باضر الامرين من ذكره الخنثى
 والنوثة فيعطى كل واحد الاقل لليقين ويوقف الباقي الى انصاف حال المشكل
 فيعمل بحسبه او الى ان يصطلحوا فلو مات عن ابن وولد خنثى فتقدر ذكورة الخنثى
 يكون المال بينه وبين الابن بالسوية لكل واحد نصف المال وتقدر بالنوثة
 يكون للخنثى الثلث وللابوين الثلثان فيقدر الخنثى انثى فيوقف
 فياخذه الثلث فقط ويقدر ذكر في حق الابن فياخذه الابن النصف لانه المتيقن
 ويوقف الباقى بينهما حتى يتضح حال المشكل او يصطلحا وعلم من فمهم
 كلامه ان اذا لم يختلف نصيب الخنثى او لم يختلف نصيب غيره من الورثة ان يعطى
 نصيبه كاملا لانه الاقل فلو خلف اخا شقيقا وولدا خنثى كان له الباقى
 فرض لانه لا يختلف بذكورته والنوثة وللشقيق الباقي ولو خلف بنتا وولدا
 او ولد خنثى فللبنت النصف فرضا والخنثى الباقي تعصبا لانه اما عصبة
 او عصبة مع غيره فلو خلف زوجة واما وولدا خنثى مشكل وابتا فللزوجة النصف
 وللام الباقى لان فرضها لا يختلف بذكورة الخنثى ولا بالنوثة والخنثى ثلث الباقي
 وللبن نصف الباقي ويوافق من الباقي بينهما فمسئلة ذكرته تصح من ثمانية
 واربعين ومسئلة النوثة من اثنين وسبعين والجامعة معه لهما مائة واربعة
 واربعون لتوافقها ثلث الثمن للزوجة منها ثمانية عشر وللأم اربعة وعشرون
 والخنثى بتقدير النوثة اربعة وثلاثون وللبن احدى وعشرون بتقدير
 ذكره الخنثى الموقوف بينهما سبعة عشر وفهم من النظم ايضا انه لو كان
 الخنثى او غيره من الورثة ترك بتقدير آخر لم يعط رشي لان الاقل هو الرشي
 فلو خلف ولدا خنثى مشكل وعم بتقدير ذكورة له الكل ولا يئى للعم بتقدير
 النوثة له النصف فرضا والباقي للعم فتقدر ذكره في حق العم وانثى في حق
 نفسه فيعطى النصف ويوقف النصف الباقي بينه وبين العم ولو خلفت
 زوجا

فان كان الخنثى ذكرا او انثى
 فليقدر ذكورة الخنثى
 او انثى الخنثى
 فليقدر ذكورة الخنثى
 او انثى الخنثى

زوجا ولدا خنثى مشكل وعم فاللزوجة النصف والباقي للخنثى بتقدير ذكورة
 ولا يئى له بتقدير انثى لان بنت الاخ ساقطة فيكون الباقي للعم فلا يعطى الخنثى
 العم شيئا ويوقف النصف بينهما فان ظهر الخنثى كرا اخا او انثى اخذه العم فك
 واحكم على المفقود حكم الخنثى ، ذكر اكان او هو انثى .

اقول اذا مات انسان وبعض ورثته مفقود بان غاب عن وطنه واسر
 وطالت غيبته ومن حاله فلا يدري احي هو ام ميت فاحكم على هذا بالاحكم
 الذي حكمت فيه على الخنثى وان يقسم المال بينهم بين الحاضر بين عم الاقل
 وذلك بان تقدر حياته وتقدر فيها وتقدر موته وتقدر فيه فمن اختلف نصيب
 بموت المفقود او حياته اعطاه اقل النصيبين ومن لا يختلف نصيبه يعطاه
 في حال كماله ومن يريه بتقدير دون تقدير لا يعطى شيئا ولا يعطى شيئا
 ولا يعطى لو لم يظهر المفقود لاحتمال حياته ويوقف الباقي الى ان يظهر حاله او يحكم
 قاض بموته فينزل وقت حكمه منزل موته مثاله مات وخلف ابين احدهما
 مفقود فللابن الحاضر النصف لاحتمال حياته المفقود ويوقف النصف الآخر
 ولو خلفت زوجا واما واختين لابوين اولاب اولام احدهما مفقود فللزوج
 النصف كاملا وللأم الباقى لاحتمال حياة الآخر المفقود وللخ حاضر الباقى
 سواء كان شقيقا اولاب اولام لعدم اختلاف نصيب الزوج ونصيب الآخر
 وللأم الباقى لاحتمال حياة المفقود فان ظهر المفقود حيا فهو له وميتا
 فهو لغيره

وهكذا حكم ذوات الحمل ، فان عم البتتين والاقل
 اقول وهكذا حكم صاحب الحمل وهن النساء الحمل فان علم من حكم حكم
 المفقود فيوقف نصيب الحمل متى يظهر حاله بالفصاله احيا او ميتا او حكم
 انفصاله ويعامل باقى كورثته بالاخر من نقا بغير علم الحمل ووجوده وموته
 وحياته وذكورته وانثى وانثى ذكوره وتقدره فيعطى كل واحد من الورثة
 اليقين ويوقف الباقي الى ان يظهر حاله احيا او ميتا او حكم انفصاله احيا
 فلها بتقدير عدم الحمل وان انفصاله ميتا الزوج وتقدر انفصاله حيا
 كيف كان فتعطاه ويوقف الباقي فان ظهر الحمل ذكر او انثى او اثنتين

المتيقن

اخوة او اخوات

